

/33،ج/ **فصل: المفعول معه**

قوله: **(وَهُوَ الْمَنْصُوبُ بَعْدَ الْوَاوِ الْكَائِنَةِ بِمَعْنَى مَعَ)**

إنمـــا قال هو المنصوب، فكم من أسماء معها واو بمعنى مع وليس ذلك مفعولا معه، كقولهم: كل رجل وضيعتُهُ، فقال هو المنصوب، ليتميز المفعول معه بذلك عن مثله، وإذ قد عـــرفت هذا فاعلم أنه ليس لهذه الواو عمل؛ لأنها في الأصل عاطفة، وليس للعواطف عمل. أل تـــرى أن الأصل في قولك: جاء زيد وعمرو. جاء زيد جاء عمرو، والعامل في عمرو: جـــاء، ثم أقيمت الواو مقامه للإيجاز، فلما لم يكن لها عمل في الأصل لم يعطوها العملَ في نحـــو قولهم: ما صنعتَ وأباك ؟، لئلا يعدلوا بها عن منهجها الأصلي، والدليل على ما ذكرنا أنهـــا غير عارية عن معنى العطف، أن قولك: استوى [يقتضي][1]فاعلين، ولا تحقق لهما في قـــولهم: اســـتوى الماءُ والخشبةُ إلا بأن تلمح الأصل في الواو وهو جانب العطف، وقولك: اســـتوى المـــاءُ والخشبةَ [بالنصب][2]، واستوى الماءُ والخشبةُ بالرفع واحد. غير أنهم جعلوا الـــواو بمعنى: مع، ونصبوا ما بعدها من الاسم نتسلط الفعل عليه بتوسطها، وإعانتها له على النصـــب، كالهمـــزة في: أذهبت زيداً أنها لما دخلت على الفعل صيرته من غير العمل [إلى العمـــل][3]؛ لـــيدلوك بـــذلك علـــى اجـــتماع الفعلين في وقت واحد، فإنك إذا قلت: جاء البرد والطيالســـةُ بالـــرفع، لـــم يكـــن في اللفظ دلالة على أنهما تصاحبا في المجيء، وإذا نصبت الطيالســـة علـــم تصاحبهما في ذلك، ولا يستبعد أن يكون الاسم فاعلا في المعنى مفعولا في اللفـــظ، كالفاعل في باب المفاعلة، فهو فاعل ومفعول في قولك: ضاربَ زيدٌ عمرًا. والحكمة فـــي العـــدول عن طريقة العطف: القصد إلى المقاربة، وهذا الغرض لا يحصل في العطف؛ لأن الـــواو تحتمل المقاربة، وتحتمل غيرها من تأخر ما تقدم، وتقديم ما أُخِّر، ثم إن الاعتماد علـــى الأول، ويـــدخل الثاني على سبيل التبعية، فإذا قلت: جاء البردُ والطيالسةَ، فالبرد هو المقصود في الحقيقة، وهو الأصل، والطيالسة تَبَعه، كالشيء يجلبه الشيء ويستصحبه، وهذا

---

[1] / في: ب [لا يقتض].

[2] / سقط من: أ.

[3] / سقط من: أ.

هـو الفارق أيضا بين هذه الواو، والواو العاطفة، إذ الاسم الأول في باب العطف ليس بأولى بالفعـل من الثاني، ألا ترى أنك تقدم في العطف أيهما شئت، ولا تقدم الطيالسة على البرد؛ لأنـه يخرج بك إلى أن تجعل البرد قد جاء لمجيء الطيالسة، وذلك بمكان من الإحالة؛ لأن البرد يأتي بهما، ويدعوا إلى لبسهما،لا أنها آتية وداعية إليه [هذا ما ذهبنا إليه][1].

قوله: (كُونُوا[2][............ ....])

نصب أبيكم على أنه مفعول معه، والناصب له كونوا، ولم يرفعه بالعطف على الواو في كونوا، يقول: اقربوا من بني أبيكم وعاضدوهم، وليكن مكانُكم من مكانهم كمكان الكليتين مـن الطحال. أي في فرط القرب والاتصال. والمكان: مصدر بمعنى الكون، أي كونوا أنتم كـونا مثل كون الكليتين، ويجوز أن يكون ظرفا. أي كونوا أنتم مع بني أبيكم في مثل مكان الكليتين من الطحال لفرط المواصلة والاتصال، وهذا البيت مخروم[3].

قوله: (﴿فَأَجْمِعُوا﴾)[4]

الـواو في: وشركاءكم بمعنى: مع، أي: فليكن الإجماع منكم /48، ب/ ومن شركائكم متصـاحبين، ولـيس فيهما إلى العطف سبيل؛ لأن الاجتماع يكون في المعاني دون الأعيان، يقال أجمع الأمر وأزمعه[1] نواه وعزم عليه، قال:-

---

[1] / سقط من: أ.

[2] / مطلع صدر بيت من الوافر، وهو بتمامه:-

فَكُونُوا أَنتُمْ وَبَنِي أَبِيكُمْ   مَكَانَ الْكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطُّحَالِ

وقائلـه: قـيل هـو للشاعر شعبة بن قمير الطهوي، شاعر جاهلي أ درك الإسلام، وقيل الأموي الأقرع القشيري، وورد لكليهما بصدر غير هذا الصدر ، وورد بصدر:-

وأنا سَوف نَجعلُ موليينا   مكان الكليتين من الطحالِ

وقيل هو من شواهد سيبويه الخمسين، والمعنى مستغن عن التوضيح.

والشـاهد فيه: قوله: بني، حيث جاء منصوبا على أنه مفعول معه، والواو واو معية، وعامله الفعل الظاهر: كونوا، وهـو مـن شواهد الكتاب 298/1، وسر صناعة الإعراب 120/1ــ 184/2، والأصول في النحو لابن السراج 1/ 210، وهو في التخمير407/1، وابن يعيش 48/2 ، وشرح أبيات المفصل 311/1، أوضح المسالك 39/2، والقطر /233 و الأشموني 388/1، والهمع 239/2، والدرر اللوامع 520/1.

[3] / دخله الخرم في مطلعه؛ لأنه ورد في جميع مواضعه: فكونوا، بفاء قبل كونوا، والخرم هو إسقاط أول الوتد المجموع في صدر المصرع الأول، فصارت : كونوا.

[4] / من قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ سورة يونس /71.

هَلْ اغْدُوَنْ يَوْمًا وَأَمْرِي مُجْمَعُ[2]   [......................]

وقـــيل شـــركاءكم منصـــوب بفعل مضمر[3] تقديره- والله أعلم - واجمعوا شركاءكم، بالأمر من جمع الثلاثي المجرد، لا من أجمع بالهمز، والدال على هذا المظهر قوله تعالى: ﴿ فَأَجْمِعُـوا﴾ [4] لأن جمـــع الأعيان بمنزلة اجماع المعاني، وهذا كقوله:-عَلَفْتُهَا تِبْنًا وَمَاءً بَارِدًا حَتَّى شَتَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا[5] أي وسقيتها ماء باردا.

قوله: (فَمَالَكَ وَالتَّلَدُّدُ[6][....])

---

[1] / ينظر التوحيدي، أبو حيّان، علي بن محمد المتوفى سنة: 414 هـــ، البصائر والذخائر ــ تحقيق: د / وداد القاضي، دار صادر، الطبعة الأولى، 1408 هــ ــ 1988 م ص 234/6.

[2] / عجز بيت من الرجز، وقائله لم يعرف، وهو بتمامه:-

يَا لَيْتَ شِعْرِي وَالْمُنَى لاَ تَنْفَعُ   هَلْ اغْدُوَنْ يَوْمًا وَأَمْرِي مُجْمَعُ

والشاهد فيه: قوله: وأمري مجمع، على أن معنى الإجماع التصميم والعزم.

وهو من شواهد معاني القرآن للفراء 473/1، وإصلاح المنطق /263، والخصائص 137/2، والمغني 388/1، رقم الشاهد 624، والهمع 328/2، وشرح أبيات المغني 196/6، والدرر اللوامع 564/1.

[3] / ينظر معاني القرآن للفراء 473/1، والكشاف 245/2، و الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 334/8.

[4] / سقط من: أ.

[5] / سبقت دراسة هذا الشاهد.

[6] / جزء من صدر بيت من الوافر، وقائله مسكين الدرامي، وهو في ديوانه تحقيق: خليل العطية، وعبد الجبوري ص 66، نقلا عن شرح أبيات المفصل، ولم أقف على الديوان، ورواه بصدر:-

أتوعدني وانت بذات عرق   وقد غصت تهامة بالرجال

والبيت بتمامه كما أورده الزمخشري :-

فَمَالَكَ وَالتَّلَدُّدُ حَوْلَ نَجْدٍ   وَقَدْ غَصَّتْ تِهَامَةَ بِالرِّجَالِ

والمعنى يخاطب الشاعر من يخاطبه ويعيب عليه تردده على نجد، ويقول له مالك والتردد حول نجد وقد غصت أي امتلأت تهامة بعظام الرجال.

والشاهد فيه: قوله: التلدد، بالنصب على تقدير فعل تقديره: ما تصنع وتلابس التلدد.

وهـــو من شواهد الكتاب 308/1، والكامل 263/1، وشرح الجمل للزجاجي/ 319، وهو في التخمير 410/1، وابن يعيش 48/2 ــ 50، والأشموني 383/1، والخزانة عرضا 143/3.

[الــتلدد][1]هــو الــتلفت يمينا وشمالا، يقال: تركته يتردد ويتلدد أي يتلفت، وتمامه:-

[......................]   وَقَدْ غَصَّتْ تِهَامَةَ بِالرِّجَالِ

قوله: ([...................   فَحَسْبُكَ.................])

أوله:-

إِذَا كَانَتِ الْهَيْجَاءُ وَانْشَقَّتِ الْعَصَا   فَحَسْبُكَ[2][......................]

الهيجاء: الحرب. وانشقت العصا: أي تفرقت الجماعة.

قوله: (وَلَيْسَ لَكَ)

أي لا يجــوز العطــف على كاف الخطاب؛ لأنه ضمير مجرور، والضمير المجرور علـــى ما قبله بمنزلة شيء واحد، فصار بمنزلة بعض الكلمة. والعطف على بعضها ممتنع، بخـــلاف مـــا إذا كان المضاف إليه مظهرا؛ لأنه لا يصيرا جزءا من المضاف؛ لأن الضمير المتصل كاسمه متصل بما قبله، فلذا لم يمتنع العطف على المضاف إليه إذا كان مظهرا، ولم يجــز العطــف على الشأن في المسألة الأولى؛ لأنه خلاف المعنى، إذ المعنى على هذا: ما شـــأنك ونفس زيد. وسؤال السائل على شأنيهما على نحو: ما شأنك وشأن زيد ، لا عن شأن أحدهما ونفس الآخر.

قوله: (كَانَ الْجَرُّ الاخْتِيَارَ)

لأن الناصب هو الفعل، ومعنى الفعل غير بالغ درجة الفعل، ألا ترى أنهم لا ينصبون المفعــول بـــه بمعنى الفعل، لا يقال: ما زيدا ؟ على تقدير: نفيت زيدا، فلما كان كذا اخترنا

---

[1] / سقط من: أ.

[2] / البيت من الطويل، وقائله: جرير، وليس في ديوانه، وهو من قصيدة يحث فيها على الشجاعة، وهو بتمامه :-

إِذَا كَانَتِ الْهَيْجَاءُ وَانْشَقَّتِ الْعَصَا   فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكَ سَيفٌ مُهَنَّدُ

والمعنى: أنه إذا قامت الحرب واشتعلت شرارة القتال، فحسبك والضحال أي السيف من أنيس يؤنسك في ساحة المعركة ويكفيك عن الاستغاثة بالغير.

والشاهد فيه: قوله: والضحاك، حيث أتى به منصوبا على أنه مفعول معه؛ لأن الواو هنا بمعنى مع.

وهو من شواهد: شرح شواهد الإيضاح لابن بري /374، وهو في التخمير 410/1 ــ 411، وفي ابن يعيش 48/2 ــ 51، وفي اللسان مادة [ح، س، ب] 163/3، ومادة [ع، ص، ا] 250/9، ومادة [هــ، ي، ج] 174/15، والمغني /563، رقم الشاهد 800، وشرح أبيات المغني للبغدادي 191/7.

جهـــة العطف، إذ فيها سلوك طريق التناسب برفع الاختلاف بين إعراب الاسم السابق على الـــواو، والاســـم الذي دخلت [هي][1] عليه، مع أن الواو قائمة مقام العامل الأول، ولو جعلت عاطفة، ولم يبطل اعتبار جانب معنى الفعل من كل جهة، بل جوزنا به النصب.

و(**تسرقه**[2]): صح بتاء التأنيث لأنه أراد بقيس قبيلة.

قوله: (**فَالرَّفْعُ**)

أي فالـــرفع لا زم إذ لا قوة لمعنى الفعل هنا، وإن كان الاستفهام يستدعي الفعل؛ لأن المعنى: أي شيء أنت وعبد الله ؟، وأنت: مرفوع، وعبد الله معطوف عليه.

قوله: ([.................] **مَا أَنْتَ وَيْبَ**[..........])

أوله:- **يا زَبرَقَانُ أخا بَني خَلَفٍ**[3] [.........................]

وويب: بمعنى: ويل.وقيل: إنهم قالوا: ويب لقبح استعمال الويل عندهم فغيروه[4]. رُفِع الفخرُ لأنه يُحقِّر المخاطب دون الفخر /62، أ/ وإذا حُقِّر أحدهما دون الآخر لم يتحقق معنى المقارنة، ومدار المفعول معه على معنى المقارنة، وأول البيت الثاني:-

وكُنْتَ هُنَاكَ أَنْتَ كَرِيمَ قَيْسٍ[5] [..........................]

---

[1] / سقط من: أ.

[2] /يشير إلى مثال الزمخشري في المتن وهو قوله: (وما شأن قيس والبُر تسرقه)، ينظر المفصل ص84.

[3] / صـــدر بيت من الكامل، وقائله المخبل السعدي، ربيع بن مالك بن ربيعة بن عوف السعدي، المتوفى سنة: 12 هـــ، وهو في ديوانه، صنعه حاتم الضمن، نقلا عن شرح أبيات المفصل، ولم أقف على الديوان.

والبيت بتمامه :- يا زَبرَقَانُ أخا بَني خَلَفٍ ما أنتَ وَيبَ أبيكَ وَالفَخرُ

والمعنـــى : يـــا زبـــرقان بـــن خلف أين أنت من الفخر؟، تدعي الفخر لأنك سدت قومك، وقومك لئام لا فخر لمن يسودهم؛ لأنهم لا مفخرة بهم، إنما الفخر لمن يسود العظام.

والشـــاهد فـــيه: قـــوله: والفخرُ، بالرفع لأنه حضر المخاطب دون الفخر، ومدار المفعولية على معنى المقارنة، ولم ينصب لأنه ليس قبله فعل يتعدى إليه فينصبه.

وهو من شواهد الكتاب 299/1، وهو في التخمير 412/1، وفي ابن يعيش51/2، واللسان مادة [و، ي، ل] 423/15 ، والهمع 232/3، والخزانة 91/6، والدرر اللوامع 488/2، وهو في الهمع والدرر برواية بن (ثُعَلٍ).

[4] / ينظر شرح أبيات المفصل 320/1.

[5] / صدر بيت من الوافر، وقائله مجهول، وهو بتمامه:-

وكُنْتَ هُنَاكَ أَنْتَ كَرِيمَ قَيْسٍ فَمَا القَيْسِيُّ بَعْدَكَ وَالْفَخَارِ

والمعنى: أن المكارم التي[1] يفخر بها قيس كانت مجتمعة فيك، فلما فقدوك لم يكن لهم طريق إلى الفخر بإنسان منهم؛ لأنه لم يكن لواحد منهم خصلة من الخصال التي حويتها.

والفرق بين هذا القبيل وبين: مالك وزيدا ؟، أن ما هو بمعنى الفعل وهو اللام، قد يقدم الكاف هناك، وهنا لم يتقدم على أنت ما هو بمعنى الفعل.

قوله: (لأَنَّ كُنْتَ وتَكُونُ)

معناه أنهم يستعملون مرة مع كنت وتكون، وأخرى بدونها، فإذا لم يستعملوا مع كنت وتكون فكأنهم استعملوا معهما، والعرب إذا كثر عندهم مصاحبة شيء لشيء أضمر للإيجاز[2]، وجعلوه دليلا عليه، من ذلك قولهم: ما زيدٌ قائمًا ولا قاعدٍ [بالجر][3] لأنهم كانوا يقولون: ما زيدٌ بقائمٍ في أكثر الكلام، حملوا المعطوف على ذلك فجروا به، وعليه قوله:-

بَدا لِيَ أَنّي لَستُ مُدرِكَ ما مَضى ... وَلا سابِقٍ شَيئاً إِذا كانَ جائِيا[4]

والمعنى شرف القبيلة يكتمل بك، لأنك ذو شرف وحسب، وأنت كبيرهم وشر يفهم، أما بعدك فلم يعد للقبيلة شرف لأنك لم يعد فيهم.والشاهد فيه : قوله: الفخارُ، حيث جاء مرفوعا عطفا على القيسي بعد واو المعية، وامتنع النصب لا متناع الفعل الذي يتعدى إليه لينصبه.

وهو من شواهد الكتاب 300/1، وهو في التخمير 412/1ــ 414، وفي ابن يعيش 51/2 ــ 52، وشرح أبيات المفصل 322/1.

[1] / في: أ [التي كانت].

[2] / وافق الشارح هنا سيبويه على أن العرب تحذف وتضمر ما كثر دورانه في الكلام وفهم من السياق بعد حذفه، للإضمار، ينظر الكتاب 303/1.

[3] / سقط من: أ.

[4] / البيت من الطويل، وقائله مختلف فيه، قيل هو لزهير وهو في ديوانه ص 107، برواية: ولا سابقا، ولا شاهد فيه على هذه الرواية. وقيل: هو للشاعر صرمة الأنصاري، وذُكر ذلك في الكتاب 306/1، ولأحدهما في الإنصاف 191/1. وقيل: هو لعبد الله بن رواحه الأنصاري في الخزانة 102/9، وشرح أبيات المغني 242/2، وليس في ديوانه.

والمعنى ظهر لي أن لست بمستطاع أن أرجع الزمن، وأدرك الأمور التي انقضت، وإني لست بمستطيع أن أدرك الأشياء المقدرة التي لم يأت وقتها بعد، فلا سبيل لي إلا التسليم لأمر الله وحده.

والشاهد فيه: قوله: سابقٍ، بالجر على رواية من رواه بالجر فإنه مجرور بالعطف على مدرك فإنه الأصل فيه أنه مجرور بالباء والأصل: بمدرك.

وهو من شواهد: الكتاب306/1 29/3ــ 51ــ100، 160/4، والخصائص 253/2 ــ 424، والإنصاف 191/1، وهو في التخمير 253/3، الإيضاح في شرح المفصل 44/2، وشرح أبيات المفصل 945/2، والمغني /96، الشاهد رقم /135، وشرح شواهده للبغدادي 242/2، والخزانة عرضا 492/8.

مجـــرور بالعطـــف على محل [مدرك][1] بإضمار الباء لكثرة مصاحبتها، فكأنه قال: لست بمدرك ما مضى، ويروى بالرفع على تقدير، ولا أنا سابقٌ[2].

وبالنصـــب بالعطـــف على: مدرك المنصوب[3]، وانتصاب القصعةَ على إضمار كان لتحقق معنى المقاربة؛ لأن التقدير: كيف تكون أنت ؟ وكيف تكون قصعة، والكون عبارة عن الوجود، فيكونان متصاحبين في الوجود على سبيل الملابسة.

قوله: **(وَهوَ قَلِيلٌ)**

أي النصب قليل.

قوله: **(وَمَا أَنَا[............ ....])**

تمامه:- **[......................] يُبَرِّحُ بِالذَّكَرِ الضَّابِطِ**[4]

الْمَـــتْلَفُ: موضع تلف. يُبَرِّحُ بالبعير الذَّكر: أي يحمله على ما يكره من السير ويشق عليه، يقال: لقي منه برحا بارحا، إذا لقي شدة.

والضابط: الشديد.[نصب][5] السير بتقدير: ما أكون أنا والسير.

---

[1] / في: ب، و: ج [الجار والمجرور].

[2] / نســـب الـــبغدادي في الخزانة هذه الرواية إلى المبرد حيث قال (أنكر المبرد رواية الجر إلى قوله والتقدير (ولأنا سابق) ، أنظر الخزانة 104/9 ،

[3] / على رواية ديوان زهير، وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه.

[4] / البـــيت من المتقارب، وقائله: أبو سهل الهذلي، أسامة بن الحارث بن حبيب الهذلي، وهو في ديوان الهذليين / 195، وهو بتمامه :- ما أنا وَالسَيرَ في مَتلَفٍ يُبَرِّحُ بِالذَكَرِ الضابِطِ

وهو فيه برواية: يُعَبِّرُ، بدل يبرِّ.

والمتلفت: هي المفازة والصحراء يتلف فيها قاطعها.

يبرح: يتعب، والضابط: الشديد القوى.

والمعنى: يتعجب الشاعر من شدة قوته وصبره، وفيه مدح لنفسه، ويقول أي شيء أنا والسير في هذه الصحراء التي يتعب فيها الفحل الشديد القوة وتتكسر همته ويهلك.

والشـــاهد فـــيه: قوله: السيرَ، حيث جاء منصوبا على تقدير ما كنت أنا والسير، أي أيَّ شيء كنت. وهو من شواهد الكتاب 303/1، وهو في التخمير 414/1 ـــ 415، وفي ابن يعيش 2 / 50ـــ 52 واللسان مادة [ع ، ب، ر] 19/9، والأشموني 386/1، والهمع 244/2، والدرر 522/1.

[5] / سقط من: أ.

فصل: المفعول له

قوله: (هُوَ عِلَّةُ الإِقْدَامِ[1])

المفعـول له: هو المعنى الذي الفعل من أجله، أي هو المقصود من الفعل المعلل، إذ هو ثمرته وفائدته، ولولاه لما أقدم عليه، كما أن الحال تبين الهيئة، فإذا قلت: فعلت كذا، فكأن قـائلا قال لك: لم فعلته ؟ فقلت: مخافةَ الشر، أي فعلت ذلك مخافة الشر، كما [أن الحال][2] إذا قلت: ضربت زيدا، كان قولك: قائما. بيانا لهيئتك في الضرب، حتى كأن قائلا قال لك: كيف ضـربت ؟ أي على أي صفة ؟ فقلت: قائما، ولفظ العلة يقع على ما هو نتيجة الفعل يقصدها الفاعل، كالتأديب في ضربه تأديبا، ويقع على مالا يصح أن يكون غرضا له بقصده، كفعلت كذا مخافة الشر؛ لأن المخافة ليست بغرض للفاعل بقصده، وكذا قعدت عن الحرب جُبْناً؛ لأن الجبن لا يكون غرضا لعاقل.

فـإن قلـت: قـد ظهر بما ذكرت أن التأديب سبب الضرب، ونحن نعلم أن الضرب سبب للتأديب، فكيف يكون الشيء سببا لشيء هو سبب لذلك الشيء ؟

قلـت: التأديب باعتبار معلوميته وفائدته سبب للضرب، وباعتبار وجوده مسببا له،[3] فالوجه الذي جعل سببا غير الوجه الذي جعله مسببا. والتناقض فيما إذا كان سببا مسببا لشيء واحد مـن وجـه واحد، ونظيره: سافر تصح، فالمسافرة سبب للصحة، ومعقولية الصحة وفائدتها سبب للإقدام على المسافرة.

قوله: (وَادِّخَارَ فُلاَنِ)

نظير ما في قول حاتم الطائي[4]:-/34، ج/

---

[1] / في: ب زيادة قوله [على الفعل].

[2] / في: ب [أنك إذا قلت].

[3] / ينظر شرح الرضي على الكافية 508/1.

[4] / هو حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحشرج الطائي القحطاني، أبو عدي المتوفى سنة 46 ق هـ] فارس وشاعر جاهلي، جيد الشعر، أجود أهل العرب، يضرب به المثل في الجود والكرم، تنظر ترجمته في الشعر والشعراء / 164، والخزانة 127/3، والأعلام 151/2.

وَأَغفِرُ عَوراءَ الكَرِيمِ اِدِّخارَهُ   وَأُعرِضُ عَن شَتمِ اللَئِيمِ تَكَرُّما[1]

العوراء: الكلمة القبيحة.

يقول: إذا بلغتني كلمة قبيحة قالها فِيَّ رجل كريم غفرت له ما فعل، ولم أكافئه عليها، واحتملت لأجل كرمه، وأبقت على صداقته، وادخرته ليوم احتاجه [فيه]؛[2]لأن الكريم إذا فرط منه قبيح ندم على ما فعله، ومنعه كرمه أن يعود إلى مثله، وأعرض عن شتم اللئيم لا أكافئه على ما صنع؛ لأنه ليس بكُفْءٍ لي.

قوله: (أَجْلَ كَذَا)

الأَجْــلُ: مصدر، يقال أَجَلْتُ أَجْلا أي كسبت كسبا[3]. والمعنى: فعلت ذلك لكسب كذا، فإذا قلت: كتبت هذا الكتاب أجلك، فالمعنى: لأجلك. أي: لكسبي إياه لك.

قوله: (وَفِيهِ ثَلاَثُ شَرَائِطَ)

الأصــل فــي المفعــول له أن يكون باللام[4] نحو: ضربته للتأديب، واللام للتعليل، ثم حذفــوا الــلام ونصــبوه لمشابهته المصدر من حيث إن المفعول له شيء يشتمل عليه الفعل المعلل بدليل صحة قولك: تأديبُه ضربُه، وضربي تأديبي، وإني إذا ضربته فقد أدبته. كما أن المصدر شيء يشتمل عليه فعله، يوجَد بوجُوده، ولن يشتمل على المفعول له الفعل المعلل إلا بعد وجود ما ذكره من الشرائط، ولو فقدت واحدة، عادت اللام لانتفاء مشابهة المصدر بعدم الاشتمال، فإن غيرَ المصدر ليس من جنس الفعل فلا يتصور دخوله فيه، وكذا لا يدخل تحت فعل فاعل الفعل المعلل فعل غيره، والفعل الكائن أمس لا يدخل تحت الفعلِ الكائنِ اليوم، فأما

---

[1] / البيت من الطويل، وقائل حاتم، وهو في ديوانه برواية: وأصفح، بدل: وأعرض.

والمعنى مستغن عن الشرح.

والشاهد فيه: قوله: ادخاره، و:تكرما، حيث نصبهما على أنهما مفعولين لأجله.

وهــو مــن شواهد الكتاب 368/1 ــ 126/3، ونوادر أبي زيد /355 ــ برواية:- وأصفح عن ذات اللئيم تكرما، والكامل 232/1، والمقتضب 348/2، والأصول في النحو لابن السراج 207/1، وشرح التسهيل لابن مالك 198/2 ، والرضي على الكافية 315/1، وابن يعيش 54/2، والخزانة 122/3.

[2] / سقط من: ب.

[3] /ينظر اللسان مادة[أ، ج، ل]80/1.

[4] / ينظر شرح الرضي على الكافية 509/1 ــ 510.

إذا وجدت هذه الشرائط واشتمل عليه الفعل المعلل وصار يوجد بوجوده، فإنه يشبه [المصدر][1] الذي يكون من نفس الفعل نحو: ضربتُه [ضربة][2]، فكما نصبت ضربةً بضربت لأن أجناس المصدر داخلة في ضمن الفعل، كذلك تنصب تأديبا في: ضربته تأديبا.

قوله: (وَخرَجْتَ الْيَوْمَ لِمُخَاصَمَتِكَ)

/49، ب/بـــتاء الخطاب، لا بتاء المتكلم، فإن [قلت][3]: ما تقول في: قعدت عن الحرب جبـــنا، [قلت][4] القعود عنها جبن، فيكون قولك: قعدت عن الحرب مشتملا على الجبن، وكذا: جئـــتك مخافةَ الشرِّ؛ لأن فعله المجيء يتضمن المخافة، فإذا قعد عنها فقد جَبُنَ، وإذا جاء فقد خاف. فكما أنك إذا ضربت فقد أدَّبت.

قوله: (مَعْرِفَةً وَنَكِرَةً)

كما يكون المصدر معرفة ونكرة وهو بتلك الشرائط الثلاث فقد أُلحق بالمصدر.

قوله: (يَرْكَبُ[5][................])

---

[1] / سقط من: أ.

[2] /في: أ [ضربا]، والسياق لا يتفق إلا مع ضربة كما أثبت.

[3] / في: أ [فإن قيل].

[4] /في: أ [قيل].

[5] / مطلع أرجوزة قالها العجاج، وهي في ديوانه 230/1، وهي بتمامها:-

يَركَبُ كُلَّ عاقِرٍ جُمهورِ
مَخافَةً وَزَعَلَ المَحبورِ
وَالهَولَ مِن تَهَوُّلِ الهُبورِ

والمعنـــى: أنه يصف ناقته بأنها ثور وحشي، والحال أنه يسير في أرض رملية ، وهي التي أرادها بالعاقر، مترامية الأطـــراف وســـارت فيها بسرعة مخافة أن يزعل هو من ناقته، وأيضا مخافة إذا سارت في الأرض المستوية من كمين ينصب لها، أو متربص يتربص بها، وفي هذا الوصف دلالة على القوة، حيث أنه شبه ناقته بثور وحشي يسير مسرعا في أرض رملية قاصدا بذلك إرضاءه.

والشـــاهد فـــيه قـــوله: مخافة، و زعل، والهول، حيث جاء بها منصوبة على أنها مفعول لأجله، منه المعرفة ومنه النكـــرة، وقد جمع بينها، وهو من شواهد الكتاب 369/1، والأصول في النحو 208/1، والمقتصد 608/1، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري /184، وهو في التخمير 420/1، وفي ابن يعيش 254/2، والرضي على الكافية 509/1 ، والخزانة 114/3.

العاقــر: الرملة التي لا تنبت، وحقيقتها: التي انقطع نباتها، واشتقاقها من عَقَرَهُ. والجمهــور: المتــراكم، والــزَّعَلُ: النشــاط، /63، أ/ والمحبور: المسرور. والهول: الخــوف. والتَّهَوُّل: أن يعظُم الشيء في عينك حتى يهولك أمره، والْهُبُور: جمع هَبْرٍ، وهــو المكان المطمئن من هبرت اللحم قطعته؛ لأن ما اطمأن من الأرض كأنه اقتطع منها البعض.

يصــف ثورا أفلت من الصائد، يقول: يركب هذه الرمال ويعلوها لمخافته من الرماة، ولنشاطه الذي هو كنشاط المسرور،

وقوله: (وَالْهَوْلَ مِنْ تَهَوُّلِ الْمَهْبُورِ)

أي يــركب كل شيء يخاف ركوبه من أجل خوفه من الرُّماة، وإذا ركبه وهو آمن هان عليه ما يلقى فيه من الشدة، وفي شرح أبيات الكتاب[1] " والهول: عطف على كــل. كأنــه قال يركب كل عاقر، ويركب الهول، " هذه ألفاظه [وهذا التقدير يخرج الهول عن كونه مفعولا له لجعله إياه مفعولا به، ولو عطفته على الزعل يكون مفعولا لــه، فيستقيم ذكر المصنف إياه شاهدا[2] للمفعول له المعرف باللام، والمعنى يركب أي الــثور هذه الرمال لمخافته من الرماة ولنشاطه بإفلاته من الصائد، ولمخافته من تهول الأمكنة المطمئنة][3]

---

[1]/ ينظر سرح أبيات الكتاب لابن السيرافي 47/1، وشرح أبيات المفصل 328/1.

[2] / ينظر شرح أبيات المفصل 329/1.

[3] / ما بين القوسين سقط من: أ.

فصل: الحال

الحـــال هي اللفظ الدال على هيئة الفاعل أو مفعول. فإن قلت: الصفة تدخل في الحد، فعـــالم فـــي: جاء رجل عالم: دال على هيئة فاعل. وعالما في: لقيت رجلا عالما: دالا على هيئة مفعول، فبقي ما ذكرت من الحد غير مطرد.

قلـــت: المراد من حدود الألفاظ: أن يكون اللفظ دالا على ما ذكروا باعتبار الوضع، فتتين أن الحـــال هو اللفظ الدال على هيئة فاعل أو مفعول، باعتبار الوضع [في ضربت زيدا قائما][1]، ومـــا أوردت مـــن الصفة ليس كذلك؛ لأن قولك: عالمٌ في: رجل عالم، لا يدل إلا على هيئة ذات، وإنمـــا المستفيد كونه فاعلا مِنْ جَاءَ، لا من جهة قولك: عالم، وهكذا تقول في: عالما، فـــي: لقيت رجلا عالما، ألا تراك تقول: هو رجل عالم، [فتجد][2] دلالة قولك عالم على هيئة ذاتٍ مطلقا من غير تقييد بفاعلية أو مفعولية، وهي جواب كيف؛ لأن كيف سؤال عن الحال، فبالحـــري أن يكـــون جوابا له، ولَهَا شبهٌ بالمفعول به، بدليل أنك لا تقول: ضربت زيدا في قـــائم، فـــي: ضـــربت زيـــدا قائما، كما لا تقول: ضربت في زيدٍ، في: ضربت زيدا، وشبهٌ بالظـــرف من حيث إنها مفعول فيها، فلما انجذبت بالشَّبَهَيْنِ إلى ما ذكرنا من الظرفين أخذت من حكم كل منهما شطره، فلم تجرِ مجرى المفعول به، فعمل فيها معنى الفعل كما في قولك: فـــي الـــدار زيدٌ قائمًا، أي استقر [وثبت][3]، وإن لم يعمل معنى الفعل في المفعول به ولم يجر مجـــرى الظرف في أنْ لم يعمل معنى الفعل فيها، وهي مقدمة، فامتنع نحو: قائما في الدار، وإن لم يمتنع العمل في الظرف عند التقديم نحو: كل يوم لك بُرٌّ.

فقـــد خرجت من حكم الظرف بامتناع التقديم، ومن حكم المفعول به بعمل معنى الفعل فيها، فـــإذن لها منزلة بين المنزلتين، وإنما قَدَّم ذِكْر شَبَه الحال على حدِّها وأقسامها، ولم يفعل مثل ذلك في غيرها؛ لأنها أول المشبهات، فنبه على ابتدائِهِ بها بذكر الشَّبَه في أول الأمر.

قوله:(مِنْ أَيِّهِمَا شِئْتَ)

إن جعلت قائما حالا من التاء فالمعنى: ضربتُ زيدًا وأنا قائمٌ، وإن جعلته حالا من

---

[1] / سقط من: أ.
[2] / سقط من: أ.
[3] / سقط من: أ.

زيد، فالمعنى: ضربت زيدا وهو قائم.

قوله: ([متى ما[1]][......   ....])[2]

تضرب وتتحرك. والرانفة: ناحية الإلية. وتستطار: أراد: وتستطارنْ بالنون الخفيفة، وقلب النون ألفاعند الوقف[3]، وعن المصنف يجوز أن ينتصب بإضمار أن، أي: وأنْ تستطار. وأنْ تستطارَ مرفوع المحل[4] على تقدير: يكن منك رجف الروانف، والاستطارةُ[5]، ونظيره قول ميسون[6] أم يزيد بن معاوية[7]:-

---

[1] / ثبتت في جميع النسخ [متيما]، وهو تحريف، والصحيح [متى ما].

[2] / جزء من صدر بيت من الوافر، وقائله عنترة بن شداد، يهجو عمار ة بن زياد العبسي ويتوعده، وهو في شرح ديوان عنترة بن شداد، قدّم له وعلق عليه سيف الدين الكاتب، أحمد عصام الكاتب، دار ومكتبة الحياة 1401 هـ ـ 1981م ص 88، ولم أقف على الديوان، والبيت بتمامه:-

مَتى ما تَلْقَني فَردَينِ تَرجُف   رَوانِفُ أَليَتَيكَ وَتُستَطارا

الرجف: هو الاضطراب. والروانف: جمع رانفة، وهي ناحية الإلية. تستطار: قولهم استطير فلان أي خاف واضطرب قلبه من الفزع.

والمعنى: يقول لخصمه وكنا منفردين عن أنصارنا صارت ترجف منك الإليتان من شدة الخوف، وصرح بذكر عورته للدلالة على أنه غير مبال بخصمه.

والشاهد فيه قوله: فردين، حيث جاء منصوبا لأنه حال من الفاعل والمفعول به.

وهو من شواهد الكشاف 429/1، وهو في التخمير 424/1، وفي ابن يعيش 55/2 ـ56 ـ 116/4ـ 87، وشرح التسهيل لابن مالك 90/1 ـ 2 / 50 ـ 349، وابن مالك، شرح الكافية الشافية، لأبي عبد الله محمد بن مالك، تحقيق: عبد المنعم أحمد هر يري، جامعة أم القرى ص 755/1 ـ 1785/4، وشرح الرضي على الكافية 359/3، واللسان مادة [خ، ص، ا] 117/4، ومادة [ر، ن، ف] 332/5، وشرح أبيات المفصل 329/1، والخزانة 705/7.

[3] / ينظر ابن الحاجب في الأمالي 450/1 ـ452.

[4] / ينظر الخزانة في الشاهد التاسع والستون بعد الخمسمائة 509/7 ـ 513.

[5] / ينظر شرح أبيات المفصل 332/1.

[6] / هي ميسون بنت بحدل بن أنيف بن قُنافة ين عدي بن حارثة بن جناب، شاعرة إسلامية، تزوجها معاوية بن أبي سفيان، ومن قبله تزوجت من زامل بن عبد الأعلى فقتله أخ له كان قد خطبها ثم تزوجها معاوية وطلقها وهي حامل بيزيد فولدته وهي طالق منه، تظر ترجمتها في الخزانة 506/8، والأعلام 298/8.

[7] / هو يزيد بن معاوية بن أبي سفيان الأموي، ولد سنة:25 هـ، ثاني ملوك الدولة الأموية في الشام، ولد بالماطرون، ونشأ في دمشق، ولى الخلافة بعد وفاة أبيه سنة: 60 هـ، وخلع أهل المدينة طاعته سنة:63 هـ ، ويقال أن يزيد أول من خدم الكعبة وكساها الديباج، وتوفي سنة: 64 هـ، بجوار أرض حمص، تظر ترجمته في الأعلام 9/ 244.

لَلُبْسُ عباءةٍ وتقرَّ عيْني أحبُّ إليَّ من لُبْسِ الشُّفوفِ[1]

ويحــتمل أن تكون النون محذوفة، والألف للإطلاق كما في قوله:-يا راكِباً بَلِّغ إِخْوَانَنَا مَن كانَ مِن كِندَةَ أو وائِلِ[2] واستطير بمعنى استخف، والألف للتثنية؛ لأن المراد بالروانف الرانفتان، وهذا مثل قول أبي الطيب[3]:-

وَتَكَرَّمَت رُكَباتُها عَن مَبرَكٍ تَقعانِ فيهِ ولَيسَ مِسكاً أذفرا[4]

ألا تراه قال: تقعان، والضمير للركبات.

---

[1] / البــيت مــن الوافر، وقائلته: ميسون بنت بحدل من قصيدة تهجو فيها زوجها معاوية بن أبي سفيان، وقيل أنها كانت تبغضه لأنها تحب البادية وسكن بها الحاضرة، فلما سمع قولها هذا طلقها وأرجعها إلى أهلها، والشفوف: هي الثياب الرقيقة التي لا تستر ما تحتها.

والمعنى:أي لأن ألبس عباءة ثقيلة وهي لباس نساء البادية وأتجول في الصحراء، وتقر عيني بمناظرها أحب إليّ من سكن القصور ولبس الشفوف.

والشاهد فيه: قوله: تقر ،حيث جاء منصوبا على تقدير:إن، قبلها والتقدير: وأن تقر عيني.

وهــو من شواهد : الكتاب 45/3، والمقتضب 45/2، والأصول في النحو 150/2، وسر صناعة الإعراب 244/1، والمقتصد 1058/2، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري /250، وشرح الكافية الشافية لابن مالك 1557/3، واللسان مادة [م، س، ن] 110/13، والأشموني 308/2، والهمع 404/2، والدرر 26/2.

[2] / البيت من السريع ، وقائله امرئ القيس، وهو في ديوانه ص 258.

والمعنى يخاطب الشاعر مخاطبه ويقول له بلغ حلفائنا الذين ينتمون إلى كندة أو وائل وهما قبيلتان.

والشاهد فيه: قوله: بلغ، فإنه قد حذف منه النون، والأصل: بلغن.

وهو من شواهد: الخزانة 451/11، والألوسي، السيد محمد شكري، كتاب: الضرائر وما يجوز للشاعر دون الناشر. مكتــبة، دار البيان بغداد، و دار صعب بيروت ص 101، والإشبيلي علي بن الحسن، كتاب ضرائر الشعر، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس ص 112.

[3] / المتنبــي هــو أحمد بن الحسين بن الحسين بن عبد الصمد الجعفي الكندي الكوفي، أبو الطيب، ولد سنة: 303 هـــ، فــتعلم نسج الشعر فصار شاعرا حكيما، أحد مفاخر الأدب العربي، وبدأ في قول الشعر في الشام، وتنبأ في بادية السماوة، ثم سجن حتى تاب ورجع في دعواه، وتوفي سنة:354هـــ، ببلدة النعمانية بالقرب من بغداد في كمين نصب له.

[4] / البيت من الكامل، وقائله: أبو الطيب المتنبي، وهو في ديوانه ص 525.

والمعنى: تكرمت ناقتي عن البروك إلا على المسك الأذفر؛ لأن العنبر يوقد بحضرة الممدوح، والمسك ممتهن عنده بحــيث تبرك عليه ناقته، ينظر العكبري، أبو البقاء شرح ديوان المتنبي المسمى بالتبيان في شرح الديوان، تصحيح وتعليق: مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري، عبد الحفيظ شلبي، دار المعرفة 1397 هـــ 1978 م ص 169/2.

والشاهد فيه: قوله: تقعان، حيث جعل كل ركبتين كركبة واحدة فعامل المثنى معاملة الجمع.

وهو من شواهد التخمير 425/1، والخزانة 553/7.

[عوامل الحال]

قوله: (وَشَبَهُهُ مِنَ الصِّفَاتِ)

نحو مررت برجل ماش ضاحكا.

قوله: (أَوْ مَعْنَى فَعَلَ)

هذا على ضروب:

حرف الجر نحو: فيها زيدٌ مقيمًا لاستدعائه الفعل. واسم الإشارة نحو: هذا عمروٌ منطلقا.

والاستفهام نحو: مالك واقفا؟.

عــن المصنف[1] سُئلت بمكة ــ حرسها الله ــ عن ناصب الحال في قوله تعالى: ﴿ هَذَا بَعْلِي شَــيْخًا﴾ [2] فقلــت: ما في حروف التنبيه أو في اسم الإشارة من معنى الفعل[3]، فقيل لي: أمَا اســتقر من أصولهم أن العامل في الحال وذيها[4] يجب أن يكون واحدا وقد اختلف العامل هنا حيث جعلته في الحال المعنى للذي [ذكره][5] قبل ذيها، فقلت تحقيق الكلام فيه أن التقدير: [هذا بعلــي][6] [أُنَبِّهُ عليه شيخا][7]، أو أُشِير، فالضمير[8] هو ذو الحال، والعامل فيه[9] وفي الحال واحد كما ترى. وقيل[10] يجوز الرفع في شيخ من خمسة أوجه:

أحدهما: أن يجعل بدلا من بعلي، كأنك قلت: هذا بعلي شيخٌ.

الثاني: أن[يجعل][11] بعلي بدلا من هذا، وشيخ: خبر المبتدأ.

---

[1] / أراد الزمخشري.

[2] / سورة هود /71.

[3] / ينظر الكشاف إعراب الفاتحةص142 وينظرص 281/2.

[4] / يعني: صاحبها.

[5] / سقط من: ج.

[6] / سقط من: أ.

[7] / سقط من: ب.

[8] / الضمير الذي يقصده هو الضمير الذي في قوله: عليه، أو: إليه، في تقديره: (أنبه عليه، أو أشير إليه).

[9] / في: ب زيادة كلمة [ذو].

[10] / الأوجه مفصلة في التبيان في إعراب القرآن 707/1.

[11] / في: ب، و: ج [يكون].

الثالث: أن يكون بعلي وشيخ خبرين عن هذا، على نحو: هذا حلو حامض، كما يقول: جامع الطعمين.

الرابع : أن يكون بعلي عطف بيان عن هذا، وشيخ خبر المبتدأ.

الخامس: أن يكون خبر المبتدأ محذوف وهو:هو. أي: هو شيخ.

وزيد: في: فيها زيدٌ مقيمًا، فاعل معنوي لا لفظي، وكذا الضمير في قوله تعالى: ﴿فَمَالَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ﴾؛[1] لأن المعنى ما يصنعون؟، فـ:معرضين حال من الضمير باعتبار كونه فاعلا في المعنى، والمشار إليه في: ﴿هَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ مفعول في المعنى، فظهر أن الفاعل المعنوي والمفعول المعنوي في صحة تقييد فعل كل منهما بحال.

قوله: (وَلَيْتَ)

مثَّل أيضا في المعنوي بـ:ليت، ولعل، وكأن؛ لأنها ليست بأفعال، وإنما هي مشبَّهة بها، فإذا قُيِّدَ منصوبُها أو مر فوعُها بالحال كان تقييدا باعتبار معناها التي أُشْبهت به الفعل، وإنما نصبتها لأن ليت بمعنى: أتمنى، ولعل بمعنى: أترجى، وكأن بمعنى: أُشبِّه، وهذه /64، أ/ أفعال كما ترى، والشاهد لأعمالها قوله:-

كَأَنَّهُ خارِجاً مِن جَنبِ صَفحَتِهِ سَفّودُ شَربٍ نَسوهُ عِندَ مُفتَأَدِ[2]

الضمير في كأنه للقرن./35، ج/

قوله: (فَالأَوَّلُ يَعْمَلُ فِيهَا مُتَقَدِّمًا أَوْ مُتَأَخِّرًا)

---

[1] / سورة المدثر / 48، فقوله: معرضين حال من الضمير في الجار وهو قولهم:عن، ينظر التبيان في إعراب القرآن 1251/2، البحر المحيط 339/10،

[2] / البيت من البسيط، وقائله: النابغة الذبيلني، في قصيدة يمدح بها النعمان ويعتذر إليه، في قصيدة مطلعها :-

يا دارَ مَيَّةَ بِالعَلياءِ فَالسَنَدِ أَقوَت وَطالَ عَلَيها سالِفُ الأَبَدِ

والمعنى: للبيت الشاهد: أنه يصف ثورا له بأن أنشب قرنه في جسد كلب صيد، وهذا القرن كأنه سفود، وهي الحديدة التي يشوى عليها اللحم عند شربهم الشراب، وهذه الحديدة نشيت على النار فصارت سواء مثل رأس القرن البارز من رأس الثور، وعند مفتأد أي عند مكان الشواء.

والشاهد فيه: قوله: خارجا. فإنه أتى منصوبا على أنه حال من الفاعل وعامله معنوي وهو الهاء من كأنه.

وهو من شواهد العين 80/8، والخصائص 275/2، واللسان مادة [ف، أ، د] 166/10، والخزانة 185/3 ــ 187.

أي: الفعل وشبهه يعملان عند التقدم والتأخر للقوة.

ونظير العمل فيها عند التأخر قوله تعالى: ﴿خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ ﴾ [1].

قوله: (وَلاَ يَعْمَلُ فِيهَا الثَّانِي إِلاَّ مُتَقَدِّمًا)

يريد بالثاني: معنى الفعل. امتنع تقديم الحال على معنى الفعل لوجهين:

أحدهما: أن الفعل المحض [يضعف][2] عمله بالتأخر، ألا تراهم لم يجوزوا في: ضربت زيدا إلا النصب، وجوزوا في: زيدٌ ضربت الرفع على تقدير: زيدٌ ضربته، قال:-

فَمَا أَدْرِي أَغَيَّرَهُمْ تَنَاءٍ وَطُولُ الْعَهْدِ أَمْ مَالٌ أَصَابُوا[3]

أي: أصـــابوه. ولـــو قلت: أصابوا مالا لا يَسدُّ المعنى، فتأمل. فلو لم يضعف الفعل بالتأخيـــر لما سلبوه العمل في المثال الثاني كما لم يسابوه في المثال الأول، فلما ضعف عمله بالتأخير كان معنى الفعل في غاية الضعف فيحرم العمل عند التأخير .

والوجه الثاني :- أن الشيء إذا شُبِّه بالشيء لا يلزم أي يجري مجراه في كل حال، ألا ترى أن مـــالا ينصـــرف /50، ب/ شابه الفعل وأجري مجراه في منع الجر مع التنوين، ولم يجر مجـــراه فـــي مـــنع الإضافة ولام التعريف، بل أُضيف وعُرِّف باللام، فكذا الحال لما شُبِّهت بالظـــرف جرت مجراه في عمل معنى الفعل، ولم تجر مجراه في عمل معنى الفعل فيها إلا متأخرا.

---

[1] / سورة القمر /7، على أن ﴿خُشَّعًا﴾ حال، والعامل فيه قوله:﴿يَخْرُجُونَ﴾ متأخر، ينظر البحر المحيط 36/10.

[2] / في: أ [ضعف].

[3] / البيت من الوافر، وقائله: الحارث بن كلدة، كما هو منسوب في الكتاب.

والمعنى: يعاتب الشاعر أبناء عمومته، حيث كان قد أرسل إليهم كتبا ورسائل فلم يردوا عليه فقال لهم أبيات يعاتبهم، فقال لهم: إني في غرابة من أمركم أغيركم تنائي لكم، أم أثر فيكم طول الزمن الذي قضيتموه في الغربة، أم صرتم أثرياء فلم تعد لكم بنا حاجة.

والشاهد فيه قوله: مال، حيث جاء مرفوعا لأن أصابوا صفة له.

وهو من شواهد الكتاب 88/1 في غير محل الشاهد، و 130/9 في محل الشاهد، وهو في كتاب الحماسة البصرية 406/2، والشجري، ضياء الدين هبة الله بن علي بن حمزة المتوفى سنة: 5432هـــ، الأمالي الشجرية 8/1، والبحر المحـــيط 307/1، وابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، المكتبة العصرية بيـــروت، طبعة سنة: 1409 هـــ ـــ 1988 م ص 183/2، والد ناع، محمد خليفة، التطبيقات النحوية على شواهد بن عقيل، دار النهضة العربية بيروت، الطبعة الأولى 1997 م، ص 164/2.

قوله: (وَقَدْ مَنَعُوا)

لأن الحال متعلقة بالمجرور، وقد امتنع تقديم المجرور على الجار، فكذا ما هو متعلق به، إذ في جواز تقديم المتعلق بالمجرور مع امتناع ذلك في المجرور رفعٌ لرتبة الأدنى على رتبة الأعلى [وحط لرتبة الأعلى][1] عن رتبة الأدنى، وكلا الفساد ين منتفٍ.

قوله: (وَقَدْ يَقَعُ)

بـــين الصفة والمصدر من حيث أنها مشتقة منه، ولذا جاز قيام كل منها مقام الآخر. وقيل:قم قائما، أي: قياما. و قتلته صبرا، أي: مصبورا. وهذا قول الأكثرين، وذهب قوم إلى أن المصادر[المشتملة لمعنى][2] الحال على حذف المضاف[3] فإذا قلت: جاء زيد ماشيا، فمعناه: ماشيا، أوْ ذا مشي على اختلاف المذهبين. ومذهب المصنف هو الأول[4]؛ لأنه صرح بذلك في المتن بقوله: (مَصْبُورًا) إلى الآخر. وقد اختلفوا في هذه المصادر من وجه آخر أيضا: فذهب الأكثر ون إلى أنها سماعية، وهو مذهب سيبويه[5]، وذهب المبرد ومن تابعه إلى أنها قياسية[6] لكن شريطة أن يكون الفعل دالا عليها.

قوله: ([......................]   وَلاَ خَارِجًا[...........])

أوله:- عَلَي حَلْفَةٍ لاَ أَشْتُمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا[7]   [......................]

---

[1] /سقط من: أ، وبدونه لا يستقيم السياق.

[2] / في: ب [المستعملة بمعنى].

[3] / أي على تقدير مضاف محذوف، فيكون التقدير: قتلته ذا صبر، وقد صرح الرضي بذلك عندما قال: ولا يمتنع أن يقـــال أن جمع ذلك على حذف المضاف، ينظر الإيضاح لابن الحاجب 334/1، و الرضي على الكافية 39/2، والأشموني 415/1، والهمع 298/2.

[4] / أي مذهب الزمخشري أنها منصوبة على الحال، فصبرا مصدر في موضع الحال.

[5] / يســـتفاد مذهـــبه من قوله: " وإن كان في القياس مثل ما مضى من هذا الباب يوضع هذا الموضع "، بعد إيراده الأمثلة ــ قتلته صبرا، ولقيته فجأة ومفاجأة، وكفاحا ومكافحة، وأتيته ركضا، ينظر الكتاب 370/1، وشرح الرضي على الكافية 38/2، والهمع 299/2.

[6] /خالـــف المبردُ سيبويه والجمهور، فهو يستعمل القياس في المصدر الواقع حالا إذا كان من أنواع ناصبه، أي هو من نوع الفعل، نحو أتيته سرعة، ينظر المقتضب 234/3 ــ 268.

[7] /البيت من الطويل، وقائله: الفرز دق، وهو في ديوانه 212/2، براوية: علي قسم، والبيت بتمامه:-

عَلى قَسَمٍ لا أَشْتُمُ الدَهرَ مُسلِماً   وَلا خارِجاً مِن فِيَّ سوءَ كَلامِ

وقبله:- أَلَم تَرَني عاهَدتُ رَبّي وَإِنَّني لَبَينَ رِتاجٍ قائِمٌ وَمَقامِ

الشعر للفرزدق [كأنه][1] حلف لا يقول الشعر، وأقبل على قراءة القرآن، ثم رجع عن هذا.

الــرِّتَاج: الباب، يريد باب الكعبة. والمقام: مقام إبراهيم عليه السلام. والشاهد في البيت: أنه جعل خارجا ــ وهو اسم فاعل ــ في موضع خروجا الذي هو المصدر. [والفعل][2] المعطوف على الاسم مضمر تقديره: ولا يخرج. ولا أشتم: جواب القسم، وهو عاهدت ربي، كأنه قال: حلفت بعهد الله لا أشتم الدهر مسلما، ولا يخرج من فيّ كلام قبيح.

قيل: ويجوز أن يكون لا أشتم جوابا لقوله: على حلفة، والتقدير: ألم ترني عاهدت ربي على أني أحلف لا أشتم ولا يخرج من في كلام قبيح. والدليل على أن التقديرو لا يخرج خروجا، أن قــوله: ولا خارجــا، معطوف على قوله: لا أشتم، وهو الذي حلف عليه، فلابد أن يكون جملة، فلما لزم أن يكون المعطوف عليه جملة لزم أن يكون المعطوف على ذلك [أيضا جملة][3]، ولــن يكــون جملــة إلا بتقدير: ولا يخرج، فلزم أن يقدَّر: ولا يخرج خروجا، ثم وضع خارجــا موضــع خروجا هذا قول سيبويه[4]، وذهب بعض المتقدمين من النحويين[5] إلى أن لا

وقاله تائبا عن مهاجاة الناس وقذف المحصنات ، وذمَّ إبليسَ في هذه القصيدة لإغوائه إياه.

والشــاهد فيه قوله: خارجا، وهو اسم فاعل جاء منصوبا على أنه حال في موضع خروجا الذي هو المصدر. وهو من شواهد ك الكتاب 346/1، والمقتضب 269/3، والكامل 102/1، وهو في التخمير 428/1ــ 429، وابن يعيش 59/2، والإيضــاح لــبن الحاجب 333/1ــ 629، واللسان مادة [خ، ر، ج] 53/4، وشرح أبيات المفصل 334/1، والمغني 405/2ــ رقم الشاهد 645، وشرح أبيات المغني 241/6، والخزانة عرضا 464/4.

[1] : في: ب [كأن].

[2] / سقط من: ب.

[3] / في: ب [جملة أيضا]

[4] / ينظر الكتاب 346/1.

[5] / هــذا القول لعيسى بن عمر الثقفي حيث نسب إليه سيبويه هذا الرأي، وقال المبرد: وكان عيسى بن عمرو يأبى فسرنا ويقول إنما قال:-

أَلَم تَرَني عاهَدتُ رَبّي وَإِنَّني لَبَينَ رِتاجٍ قائِمٌ وَمَقامِ

عَلى قَسَمٍ لا أَشتُمُ الدَهرَ مُسلِماً وَلا خارِجاً مِن فِيَّ سوءَ كَلامِ

يريد عاهدت ربي على أمور وأنا في هاتين الحالتين لا شاتما ولا خارجا من في مكروه،وأورد محقق المقتضب، د/ محمــد عــبد الخالق اعضيمة في الهامش رقم (3) ص 269/3ــ 270، رأي الفراء، وهو أنهما حالان يعني شاتما وخارجا، والعامل فيهما: عاهدت، ينظر الكتاب 346/1، والمقتضب 269/3ــ 4،313/270، والكامل 102/1.

أشـــتم حال من عاهدت، وخارجا حال أخرى معطوفة على ذلك، فكأنه قال: عاهدت ربي في حـــال كونـــي غيـــر شاتم، وغير خارج من فيَّ زور كلام، والتعويل على قول سيبويه؛ لأن غـــرض الفرز دق أنه يبين أنه عاهد على [ما][1] ذكره من نفي الشتم ونفي قول الزور. وهذا يستقيم على قوله؛ لأن لا أشتم على قوله جواب القسم، ولا يخرج: معطوف على ذلك، وعلى قـــول هؤلاء لا يظهر هذا الغر ض، ألا ترى أنه لو قال: عاهدت ربي في هذا الموضع في حال كوني الآن غير شاتم ولا قائلا زورا.ـــ أني بعد ذلك لا أترك الشتم ـــ، ولا أقول الزور لا اســـتقام، وكذا لو قال: عاهدت ربي وأنا في هذه الحالة على الصلاة والصوم وغيرهما لا استقام أيضا فعلم أن القول قول سيبويه.

قوله: (رَكْضًا)

أي راكضـــا، من ركض دابته حرك رجليه ليستحثَّها، جعلت هذه من المصادر أحوالا لأنهـــا جاءت بعد الجمل الفعلية، والمنصوب بعد الجمل الفعلية أليق بالحال من المصدر؛ لأن الحال متعلقة بالفعل من حيث [إنه][2] مركب، والمصدر متعلق به من حيث إنه مفرد.

فإن قلت: فما تقول في ضربت زيدا ضربًا ؟ قلت: قضية القياس أن يكون ضربا فيما أوردت حالا، لكن كونه مصدرا لكونه من نفس فائدة الفعل والحال أبدا زيادة في الفائدة.

قوله: (وَأَخَذْتُ عَنْهُ سَمْعًا)

أي سماعا أو مسموعا.

قوله: (وَأَنْكَرَ)

الأصـــل في الحال أن يكون صفة فإذا جاء غيرها فإنما جاء مؤولا بالصفة إذ الصفة هـــي الحـــال، والحال هي الصفة، وأنكر سيبويه[3] أتانا رُجْلَةً وَسُرْعَةً؛ لأنه عنده مخصوص بالسماع ولم يسمع هذا.

قوله: (وَأَجَازَهُ الْمُبَرِّدُ فِي كُلِّ مَا دَلَّ عَلَيْهِ الفِعْلُ)

---

[1] سقط من: ب.

[2] / في: ب [هو].

[3] / ينظر الكتاب 370/1.

ومعنـــى دلالة الفعل عليه: أن يكون في المعنى من تقسيمات الفعل، كالمشي والركض والعــدو/65، أ/ بالنســبة إلــى المجيء، فتجيز جاء زيد مشيا، وركوبا ونحوهما؛ لأنهما في المعنـــى مـــن أقســـام المجيء، ولا يجيز جاء زيد أكلا وشربا وما أشبههما؛ لأنهما ليسا في المعنى من أقسام المجيء.

قوله: **(أَتَانَا)**

عـــام يـــدل علـــى كل نوع من أنواعه، والرجلة والسرعة نوعان: منه، فلذا جاز أن ينتصبا على الحال عند المبرد[1].

قوله: **(وَالاسْمُ غَيْرُ الصِفَةِ)**

الأصـــل في الحال أن يكون صفة، وإنما يجيء غيب الصفة حالا للافتنان في الكلام، فهـــم يفتنُّون في الطعام الذي هو قِرى الأشباح[2]، فما ظنك بافتتانهم في الكلام الذي هو قِرى الأرواح، فـــإن الكلام العذب أشهى غذاء للروح وأطيب قرى لها. والصفةُ وغير الصفة مما هـــو اســـم متمحِّض سواءٌ في معنى الاسمية، فمن جعل غير الصفة حالا فقد نظر إلى جانب الاسمية، إذ الصفة اسم بنفسها، وَبُسْرًا وساير الأسماء المنصوبة في الفصل كلها حال وليس بصفة؛ لأنه لا يقال: شيء بُسْرٌ ولا شيءٌ رُطَبٌ، وهلم جَرًّا إلى آخره، أي: هذا إذا كان بُسْرًا أطـــيبُ مـــنه إذا كان رُطَبًا، على طريقة: ضربي زيدًا قائمًا. أي: إذا كان قائما. وكان تامة، والدلـــيل علـــى هذا امتناع قولك: هذا بُسْرٌ أطيبُ منه عِنَبا؛ لامتناع قولك: هذا إذا كان بُسر أطـــيب منه إذا كان عنبا؛ لأن البُسر لا يتحول عنبا كما يحول رطبا، وإنما يتحول الحِصْرِمُ[3] عنـــبا، ومعنـــى هذا بسرا أطيب منه رطبا تفضيل هذه التمرة في حال كونها بسرا عليها في حـــال كـــونها رطبا. وجاء البُرُّ مكيلا [بصاعين وقفزين[4]][5] [فتكون][6] نسبة المجيء إليه على

---

[1] / المقتضب 234/3 ــ 268، 312/4، وأورد السيرافي هذا الرأي في حاشيته على كتاب سيبويه ص370/1.

[2] /الأشباح: مفرد الشَبَح وهو الشخص. والأشباح: ما أدركته الرؤية والحس، ينظر اللسان مادة [ش، ب، ح] 7 / 15.

[3] / الحصرم أول العنب، ولا يزال العنب حصرما ما دام أخضرا، ينظر اللسان مادة [ح، ص، ر، م] 202/3 .

[4] /القفز من المكاييل ، وهو ثمانية مكاكيك عند أهل العراق ، أنظر اللسان مادة [ق، ف، ز]255/11.

[5] / في: ب، و: ج [بقفزين وصاعين].

[6] / سقط من: ب، و: ج.

معنى حصوله في نفسه والحال على هذا مستقيمة؛ لأنها فضلة، ولا بد لها من أن تقع فضلة، كأنـــه قـــيل: حصل البُر على هذه الحال، ولم يرد الإخبار عن البر على هذا، [والأولى][1] أن يكون ذلك من قبيل الإخبار لأن الحال فضلة، وقَفِيزَيْنِ هنا ليس بفضلة، وإنما هو على معنى الصَّـــيْرورة، [تقـــول: كِلت البُر فجاء قفيزين][2]، وكلمتة ضامًّا فاه إلى فيَّ، ثم طرح وأقيم فاه مقامـــه، ونظيـــره: تُرْبًا وَجَنْدَلاً[3]، ألا ترى أن أصله: رميت رميا بترب ثم [رميا بترب، ثم][4] تربا، ثم إن هذه الحال ليست هي فاه وحده بل هو [فاه][5] مع قولك فيّ، إلى في، وكذا يدا مع: بيد، وشاة مع درهما، والمكرر في بابًا بابًا، وبايعته مادًّا كلٌّ واحد منا يده إلى صاحبِه قابضا ومسلِّما. وبعت الشاء دافعًا شاةً وقابضًا درهمًا، وبيّنت له حسابه مرتبا بابا من بعد باب.

والتحقـــيق: بايعـــته مُقابضا، وبعت الشاءَ مُستَعِّرا كل شاة بدرهم، وبينت له حسابه مفصَّلا باعتـــبار أبوابه؛ لأن العرب تكرر الشيء مرتين [فيُستوعب][6] جميع جنسه. فإذا قلت: [جاءو ثلاثـــةً ثلاثـــةً، فمعـــناه: جاءو مفصلين على هذا العدد، فكذا هنا لأن المراد: بينت له حسابه مفصلا باعتبار أبوابه][7]، وإذا قلت بينت له الكتاب كلمةً كلمةً فمعناه: بينته له مفصلا باعتبار كلماتِه، فلما أفاد المكرَّر هذه الهيئةَ المخصوصة صحَّ أن يقع حالا /36، ج/.

فصل: قوله: (وَحَقُّهَا أَنْ تَكُونَ نَكِرَةً وَذُو الْحَالِ مَعْرِفَةً)

وجـــب تنكيـــر الحال؛ لأن الحال كالتمييز في رفع الإبهام، فمجيء زيد في قولك: جاء زيد، يحـــتمل أن يكون على ضروب شتى، فبقولك: راكبا يزول الإبهام، كما يزول الإبهام الواقع فـــي: امـــتلاء الإناء، بقولك: عسلا، غير أن الحال أصلها أن تكون صفة؛ لأنها لبيان الهيئة[8]

---

[1] / في: ب، و: ج [الأقرب].

[2] / سقط من: أ.

[3] / جـــاء في اللسان " وفي الدعاء تربا له وجندلا، وهو من الجواهر التي أجريت مُجرى المصادر المنصوبة على إضـــمار الفعل غير المستعمل إظهاره في الدعاء، كأنه بدل من قولهم: تربت يداه وجندلت "، ينظر اللسان مادة [ت، ر، ب]23/2.

[4] / سقط من: أ.

[5] / سقط من: أ.

[6] / في: أ [فيسوغ] .

[7] / ما بين القوسين سقط من أ.

[8] / ينظر المقتصد 676/1.

والتمييـــز أصله أن يكون اسما؛ لأنه لبيان الجنس[1] كـــ:درهما في: عشرون درهمًا، حتى لو قلـــت: عشـــرون جـــيّدًا كان على الإبهام، لاحتمال أن يكون مرادك ثوبا جيدا، أو نحو ذلك [ولكـــن][2] /51، ب/مـــن حيث أن في كلٍّ منهما كشفا شابه أحدهما الآخر، والمميز نكرة فكذا الحـــال[3]. ووجـــه آخـــر: أن الحال كالخبر، وصحة الأحكام بكونها نكرات في المعنى؛ لأن التعـــريف بالمعـــروف هدر، ولذا قالوا في: زيد المنطلق، أنه ليس بخبر على الحقيقة، وإنما الخبـــر مقدر وهو قولك: محكوم عليه بالمنطلق، وإنما كان حق ذي الحال أن يكون معرفة؛ لأنـــه لـــو وقع نكرة والحال نكرة لَجُعِل صفة لا حالا؛ لأن في جعله حالا إذ ذاك مخالفة في الإعـــراب بين الحال وذيها[4]، وفي جعله صفة لا. إذ الصفة وفق الموصوف، ومعلوم أن في إثـــبات الموافقة والهرب عن المخالفة دخولا في حد المناسبة، ولذا جاز تنكير ذي الحال عند تقديم الحال عليه لانسداد طريق الوصف بامتناع تقديم الصفة على الموصوف، وجاز تنكيره عـــند تأخيـــر الحـــال عنه لكن مع توسط الواو بينهما، نحو: جاءني رجل وعلى كتفه سيف لامتناع عطف الصفة على موصو فها البتة.

قوله: (أَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ)[5]

---

[1] / المرجع السابق والصفحة السابقة.

[2] / سقط من: أ.

[3] / قال الإمام عبد القاهر: اعلم أن الحال يشبه التمييز من وجهين:-

أحدهما:- أنه نكرة كما أن التمييز كذلك، تقول جاءني زيد راكبا، وامتلأ الإماء ماء.

ثانـــيهما:- أن فـــيه بيانا وكشفا للإبهام كما أن التمييز كذلك، ألا ترى أنه يقول جاءني زيد يسبق إلى قلبك جميع ما يحتمله المجيء من الأحوال فإذا قلت راكبا أو ماشيا كشف ذلك الإبهام أ ـــ هـــ بتصرف، المقتصد 675/1ـــ 676

[4] / لأن الأصـــل فـــي الحـــال أن تكون نكرة وصاحبها معرفة، فإذا نكر صاحب الحال لزمت الموافقة بين الحال وصاحبها، وهكذا يرتفع معه معنى الحالية؛ لأنه لا تقييد للحدث المقصود بالحال، ولو عرّف عرّفت، لصار التعريف هدرا وعبثا، ويقصد بقوله: وذيها، أو: وذويها: أي وصاحب.

[5] / جـــزء من صدر بيت من الوافر، وقائله: لبيد بن ربيعه العامري في قصيدة يصف بها حمرا وحشية، وهو في ديوانه ص94، وهو بتمامه : فَأَرْسَلَها العِراكَ وَلَم يَذُدها وَلَم يُشفِق عَلى نَغَصِ الدِّخالِ

والمعنـــى أرســـل إبله إلى مورد الماء لتشرب، وأرسلها مجتمعة لأن العراك والمزاحمة على الماء للإبل أدعى إلى الشراب الكثير.

والشاهد فيه: قوله: العراك،حيث جاء معرفا باللام وقد وقع موقع الحال في الظاهر، وتقديره: أرسلها تعترك العراك. وهو من شواهد الكتاب 372/1، والمقتضب 237/3.

الإرســـال: يجيء بمعنى البعث، وبمعنى التَّخْلية أيضا[1]، وهو المراد هنا، أي خَلَّي بين هذه الإبل وبين شربها، ولم يمنعها ذلك. والعراك: مصدر معرف باللام وقع موقع الحال في الظاهر، غير أنه واقع موقع مالا تعريف فيه وهو فعله، والتقدير: أرسلها تعترك العراك على طــريقة قوله تعالى: ﴿وَاللهُ أَنبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [2] والاعتراك: قريب من العراك، فقولك عــارك بعضُــها بعضــا واعترك سواء، فهذه المصادر على ما ذكرنا ليست بأحوال، وإنما الأحــوال هــي أفعالها التي عملت فيها، هذه مذهب أبي علي الفارسي[3]، وذهب سيبويه وهو اختيار المصنف أنها مصادر معرفة وضعت موضع الأسماء النكرات[4]، وليس ببعيد أن يكون لفظ الشيء معرفة ومعناه نكرة، بدليل قولهم مررت برجل مثلك،

و: فَمِثْلُكِ حُبلى قَد طَرَقتُ[5] [.......................]

و﴿هَدْيًا بَـٰلِغَ الْكَعْبَةِ﴾ [6]، و﴿عَارِضٌ مُمْطِرُنَا﴾ [7] .

ولك أن تقول: أن التعريف في هذه الأشياء لمعهودات في الذهن لا في الوجود، والمعهود في

---

[1] / ينظر اللسان مادة [ر، س، ل]214/5.

[2] / سورة نوح /17.

[3] / ينظر الإيضاح لأبي علي الفارسي ص172، وتمام توضيح رأيه في المقتصد 678/1.

[4] / ينظر الكتاب 372/1.

[5] / البيت ممن الطويل، وقائله امرئ القيس، وهو في ديوانه ص/35، وهو بتمامه:-

فَمِثْلُكِ حُبلى قَد طَرَقتُ وَمُرضِعٍ فَأَلهَيتُها عَن ذي تَمائِمَ مُحوِلِ

الإطــراق: هو الإتيان ليلا. والمرضع التي لها ولد رضيع. وذي التمائم: الصبي الذي تعلق له التمائم. وهو ما دون السنة.

والمعنى: أنه ماهر في خداع النساء بالغزل، حتى أنه يتمكن من خداع المرأة المرضع لتترك ولدها وتأتيه، وفيه من الفحش مالا يخفى.

والشـــاهد فـــيه قـــوله: فمثلك حبلى، حيث وصف الحبلى بالمثل، فخصصت الصفة الموصوف فقربته من المعرفة فصارت: حبلى، معرفة بمثل ومعناها نكرة .

وهو من شواهد : الكتاب 163/2 برواية:-

وَمِثْلُكَ بِكْرًا وَقَدْ طَرَقْتُ وَثَيِّبًا فَأَلهَيتُها عَن ذي تَمائِمَ مُحوِلِ

والشــعر والشــعراء، وشــرح الحماســة للمر زوقي، والمغني 136/1ــ 161/1، وشرح أبياته للبغدادي 18/3، والخزانة.

[6] / سورة المائدة /97.

[7] / سورة الأحقاف /23.

الـــدهن معرفة باعتبار الذهن نكرة باعتبار الوجود، كما في أسامة فهو معرفة باعتبار الذهن نكرة باعتبار الوجود.

وقوله: (وَمَرَرْتُ بِهِ وَحْدَهُ)

تقديـــره:مـــررت به يَحِدُ وَحْدَهُ. فـــ:يَحِدُ: جملة في موضع الحال. فإن قلت: لا تقل جاءنـــي زيد يسرع إسراعه، بل تقول: يسرع إسراعا، فما لهذه الهاء ملتصقةً بمصدر يَحِدُ ؟ قلت: الأصل: /66، أ/ مررت به يَحِدُ وَحْدًا، فلما أضمروا الفعل أحبُّوا أن يكون في المصدر الذي هو كالنائب عنه ضميرا للمرور به [كما كان في ذلك الفعل في قولك: مررت به ضمير يعـــود إلى الممرور به][1] بخلاف ما إذا أظهرت الفعل، إذ المصدر ليس كالنائب عن الفعل إذ ذاك؛ لأن الحـــال في مررت به يَحِد وحْدا[هي: يَحِد، لا وحداً][2]، فلا حاجة بنا إلى أ ن يكون في المصدر ذكر لذي الحال. وقريب من هذا قوله تعالى: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ﴾ [3] فالأصل كتب الله كـــتابا، ثم لما حذف الفعل أضيف المصدر إلى اسم الله الذي كان فاعل الفعل[4]. ونظير ما نحن فيه قولهم: رَجَعَ عُودَهُ على بدئه،[5] أي رجع يعود عودا على بدئه، ثم حذف الفعل وجعل المصـــدر دلـــيلا عليه، وأضيف إلى ضمير ذي الحال، ومثله: جاؤا قضَّهم بقضيضهم؛[6] لأن

---

[1] / سقط من: ب، و: ج.

[2] / سقط من: أ.

[3] / سورة النساء / 24.

[4] / ينظر البحر المحيط 384/3 ــ 385.

[5] / قـــول يقـــال لمن يرجع من أمره ولم يصب شيئا وهو في الكامل 226/1، ودلائل الإعجاز للجر جاني/106ــ 219 ، ومجمع الأمثال للميداني 162/1، وشرح التسهيل لابن مالك 326/2.

[6] / هذه العبارة من أمثال العرب، أوردها الميداني في مجمع المثال 161/1، بثلاث روايات وهي: جاؤ بالقض والقضيض، و: جاء القوم قضهم بقضيضهم، و: جاؤا قضا وقضيضا، وفي المستقصى 47/2، برواية: جاؤا قضهم بقضيضهم، وقال صاحب الخزانة هو مأخوذ من بيت أورده سيبويه وهو:-

أَتَتْنِي سُلَيمٌ قَضَّها بِقَضِيضِها   تُمَسِّحُ حَولي بِالبَقيعِ سِبالَها

وهو من الطويل وقائله الشماخ، وهو في ديوانه ص 290.

والمعنى أن قبيلة سليم أتوه يتوعدونه ويتهددونه وهو يمسحون لحاهم بمدينة الرسول صلى الله عليه وسلم.

ومعنـــى المـــثل : أي جـــاؤ جمـــيعهم كبيرهم وصغيرهم ، وهذا مأخوذ من القض والقضيض فهو الحصى الكبير والحصى الصغير.

والشـــاهد فيه قوله: قضهم، حيث نصبه على الحال وهو معرفة لوقوعه مع النكرة، والتقدير: (جاؤ جميعا أو قاطبة، وهـــو من شواهد الكتاب 374/1، وإصلاح المنطق لابن السكيت /425، وهو في التخمير 1/ 334 ــ 433، وفي ابن يعيش 62/2 ــ 63، واللسان مادة [ق، ض، ض]205/11. والخزانة 194/3.

القـــض والغـــضّ واحـــد، وهو الكسر والتفريق، والقضيض: المكسور[1]، وفي الزحمة كاسر ومكســـور، والتقدير: جاؤ يقضون قضا بقضيضهم، ثم أضمروا الفعل، والتصق ضمير ذوي الحـــال بالمصـــدر فصـــار إلى قولك: جاؤ قضهم بقضيضهم. على نحـــو مـــا قـــررنا في مــــررت بــــه وحــــــده، وعـــن ابن الأعـــرابي[2] القـــض الحصى الكبـــار، والقضيـــض الحصـــى الصـــــغار[3]، أي: جـــاؤ بالكـــبير والصـــغير. وذكـــر الميـــداني[4] جـــاؤ قضـــا وقضيـــضـــا[5] أي وُحـــدانا وُزرافاتٍ، والقض: عبارة عن [الواحد][6]، والقضيض: عبارة عن الجمـــع. ومثله جَهْدَك وطَاقَتَك. أي فعلته تجهد جهدك، بمنزلة تجهد اجتهادك، تطيق طاقتك، أُضمِرَ الفعلان، وجُعِل المصدران دليلين عليهما، على نحو ما قررنا قبل، وعكس هذه النيابة قيامُ أَلْهُو مقام لَهْوًا في قوله :–

وَقالوا ما تَشاءُ؟ فَقُلتُ أَلْهُو[7] [........................]

---

[1] / ينظر اللسان مادة[ق، ض، ض]204/11.

[2] / سبقت ترجمته.

[3] / ينظر قول ابن الأعرابي في اللسان مادة [ق، ض، ض] 205/11.

[4] / هـــو أحمـــد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري، أبو الفضل، أديب باحث، صاحب كتاب مجمع الأمثال، ولد ونشأ وتوفي في النيسابور، ومن كتبه: نزهة الطرف في علم الصرف، والسامي في الأسامي ، والهدي للشـــاوي، وشرح المفضليات، ومجمع الأمثال، توفي سنة: 518 هـــ، ينظر ترجمته في أنباه الراوه 121/1، وبغية الوعاة 356/1، والأعلام 208/1.

[5] / أورد الميدانـــي القـــول بثلاث روايات. الأولى: جاء بالقض والقضيض. والثانية: جاء القوم قضُّهم بقضيضهم، والثالثة: جاء وا قضا وقضيضا. ينظر مجمع الأمثال للميداني223/1.

[6] / في: ب، و: ج [الوحدان].

[7] / صدر بيت من الوافر، وقائله: عروة بن الورد وهو بتمامه:–

وَقالوا ما تَشاءُ فَقُلتُ أَلهو إِلى الإِصباحِ آثَرَ ذي أَثيرِ

والبـــيت من قصيدة قالها في امرأته أم رهب، وكان قد أزارها أهلها فسقوه الخمر حتى سكر فلما سكر طلبوا منه أن يخلي سبيلها فلما فاق ندم وقال قصيدته هذه، وهي في ديوانه ص 63، دراسة وتحقيق وشرح/ أسماء أبو بكر محمد، دار الكتب العلمية 1418 هـــ ـــ 1989م.

والمعنـــى أنه سألها قومها عندما كان عروة قد أخذ فيه الخمر فقالت اسألوه فإن أرادني بقيت معه وإن سرحني بقيت في بيت أبي، فسألوه وهو في ريبة الخمر فقال لهم ألهوا إلى الصباح ولكم ما تريدون فضمن ذلك رغبتهم في فراق أم وهب.

والشاهد فيه قوله: ألهو، وأراد اللهو، أو أن ألهو، فوضع ألهو موضعه لدلالة الفعل على مصدره.

قوله: (مَرَرْتُ بِهِمْ الْجَمَّاءَ الْغَفِيرَ)[1]

وعن المازني[2] لم يقل العرب الجماء إلا موصوفا، يقال: جاؤا جمّاءَ غفيرًا، والجماء الغفير: أي بجماعتهم الشريف والوضيع.

ولـــم يـــتخلف منهم [أحد][3]. والأصل: جاؤا مجتمعين اجتماع الجمَّاء الغفير، ثم جاؤا الجمَّاء الغفيـــر، واشـــتقاق الجمَّـــاءِ من الجُمَّة، وهي الشعر المجتمع على الرأس. مَثَّل كثرة الناس بالشـــعر، والغفيـــر: الكثير، من غَفَرَه ستره، كأنهم غفر بعضُهم بعضا، فقيل بمعنى مفعول، [ولذا][4] لم يؤنث.

قوله: (لِعَزّةَ[5][...........   ....])[6]

وهو من شواهد الخصائص 433/2، ومجمع الأمثال للميداني 76/2، وشرح التسهيل 234/1، واللسان مادة [أ، ث، ر] برواية: ما تريد، بدل ما تشاء، 72/1، والهمع 31/1، والدرر اللوامع 10/1.

[1] / هذه العبارة أوردها سيبويه في كتابه 375/1، ثم توالى ورودها في كتب النحو شاهدا في باب الحال.

والجمـــاء الغفير: كلمات تفيد الكثرة والجموع فوضعتا مع الشمول والإحاطة، والشاهد فيه قوله: الجمّاء، حيث جاء منصوبا على الحال مع أنه اسم معرف بأل وذلك لوقوعه موقع المصدر.

وهو من شواهد: الكتاب 375/1، وهو في التخمير 234/1، وفي ابن يعيش 62/2ــ 63، وشرح التسهيل لابن مالك 326/2، واللسان مادة [ج، م، م] 368/2، ومادة [غ، ف، ر] 93/10، والمغني 52/1ــ 586/2، وأوضح المسالك 55/2، وشرح شذور الذهب /250، وشرح ابن عقيل 572/1.

[2] / سبقت ترجمته.

[3] / في: ب [واحد].

[4] / في: أ [وكذا]،

[5] / هي: عزة بنت جميل بن حفص بن إياس بن عبد العزى الحاجبية الفقارية الضميرية، أم عمرو، صاحبة كُثير ومتيمـــته من أهل المدينة ثم مصر، وهي غزيرة الأدب رقيقة الحديث توفيت بمصر سنة: 85 هـــ، تنظر ترجمتها في وفيات الأعيان 107/4، والأعلام 22/5.

[6] / صدر صدر بيت من الوافر، وهو بتمامه:-

لِعَزَّةَ مُوحِشًا طَلَلٌ قَدِيمٌ   عَفَاهُ كُلُّ أَسْحَمَ مُسْتَدِيمُ

وقائله مختلف فيه، فقيل هو كثير عزة، وهو في ملحقات ديوان كثير نقلا عن شرح أبيات المفصل، 344/1، وقيل لذي الرمة وليس قي ديوانه، ونسب إليه لأن اسم محبوبته: مية .

والمعنى: أنه لطيْف محبوبته خيال دائم في باله يجول ببال عزة الذي صار خاليا، وهذ الطيف والخيال محاه المطر الغزير الذي استدام حتى محى بيت عزة.

والشاهد فيه قوله: موحشا، على أنه حال، وصاحب الحال نكرة، وهو: طلل، وهو قبيح عند النحاة، إلا إذا تقدمت

إنما وقع الاختيار على هذا البيت؛ لأن موحشا وقديما مِثْلان في صحة وقوعها بين حالين أو صفتين، وتعين موحشا للحال بالتقديم، وقديم[بالوصف][1] بالتأخر، تمامه:-

[..................]   عَفَاهُ كُلُّ أسْحَمَ مُسْتَدِيم

أي: كـــل ســـحاب اسحم أيْ أسود، فحذف الموصوف. والتمسك في هذه المسألة بهذا البـــيت يســـتقيم علـــى قول أبي الحسن[2] لأن الاسم الواقع بعد الظرف يرتفع بالفاعلية[3] عنده فيكون العامل في الحال وذيها[4] واحدا.

الحـــال علـــى صـــاحبها، كما هو الحال في هذا الشاهد، وهو من شواهد الكتاب برواية: لمية، بدل: لعزة 123/2، والخصائص 492/2.

[1] / في : ج [للوصف].

[2] / كنية الأخفش، وقد تقدمت ترجمته .

[3] / ينظر شرح الرضي على الكافية 23/2، وخزانة الأدب 210/3.

[4] / قـــو له: ذيها، مركبة من: ذو، مضافا إليها الضمير: ها، وبما أنها معطوفة على مجرور صارت ذي وبإضافة الضمير إليها صارت ذيها، وإضافة ذو إلى الضمير فيه خلاف بين العلماء.

فــــ:ذو لا تســـتعمل إلا مضافة إلى الأجناس، ومعناها صاحب كقولك زيد ذو مال؛ أي صاحب مال إذ لم يصح أن تقول زيد المال ولا تكون إلا في النكرات.

أمـــا إضافة ذو إلى الضمير كما فعل الشارح بقوله ذيها فلم يجزه قبله إلا ابن مالك؛ وبعده نُسب هذا الرأي إلى أبي حيّان في الدرر158/2، وأيده السيوطي.

فـــابن مالـــك صـــرح به في تسهيله3/ 242 ،بما يفهم منه أن ذلك قليل، وذلك باستعماله كلمة قد، حيث قال: "وقد يضـــاف ذو إلـــى ضـــمير غائب أو مخاطب، فمن إضافته إلى ضمير قول عمر بن الخطّاب: اللهم صل على النبي وذويه، ومنه قول الشاعر كعب ابن زهير من الوافر:-

صَبَحنا الخَزرَجيَّةَ مُرهفاتٍ   أبادَ ذَوي أَرومَتِها ذَووها

وصرح بذلك ابن مالك في الكافية الشافية حيث قال:-

وَهَاكَ أَسْمَاءً تُضَافُ أَبَدَا   مِنْهَا قُصَارَى وَحُمَادَى ولَدَى

بَيْد سِوَى عِنْدَ لَدُنْ ذو وَأُلُو   هُمَا لِجِنْسٍ ظَاهِرٍ قَدْ يُوصَلُ

ذُو، بِمُضْمَرٍ كَمَا ذَوُوهَا   كَذَا ذَوُوهُ فَاْعرِفِ الْوُجُوهَا

ينظر شرح الشافية الكافية لابن مالك925/2.

وصرح السيوطي بذلك في همعه حيث قال " والمختار جوازها أي إضافتها إلى مضمر كما يفهم من كلام أبي حيّان أن الجمهور عليه". ينظر الهمع514/2.

أما المانعون فمنهم عبد القاهر الجرجاني فقد قال في المقتصد " هذا شاذ، ولا اعتداد به ولا يجب أن يستعمل هذا من قصد الصواب" . ينظر المقتصد للجر جاني 908/2 ــ909، ولم يجزه أبو البقاء العكبري في المتبع في شرح اللمع

وهــذا صـــحيح، ولا يســـتقيم على قول صاحب الكتاب[1]؛ لأن طلل مرفوع عنده بالابتداء، وموحشـــا منصوب على أنه حال من طلل، والعامل ما في: لِعَزّة من معنى الفعل، فلا يكون العامل في الحال وذيها واحدا.

والصواب على مذهبه أن ينتصب حال عما في لعزة من ضمير طلل؛ لأنه إذا كان خبرا فلا بد من أن يكون فيه ضمير يعود إليه، فعلى هذا لا يكون موحشا من تقديم الحال وتنكيره ذيها فـــي شيء، [إذ الحال][2] متأخرة عن ذيها، وإنما وجب تقديم الحال إذا كان صاحبها نكرة لئلا يقع الالتباس بينها وبين الصفة في نحو: رأيت رجلا راكبا، لاحتمال أن يكون صفة، بل يجب أن يقع صفة لا حالا لما سبق[3].

قوله: (وَالْحَالُ الْمُؤَكَّدَةُ)

حَـــدُّها: أن يكـــون صاحبها متضمِّنا معناها، ويكون بعد جملة اسمية لا عمل لها كما صرح بذلك في المتن[4]، وترِد الحال المؤكدة على ما ذكرنا من حد الحال من وجهين:

أحدهما : أن الحال بيان هيئةِ فاعلٍ أو مفعولٍ، وهذه ليست [ببيان][5] لواحدة الهيئتين.

ينظر 192/1، وتبعه في ذلك ابن يعيش ينظر شرح المفصل 53/1، وقد منع ذلك أيضا الكسائي والنحّاس والزبيدي والمتأخرين إلا في الشعر، ينظر الهمع 514/2.

[1] / مذهب سيبويه أنه يجب اتحاد العامل في الحال وصاحبه، ينظر الكتاب 122/2 ـ 123ـ124، وشرح الرضي على الكافية 23/2.

[2] في:أ [والحال].

[3] / القضـــية هي أن: موحشا، منصوب على الحالية، والعامل فيه الجار والمجرور وهو: لعزة، وعلى رأي سيبويه الجـــار والمجرور خبر، و: طلل، مبتدأ مؤخر؛ لأنه نكرة، وفي الخبر الذي هو الجار والمجرور ضمير يعود على المبتدأ، وهذا الضمير مرفوع بالجار والمجرور، وبناء على رأي النحاة من أن العامل في الحال وصاحبها يجب أن يكون واحدا، حصل هنا الخلاف، فالحال هنا: موحشا، صاحبها :طلل، والعامل في طلل معنوي، فكيف يكون الجار والمجرور عامل في الحال وهو غير عامل في: طلل.

أما على رأي الأخفش: وهو أن الاسم الواقع بعد الظرف يرتفع بالفاعلية، فيكون طلل مرفوع على أنه فاعل والرافع لـــه الجار والمجرور كما يرتفع بالفعل الذي هو نائب عنه، فهنا تحقق ما اتفق عليه النحاة، من أن العامل في الحال وصاحبها واحد فالعامل هنا في الحال: موحشا، الجارُ والمجرور والعامل في صاحب الحال: طلل، الفعل الذي ناب عن الجار والمجرور فهنا صحت القاعدة، وهي اتحاد العامل في الحال وصاحبها.

[4] / ينظر المفصل /92.

[5] / في: ب، و: ج [بيانا].

وجوابه أنها بيان لهيئة مفعول وهو الضمير في أُثْبِتُه أو أحِقُّه.

وثانيهما : أن الحال تقييد للفاعل أو المفعول باعتبار فعله، وهذه الجملة إن كانت مطلقة أشبهت الصفة [فلزم][1] الاحتلال للحال، وإن كانت مقيدة لزم أن تحتل معنى الكلام؛ لأنه يلزم لن لا تكون الأبوة إلا في [حال][2] العطوفية وهو ممتنع. وجوابه القبول لأول قِسْمَي الترديد، فإن من الأفعال أفعالا لا تقبل التقييد نحو: تحققتُ الإنسان قائما، فإن قائما لم يجيء لتقييد التحقيق بقيامه، ألا ترى أن التحقيق مستمر سواء قام أو قعد، وإنما ذكر قائما ليعلم أنه كان كذلك عند التحقيق، وإذا انفرد ذلك في هذه الأفعال مع الحال المتنقلة ساغ أن يجيء كذلك مع الحال المؤكدة، ومنهم من جعل الحال قسمين، فحَدَّ كلٍّ واحدةٍ بحَدٍّ على حدٍّ[3] وهو ظاهر كلام المصنف، ألا تراه قال: (هي التي تجيء على أثر جملة)[4] إلى آخره.

[وإذا][5] قد وقعت على ما ذكرنا، فاعلم أن الأصل في الحال أن يكون وصفا غير ثابت من الصفات الجارية، كاسم الفاعل واسم المفعول، نحو: ضربت زيدا قائما. وضربتُ اللص مكتوفا، ويمتنع أن يقول جاء زيدٌ طويلا، لأنه وصف ثابت فلا فائدة، وفي هذا ضرب من الاستحالة وهو جعله طويلا في حالة المجيء كأنه يقصر في غير تلك الحالة. وإذا كان وصفا ثابتا فهي مؤكدة، نحو قولك: زيد أبوك عطوفا، ألا ترى أن [عطوفا][6] لبيان أنه مُذ كان عطوفا بخلاف زيد أبوك منطلقا؛ لأن الحال هنا توجب أنه إذا كان منطلقا [فهو][7] أبوه، وإذا ترك الانطلاق ليس بأبيه، ومثل هذا جدير بأن يَطْوِيَ عنهُ الصوابُ كَشْحَهُ[8] ولا يخطر على

---

[1] / في: ب [فيلزم].

[2] / في: ب، و: ج [الحال].

[3] / أي جملة حالية مؤكدة ومقيدة، فالمقيدة هي التي تأتي لبيان الهيئه التي عليها الفاعل والمفعول عند تعلق الفعل به خاصة، والمؤكدة تأتي لتقرير ذلك المعنى لصاحبها مطلقا من غير تقييد.

والفرق من جهة العامل: فالمقيدة العامل فيها إما فعل أو معنى فعل يجوز إظهاره، والمؤكدة لا يكون عاملها إلا مقدرا لا يجوز إظهاره، ينظر الإيضاح في شرح المفصل 343/1 ــ 344.

[4] / ينظر المفصل/ 92.

[5] / في: ب، و: ج [وإذ] .

[6] / في: أ [عطفا].

[7] / في: ب [كان].

[8] / في اللسان " قال الجوهري: طويتُ كَشْحي على الأمر إذا أضمرته وستريه". ينظر اللسان مادة [ك، ش، ح] 12 /99.

بـــال /52، ب/ أحد فيه صَحَّهُ. ونظيره في هذه الحال: واحدة في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّـــورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [1] إذ النفخة لا تكون واحدة، كما أن الأب لا يكون إلا عطوفا، فواحدة صفة مؤكدة[2] كما أن عطوفا حال مؤكدة.

قوله: (أَنَا عَبْدُ اللهِ آكِلاً)

عـــبد الله، إما جنس وهو الظاهر، أو علم. مثل قولك: ذاك حاتم الطائي سخيًا/ 37، ج/ لكن إنما يستقيم هذا إذا كان معروفا بأكْلِهِ أَكْلَةَ العبيد، والأول هو الوجه الظاهر؛ لأن آكلا لـــيس فيه تقدير، لكونه عبد الله، وهو لم يُرد هذا المعنى، وإنما أراد /67، أ/ معنى العبودية من حيث الإضافة.

روي[3] أنه ــ [عليه السلام][4]ــ أُتِي بطعام فقالت عائشة ــ رضي الله عنها ــ: لو أكلت يا نبي الله وأنـــت متكـــئ كـــان أهون عليك، فأصغى بجبهته حتى كان يمس الأرض وقال ــ عليه الصلاة والسلام ــ {بل آكل كما يأكل العبيد، وأجلس كما يجلس العبيد، فإنما أنا عبد الله}[5].

قوله: (أَنَا فُلَانٌ بَطَلاً شُجَاعًا)

يـــؤكد لمـــا فـــي نفســـه من البطالة والشجاعة، هذا إذا كان القائل موسوما بالبطالة والشجاعة.

قوله: (إِلاَّ إِذَا أَرَدتَ التَّبَنِّي)

---

[1] / سورة الحاقة /12.

[2] / ينظر البحر المحيط 257/10.

[3] / لم أقف على الرواية بذاتها في كتب السير والحديث، ويبدوا أن الشارح نقلها من التخمير 436/1 ــ437 .

[4] / وردت في جميع النسخ [عليم]، ويريد به اختصار عليه السلام.

[5] / الحـــديث أورده الإمـــام الحـــافظ الصنعاني، أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، في: المُنصف، تحقيق وتخـــريج الأحاديـــث الشـــيخ/ حبـــيب الأحمودي العظمي، منشورات المجلس العلمي ص 415/10، رقم الحديث 19543، وص 417/10، رقـــم الحـــديث 19554 ، ورواه برواته وقال { آكل كمل يأكل العبد وأجلس كما يجلس العبد فإنما أنا عبد }، صدق رسول الله فيما قال.

وروى الـــبخاري الحديث برواية أخرى وهي{لا آكل وأنا متكئ} كتاب الأطعمة، باب: الأكل متكئا رقم الحديث رقم 5398، ص 266/3، وأورده أبـــو داود في سننه، باب: ما جاء في الأكل متكئا، برواية {لا آكل متكئا}رقم الحديث 3769ص347/3.

أي معنـــى قولك: زيد أبوك منطلقا، زيد متبنيك منطلقا، وتبرز هذه الحال من جملة الأحوال المتـــنقلة، لا المـــؤكدة، والتقدير: زيد تبناك منطلقا، وقد أشار إلى هذا بقوله في أول الفصل: عقـــدها من اسمين لا عمل لهما، وقد طرأ هنا معنى الفعل حيث أريد بـــ:أبوك معنى التبني فيكون منطلقا حال متنقلة لا مؤكدة.

[الجملة الحالية]

قوله: (فَإِن كَانَتْ اسْمِيَّةً فَالْوَاو)

والتحقـــيق فـــي هذا الفصل هو أن الإعراب لا ينظم الكلمات إلا بعد أن يكون هناك تعلق معنوي نحو: ضرب زيدٌ عمرًا قائما، فإذا صادفت الإعراب قد تناول[شيئا][1]بدون الواو، وكان ذلك دليلا على تعلق هناك معنوي، وإذا تنبَّهت لهذا وضح لك أن الأصل في [الجملة][2] الـــواقعة موقع الحال أن لا يدخلها الواو، ولكنَّ النظر إليها من حيث كونها مستقلة بفائدة غير مـــتحدة بالحملـــة الســـابقة، وغير منقطعة عنها لجهة جامعة بينهما كما ترى في جاءني زيد وفرسه يعدو، ويَبْسُط العذر في أن يدخلها الواو للجمع بينها وبين الأولى، كما يدخل لذلك في نحو: قام زيدٌ، وقعد عمرو، وإذا تقرَّر ما ذكرنا وقد عثرت قبل على أن أصل الحال المتنقلة أن يكون وصفا غير ثابت، وأن أصل الحال المؤكدة أن تكون وصفا ثابتا، فاعلم أن لكلتيهما سننا في الاستعمال، وهو أن تأتيا عاريتين عن حرف النفي نحو:هو الحقٌ بيِّناً، دون لا خفيا، وجاءنـــي زيـــد ضاحكا، دون لا باكيا. فالجملة الواقعة حال إن كانت اسمية فهي غير واردة على أصل الحال المتنقلة؛ لأن الاسمية دلالتها على الثبوت لا على التحول والانتقال، فالوجه أن يـــدخل عليها الواو للجمع، وما جاء بخلاف هذا فهو ملحق بالنوادر، نحو: كلمته فوه إلى فيّ[3]، و:رجع عوده على بدئه[4]. وقوله:-

---

[1] / سقط من: أ .

[2] / في :أ [الكلمات].

[3] / رفع قوله: فوه، على تقدير: كلمته وهذه حاله فوه إلى في، ومن نصب فمعناها في هذه الحال.

[4] / رفع: عوده، على تقدير: رجع وهذه الحالة عوده على بدئه، ومن نصب فعلى أحد الوجهين:
أحدهما:- أن يكون مفعولا والتقدير: (رجع وعوده على بدئه).
والثاني:- أن يكون حالا، والتقدير: رجع ناقضا مجيئه، والشاهد فيهما ترك الواو، وهو قليل؛ لأن الأصل كلمته وفوه إلى في، ورجع وعوده على بدئه. ينظر الكامل 226/1.

وَلَولا جَنَانُ اللَيلِ ما آبَ عامِرٌ   إلى جَعفَرٍ سِربالُهُ لَم يُخَرَّقِ[1]

والأصل: وفوه، وعوده، وسر باله، وإن كانت ظرفية، فإن تردَّدت بين أن تكون جملة فعلـية وبين أن لا تكون، نحو: لقيته وعليه جبة وشي، فعند الأخفش ارتفاع الجبة بالفاعلية[2]، والتقدير: تستقر عليه جبة وشي، وتكون الجملة فعلية، وعند سيبويه ارتفاعها على الابتداء[3]. وعلـيه: خبـره والجملة اسمية. فالأمران جائزان. تقول: لقيته وعليه جبة وشي بدون الواو وتـارة، ولقيـته وعليه جبة وشي، بالواو أخرى. والمذكور في المتن قول الأخفش، وإن لم يتردد بين أن تكون فعلية وأن لا تكون لِتَعَيُّنِها للفعلية فلا واو هناك، نحو: لقيت زيدا أمامك، ولقـيت عمـرا فـي الدار، أي: يستقرُّ أمامك، ويستقرٌّ فيها. وإن كانت فعلية فعلها مضارع مثبت: فالوجه ترك الواو؛ لأنها على أصل الحال وسننها، وموجب الحال أن لا يدخل [الواو][4] بيـنهما وبين ذيها؛ لأن هذه الواو وإن كنا نسميها واو الحال [فأصلها][5] العطف، وحكم الحال مـع ذيهـا نظيـر حكم الخبر مع المخبر عنه، فإنك إذا ألغيت جاءني في قولك: جاءني زيد راكبا، بقي: زيد راكب، وكذا الباب، والخبر ليس موضعا لدخول الواو. لا يقال: جاء وزيد، ولا: أتاني خالد وضاحكا، لفوات شرط العطف وهو تقدم متبوع فيمتنع الجواز.

فإن قلت: ما تقول في قوله:-

[......................]   عليكَ ورحمةُ اللّهِ السَّلامُ[6]

---

[1] / البيت من الطويل، وقائله سلامة بن جندل، المتوفى سنة: 23 ق هـ، وهو في الديوان برواية:-
وَلَوْلاَ سَوَادُ الليْلِ، والمعنى: ولولا أن الليل قد حل بسكونه ووحشته فما رجع عامر إلى جعفر.
والشـاهد فـيه:قوله(سرباله لم يخرق) حيث أتى بالحال جملة اسمية غير مقرونة بالواو، والأصل كما قال الشارح وسـربالة ......، فسـربالة مبتدأ وجملة لم يخرق خبره ، والجملة في محل نصب حال. وهو من شواهد :- دلائل الإعجاز 207/1، والتخمير 438/1، واللسان مادة [ج ، ن، ن] 386/2، الإيضاح في علوم البلاغة للقزويني /159، والأشموني 436/1.

[2] /ينظر شرح الرضي على الكافية23/2.

[3] / ينظر الكتاب 397/1.

[4] / سقط من: أ.

[5] / في: أ [أصلها].

[6] / عجز بيت من الواف ، وقائله حفص بن حبيب بن حريت بن حسان بن حصين بن مالك المتوفى سنة: 126 هـ، الملقب بحكيم عياش، والبيت بتمامه:-

ألا يا أيُّها المحْجوبُ عنّا   عليكَ ورحمةُ اللّهِ السَّلامُ

وقــوله:- [جــل وعز][1] ﴿فَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾ [2] و ﴿أَوَكُلَّمَا عَاهَدُوا﴾ [3] الواو والفاء فيهن للعطف ولم يتقدم متبوع! قلت: أما البيت: فعلى التقديم والتأخير، والتقدير: عليك السلام ورحمة الله، وأما الآيتان: فالتقدير فيهما: فإياي فارهبون وأكفروا بآيات الله، و: كلمـــا عاهدوا؛ لأن حرف الاستفهام يستدعي هذا الفعل بقرائن مساق الكلام، فإن كان فعلها مضارعا منفيا فالجملة واردة على أصل الحال لا على سننها فيجوز الأمران نحو قوله:-

وَلَو أَنَّ قَوْمًا لِارتِفاعِ قَبِيلَةٍ دَخَلُوا السَمَاءَ دَخَلْتُهَا لا أُحجَبُ[4]

وقوله:- **أَكْسَبَتْهُ الْوَرِقُ الْبِيضُ أَباً وَلَقَد كَانَ وَلاَ يُدْعَى لأَبْ**[5]

والمعنى مستغن عن الذكر، وهو في المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء /289.

والذي ذكر في كتب النحو واللغة هو بيت الأحوص بالعجز نفسه مع اختلاف الصدر وهو في شعر الأحوص جمع وتحقــيق عـــادل سليمان جمال، قدم له د/ شوقي ضيف، الناشر مكتبة الخانجي، الطبعة الثانية 1411 هـ 1990م

وهو: أَلاَ يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللهِ السَّلاَمُ

والمعنى: يقصد الشاعر بالنخلة محبو بته، وكني بها عن النخلة خوفا من أهلها ولأقاربها.

والشـــاهد فــيه قوله: عليك، حيث قدم المعطوف ضرورة، لأن السلام عنده مرفوع بالاستقرار المقدر في الظرف، وهــذا على مذهب أن عطف المقدم على متبوعة في الضرورة لا يكون إلا بالواو، والأصل وعليك السلام ورحمة الله.

وهــو من شواهد الخصائص 386/2، والمغني 357/2، والهمع 37/2، والخزانة 192/2، وشرح أبيات المغني 6/ 102.

[1] / في: ب، و: ج [عز وجل].

[2] / سورة النحل /51.

[3] / سورة البقرة /99.

[4] / البيت من الكامل، وقائله: يزيد بن معاوية، وهو في ديوان شعر يزيد بن معاوية بن أبي سفيان، جمع وتقديم صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد بيروت، الطبعة الأولى 1982م.

والمعنى: يفتخر بقبيلته وبنفسه ويقول لو أن صعود القبيلة إلى السماء بالفخر لصدت إليها.

والشاهد فيه: قوله: لا أحجب، جاء في موضع الحال مع ترك الواو.

وهــو مــن شواهد دلائل الإعجاز /213، والإيضاح للقزويني /156، وشرح الأشموني 434/2، وهو فيهما برواية الشارح، أما في الديوان فهو برواية: حيا، بدل قوله: قوما، وهو بالمعنى نفسه.

[5] / البيت من الرمل، وقائله: مسكين الدرامي، وهو في ديوانه ص/ 22، قاله متحسرا عندما رأى امرأة جالسة مع زوجها، وكان قد خطبها يوما فكرهته لسواد لونه وقلة ماله.

فـ:لا أحجب ولا يدعى: حالان، غير أن ترك الواو أرجح، وإن كان ماضيا، فالجملة على أصل الحال لكونها جملة فعلية لكن لا على سننها.

أمـا إذا كـان الماضي منفيا فظاهر، وإن كان مثبتا فلحرف قد، ظاهرًا أو مقدرا ليقربه من زمانـك حتـى يصـلح للحال[1]؛ لأن سنن الحال أن يقال: جاء زيد راكبا دون قد راكبا، فلما وردت هذه الجملة على الأصل لا على السنن، وانخرطت في سلك جملة فعلية فعلها مضارع منفي، فيجوز الأمران نحو: أخذتُ اجتهدُ ما كان يُعينُني أحد. أو: وما كان، بالواو. وجاء زيد قـد غنم. أو: وقد غنم بالواو. إلا أن ترك الواو في النفي، والإثبات أرجح. فإن قلت: ما شأن لـيس ؟ قلـت: فيه جواز الأمرين لقيامه مع خبره مقام الفعل المنفي، نحو: أتاني ليس معه غيره، قال:- **إِذَا جَرَى فِي كَفِّهِ الرِّشَاءُ   خَلِّي الْقَلِيبَ لَيْسَ فِيهِ الْمَاءُ**[2]

إلا أن ذكر الواو أرجح، ووقوعه في الكلام أدور فإن قلت فما حال الجملةالشرطية إذا وقعت حالا ؟ قلت: هي كالجملة الاسمية لا بد لها من الواو،

ونحو قوله:-[.....................]   **لَيسوا مِنَ الشَرِّ في شَيءٍ وَإِن هانا**[3]

والشـاهد فيه: قوله: ولا يدعى، حيث أتى مع الواو وهو حال على جواز الأمرين، بدون الواو مثل الشاهد السابق، وبالواو مثل هذا الشاهد، وهو من شواهد دلائل الإعجاز ص /210، والإيضاح للقزويني / 15، وشرح الأشموني 2 /435.

[1] / مجـيء الفعل الماضي حالا مسألة مختلف فيها بين البصريين والكوفيين، فالكوفيين جوزا وقوع الفعل الماضي حالا، أما البصريين فمنعوه إلا إذا كان مقترنا بقد، ولكل منهم حجج في تقوية مذهبه. ينظر الإنصاف 1/252-258

[2] / البيت من الرجز، وقائله: أعرابي، ولم أقف له على نسبة دقيقة.

والمعنـى: إذا جرى أي سهل في يدك الرشاء، وهو الحبل الذي تسحب به الدلو من البئر، خلي القليب أي الدلو فإنه ليس فيه ماء.

والشـاهد فـيه قـوله: ليس فيه ماء. حيث أتى بليس بدون واو، والتقدير: (وليس فيه ماء)، وهو من شواهد دلائل الإعجاز للجرجاني /214.

[3] / البـيت مـن البسيط، وقائله: قريط بن أنيف العنبري، وهو في شرح الحماسة للمرزوقي، على النحو التالي:-

لَكِنَّ قَومي وَإِن كانوا ذَوي عَدَدٍ   لَيسوا مِنَ الشَرِّ في شَيءٍ وَإِن هانا

ويروى لصفي الدين الحلِّي وهو في ديوانه في الموسوعة الشعرية وتمامه بالذي قبله:-

فَاليَومَ قَومي الَّذي أَرجو بِهِم مَدَدي   لِأَستَطيلَ إِلى ما لَم تَنَلهُ يَدي

تَخونُني مَع وُفورِ الخَيلِ وَالعُدَدِ   لَكِنَّ قَومي وَإِن كانوا ذَوي عَدَدِ

لَيسوا مِنَ الشَرِّ في شَيءٍ وَإِن هانا

فقــوله: وإن هانا، جملة شرطية وقعت حالا للضمير في ليسوا، وقد دخلت عليه الواو كما ترى. والنكتة في لزوم الواو هنا أنَّ إنْ للمستقبل، ألا ترى أنها تقلب معنى الماضي إلى الاستقبال في قولك: إن خرجتَ خرجتُ، والمستقبل لا يجوز أن يقع حالا، ولذا أبَى الجنزيُّ[1] كــون هذه الواو للحال، وجعلها عطفا على محذوف[2]، والتقدير: [إن][3] لم يَهُن وإن هانا، وما ذهــب إلــيه الجنزي مستقيم؛ لأن المستقبل لا يقع حالا، إلا أنه إنما سُوِّغَ وقوعُه حالا لمكان الــواو؛ كمــا سُوِّغ وقوعُ /68، أ/ الجملة الاسمية حالا لمكان الواو، فتحقق ما ذكرنا في هذا الفصل، فإنه من مضائق هذه الصناعة ومزالقها.

قوله: (لانْعِقَادِ الشُّبْهَةِ)

قد سبق تقرير وجه الشبه بينهما، فيجوز أن تقول: أتيتك وزيدٌ قائمٌ، بدون ذكر يرجع إلــى ذي الحــال، كما جاز: أتيتك وقت قيام زيد، بدون ذلك الذكر العائد إليه، وقولك: وزيد قــائم، حال غير أنها ليست ببيان هيئة الفاعل ولا هيئة المفعول، بل هي هيئة زمان صدور الفعــل ووقوعه على المفعول، قيل في العذر عن هذا، أن هذا بيان لازم الفاعل أو المفعول، وقــد اســتمر في كلام العرب عن الملزوم باللازم كقولهم لفناء الدار: الْعَذِرَةُ[4]، فاللازم هنا زمان الإتيان، فكأنه بيان ذاتهما / 53، ب/.

والمعنى: يذكر الشاعر وجيعته من قومه، وهي أنه عندما أغير على إبله لم يهبوا لحمايته، ولم يدخلوا المخاطر في سبيله وإن كانوا ذوو عدد، ويهون أي يسهل عليهم دفع هذا الشر عنه لكثرتهم.

والشاهد فيه : قوله: وإن هانا، حيث جاء بالواو.

وهــو فــي شــرح الحماسة للمرزوقي ص30/1، ومن شواهد المغني 257/1، و الخزانة 441/7، ونسب فيها لقريظ بن أنيف.

[1] / الجنــزي هو عمرو بن عثمان بن الحسين بن شعيب الجنزي، أبو حفص، من أهل ثغر جنزة، أحد أئمة الأدب، ولــه باع طويل في الشعر والنحو، ورد بغداد فأخذ على الأبيوري، صنف تفسيرا له على القرآن، وشرع في إملائه ولــم يتم له ذلك، ولو تم لما وجد مثله كما تقول المصادر، توفي يوم أربعة عشر ربيع الآخر سنة: 550 هــ، تنظر ترجمته الإنباه 329/2، ومعجم الأدباء 62/16 ــ 67، والبغية 221/2.

[2] / ينظر رأي الجنزي في شرح الرضي على الكافية 99/4.

[3] / في: ب [وإن].

[4] / هــذا مــن قبيل عادة العرب من تسمية الشيء باسم صاحبه إذا طالت صحبته له، والعذرة : فناء الدار، ينظر اللسان مادة [ع، ذ، ر] 108/9.

قوله: (وقد[1]..................... ....)

أي: وقد اغتدى والطيور في مواقعها، والوُكنات: جمع وُكْنة، وفي كاف الوكنات الضم والفتح والسكون، وتجمع على وُكَن أيضا[2]، وهكذا الحكم في جمع فعله كما في جموع ظلمه.

[إضمار عامل الحال]

قوله: (وَمِنْ انْتِصَابِ الْحَالِ)

لما شابهت الحال المفعول [فيه][3] مشابهة خاصة، وشابهت المفاعيل مشابهة عامة من حيث مجيئها فَضْلة، جوَّزُا إضمار عاملها تجويزهم إضمار العامل في نحو: مكَّةَ وربِّ الكعبةِ، ونحو: غَضَبَ الخيل على اللُّجم، وغيرهما.

قوله: (لِعَنَنٍ لم يَعْنِه)

أي: لم يهمَّه، والْعَنَنُ:من [عَنَّ][4] كالعَرَضِ، والحَدَثِ من عَرَضَ وحدث، والمعنى: العَانُّ [والعَارِضُ][5] والحَادِثُ[6].

قوله: (فَذَهَبَ الثَّمَنُ صَاعِدًا)

---

[1] / مطلع صدر بيت من الطويل، وقائله: امرئ القيس، وهو في ديوانه ص19، والبيت بتمامه:-

وَقَد أَغتَدي وَالطَيرُ في وُكُناتِها   بِمُنجَرِدٍ قَيدِ الأَوابِدِ هَيكَلِ

والإغتداء: الدخول في الغدوة، والغُدو بالضم: البُكر، وهو ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس، والوكنة: مواقع الطير حيث وقعت. والمنجرد: الفرس الماضي في السير وقليل الشعر. والهيكل: العظيم الجرم.

والمعنى: يقول الشاعر أنه يدخل في الغداة والحال أن الطير في مواقعها، أي قبل أن تستيقظ وتطير، وهذه كناية عن تبكيره وقيامه من نومه قبل الفجر، ويركب فرس منجرد سريع يقيد الوحوش ويأخذها، وهذا كناية عن شجاعته وسرعة فرسه.

والشاهد فيه قوله: والطير في وكناتها، خالية من الضمير الراجع إلى ذي الحال، وهو من شواهد الخصائص 220/2 ، وهو في التخمير 442/1 ـ 282/2، وفي ابن يعيش 66/2، واللسان مادة [ق، ي، د] 368/11ـ ومادة [هـ، ك، ل] 111/15، وشرح أبيات المفصل 346/1، والمغني 466/2، والخزانة 156/3.

[2] / ينظر اللسان مادة [و، ك، ن]389/15.

[3] / في: أ [المفعول به]، وما أثبته هو الصواب.

[4] / سقط من: أ.

[5] / في:أ [المعارض].

[6] / ينظر اللسان مادة [ع، ن، ن] 438/9.

معنـــى هذا أنك اشتريت عِدْلَ ثياب، ووقع سعر أول ثوبٍ منه بدرهم، ثم غلا السعر فزاد على الدرهم. فيكون التقدير: أخذته بدرهم فذهب الثمن صاعدا، فصاعدا: منصوب على الحـــال، والعامـــل فـــيه ذهب، فإن قلت: لِمَ لَمْ تجعل انتصاب فصاعدا على العطف إذ الفاء للعطف ؟ قلت: لأنه لم يتقدم إلا الفاعل والمفعول والدرهم. وامتناع العطف على الفاعل لفظا ظاهــر وكذا معنى، وكذا العطف على المفعول من حيث المعنى، إذ ليس غرضك أنك أخذت [المــثمن][1] والصاعد؛ لأن الصاعد هو الثمن، وكذا العطف على الدرهم ممتنع لفظا ومعنى. أمـــا لفظا فظاهر، وأما معنى: فلأنك لم ترد أنك أخذت المثمن بدرهم فبصاعد، وإنما أردت أنـــك أخـــذت بعضه بدرهم وبعضه بأكثر، على أنا نقول: لو قدر أنك أخذت المثمن بدرهم فبصـــاعد لـــم يَسْـــتَقِم أيضا؛ لأن الفاء للتعقيب، وبعض ثمن الشيء لا يكون باعتبار /38، ج/كـــونه ثمنا عقيب بعض، بدليل امتناع قولك: اشتريته بدرهم مُثَمَّن، فوجب أن يحمل على أن يكون التقدير: فذهب الثمن

صاعدا، أي ذهب على هذه الحالة في البعض.

قوله: (**كَأَنَّكَ قُلْتَ أَتَحَوَّلُ**)

أي أتحـــول في حال كونك تميميا وفي حال كونك قيسيا أخرى، وقيل[2] انتصابها على المصدر لا على الحال، والتقدير: أتحول هذا التحول وتنتقل هذا التنقل، وأريد: أن تنتقل تنقلا متعددا.

قوله: (**أَيْ نَجْمَعُهَا قَادِرِينَ**)والدليل على هذا المضمر.

قوله:عزّ سلطانه ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَن لَّن نَّجْمَعَ[عِظَامَهُۥ][3] ﴾[4]

---

[1] / في: أ[الثمن]، وفي: ب [الدرهم]، وما أثبته من الذي في: ج، وهو الصواب.

[2] / القـــول لسيبويه وابن الحاجب، فعند سيبويه يجب أن تحمل على المصادر؛ لأنه أوردها في باب ما جرى من الأســـماء التي لم تؤخذ من الفعل مجرى الأسماء التي أخذت من الفعل، ينظر الكتاب 343/1، وقال ابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل : يريد أنهم ينتقلون هذا التنقل، فثبت أنه لم يرد أنه ينتقل في حل كونه تميميا، وإنما أراد أنـــه تـــنقل هـــذا التـــنقل المخصوص من التميمية إلى القيسية، فوجب أن يحمل على المصدر لا على الحال، ينظر الإيضاح في شرح المفصل 348/1.

[3] / سقط من: أ.

[4] / سورة القيامة / 3.

[فصل: التمييز]

قوله: (هُوَ رَفْعُ الإِبْهَام)

ألا ترى أنك إذا قلت: طاب زيدٌ، لم تدر أن نسبة الطيب إليه من أي وجه، إذ من الجائز أن يكون الطيب في ثوبه، أو داره أو طعامه، أو كلامه، أو حَيَوْتِه[1]، وكذا إذا قلت: عشرون، لم تدر أن المعدود من أي جنس، فبقولك: نفسا، ودرهما، يقع البيان، ويرتفع الإبهام، والمراد بالإبهام: الإبهامُ المستقرُّ، وبه وقع الاحتراز عن نحو: عين باصرة؛ لأن فيه رفع الإبهام عن مفرد، وليس بتميز؛ لأن الإبهام فيه غير مستقرٍّ؛ لأن نحو عين، وضع دالا على كل واحد من مدلولاته. فإن وقع إبهام فمن جهة خفاء القرائن على السامع، بخلاف نحو: عشرين، فهو في أصل وضعه لذات مبهمة، بدليل صحة إطلاق لفظة العين للدلالة على العين على الباصرة، وامتناع إطلاق عشرين على الدراهم والدنانير.

والتمييز إن كان عن كلام فانتصابه على نحو انتصاب المفعول؛ لأنك لما قلت: طاب زيد، أخذ الفعلُ فاعلَه، وما بعد الفاعل لا يكون إلا المفعول، فقولك طاب زيد نفسا، بمنزلة ضرب زيدٌ عمرًا. وإن كان عن مفرد، فـ:راقودٌ خَلاًّ[2] بمنزلة ضاربٌ زيدًا، ومنوانِ سمنًا، وقفيزانِ بُرًّا بمنزلة ضاربان زيدا، وعشرون درهمًا، وملءُ الإناءَ عسلاً: بمنزلة ضاربون زيدا، أوضربُ زيدٍ عمرًا. ولا يكون المميز إلا نكرة، ولا يجوز طاب زيدٌ النفسَ؛ لأن الغرض هو الدلالة على الجنس والنكرة كافية لذلك، وهي الأصل، فلا يُصار إلى المعرفة التي هي عارضة على أصل الكلام، إلا بداع يدعو إليها.

قوله: (بِالنَّصِّ عَلَى أَحَدِ مُحْتَمَلاَتِهِ)

بفتح الميم لا بكسرها؛ لأن المُحتَمِلاَت بالكسر هي التي انتصب عنها التمييز، فقولك عشرون[وثلاثون][3] وأربعون، محتملات لأن يكون من الدراهم والدنانير، والدراهم والدنانير التي تذكر هي[1] المُحْتَمَلاَتُ بالفتح.

---

[1] / يـريد بهـا الحياة، ووردت في جميع النسخ كما هي بخط المصحف، وهي لغة أهل اليمن فهم يقلبون كل ألف منقلبة عن واوٍ واواً كالصلوة، والزكوة، وحكى ابن جني عن قطرب: أن أهل اليمن يقولون: الْحَيَوْةُ بواو ساكنة قبلها ياء مفتوحة، فهذه الواو بدل من ألف حياة، وليست بلام الفعل من حَيِوْتُ، ينظر اللسان مادة [ح، ي، ا] 324/3.

[2] / الراقود هو إناء خزف مستطيل مقير، اللسان مادة [ر، ق، د] 283/5.

[3] / في: أ [ثلثون].

قوله: (أَبرَحْتَ جَارًا)

أبرحت: أتيت بالبَرَح وهو العَجَب، قال الأعشى[2] :-

تَقولُ ابنَتي حينَ جَدَّ الرَحيـــ ـــلُ أَبرَحتَ رَبّاً وَأَبرَحتَ جارا[3]

يعني تقول يقولَ أهلكت أبرحت ربًّا، ويقول جارك أبرحتَ جارا. لما أسند البرح إليه لـــم يُعلـــم الجهـــة التي وقع منها الإعجاب، وبذِكر الربِّ والجار زال الإبهام. فالحاصل: أن التمييز يرفع الإبهام المستقر عن ذات مذكورة أو مقدرة.

فـــالأول فـــي المفـــردات نحو: عشرون درهما، فـــ:درهما رفع للإبهام عن ذات مذكورة كعشـــرين، والـــذات المقـــدرة إنما تكون باعتبار النسبة، وذلك في الجملة وما يضاهيها من الصفة المنســـوبة إلى معمولها، والمضاف بالنسبة إلى المضاف إليه كقولك: أبرحت جارا، و حَسُنَ زيدٌ أبًا. وفيما /69، أ/ يضاهيها زيدٌ حسَنٌ أبًا، ويُعْجِبني حُسْنُ زيدٍ أبًا[4].

قـــوله: (وَشِـــبْهُ الْمُمَيِّزِ) يُرْوى بكسر الياء وفتحها[5]، فمن كَسَر نظر إلى أن هذا الاسم يميز مراد المتكلم عما

سواه، ومن فتح نظر إلى أن المتكلم ميز هذا الجنس من[بين][6] سائر الأجناس.

---

[1] / في: ب زيادة قوله [الجملة].

[2] / سبقت ترجمته.

[3] / البيت من المتقارب، وقائله الأعشى، وهو في ديوانه ص49، من قصيدة قالها يمدح بها قيس بن معد يكرب.
وقـــال بعـــض المحققين أن قوله: أبرحت جارا. قول من أقوال العرب المشهورة وليس شاهدا شعريا، وإنما اقتبسها الأعشـــى وضـــمنها بيـــته، ولـــذا السبب ذكرها ابن يعيش كعبارة وليس من ضمن شاهد نحوي شعري في 70/2، والمعنى أعجبت الناس من حسن جوارك، وهو مدح للمخاطب.
والشاهد فيه: قوله: ربًا ـــ جارًا . حيث جاء منصوبا على التمييز.
وروايته في الديوان كما أثبت، أمًا في الصحاح للجوهري فثبت فيه برواية تختلف في مطلعه ، وبكسر التاء في قوله أبرحتِ ، وورد فيه في مادة [ب، ر، ح] على النحو التالي:-
أَقولُ لَها حينَ جَدَّ الرَحي ـــلُ أَبرَحتِ رَبّاً وَأَبرَحتِ جارا
وهـــو من شواهد الكتاب 175/2، ونوادر أبي زيد الأنصاري /252، وهو في التخمير 447/1، وابن يعيش 70/2، وفي الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب 350/1، وأمالي ابن الحاجب 1/ 367، واللسان مادة [ب، ر، ح] 1/ 161، وشرح الحماسة للمر زوقي 334/1، وشرح أبيات المفصل 350/1، والخزانة 302/3.

[4] / زائدة في :ب ، وفي: أ، و:ج في موضع لاحق.

[5] / يريد قوله: الْمُمَيِّز بفتح الياء وكسرها مع التضعيف.

[6] / سقط من: ج.

قوله: (عَنْ مُفْرَدٍ)

لـــيس من شرط تقدير المقادير والمقياس مجيئه بعد تمام الكلام؛ [لأنه يقتضيه الاسم، فلـــو كـــان المقتضى له الفعل لاشترط أن يجيء بعد تمام الكلام][1] كالحال، إذ لابد للفعل من فاعل فيجب أن يتم الفعل بما يحتاج إليه من الفاعل، ثم يؤتى بما يقتضيه.

[فـــإن قلت: لم خَصَّ المفرد في قوله: ولا ينتصب المميز إلا عن مفرد، ومميز الجملة كمميز المفـــرد فـــي أن كـــلا منهما لا ينتصب إلا عن تام ؟ قلت: إنما خصه لما يذكر بعد ذلك من جواز الإضافة المختصة بتميز المفرد، وإلا فالتميز عن كل واحد في كونه لا يجيء منصوبا إلا عن تام][2] سواء.

قوله: (وَالذي يَتِمُّ بِهِ)

إنمـــا يـــتم بهـــذه الأشياء لأنه إذا لم يكن فيه أحد هذه الأشياء كان مستهدفا للإضافة ومســـتدعيا الإتمام بها؛ لأن المضاف مع المضاف إليه بمنزلة كلمة واحدة، فبورود أحد هذه الأشياء انسد طريق الإضافة وأزيح بابها فيتم.

قوله: (بِنُونِ الْجَمْعِ)

لأن نحو: عشرون، ليس بجمع على حد مسلمون، إذ لو كان جمعا لدل عشرون على عشـــرة ثلاث مرات، وثلاثون على ثلاث مرات، والأمر بخلافه، بل اشتق عشرون من لفظ عشـــرة، وثلاثـــون مـــن لفظ ثلاثة وألحق الواو والنون لتضمنه معنى الجمع، وأعرب لذلك بالحـــرف، فلمـــا كـــان موضوعا على عقد مخصوص بالنون امتنع أن يوجد بدونها، وكذلك الإضـــافة فـــي: ملء الإناء عسلا؛ لأن الملءَ مضاف إلى الإناء، وممتنع أن يضاف الشيء مرتين.

قوله: (وَتَمْيِيزُ الْمُفْرَدِ)

تمييز المفرد اكثر ما يجيء فيما كان مقدرا أو مقياسا، والأول: تلك الأربعة المذكورة

---

[1] / سقط من: ج.

[2] / في: ب ورد في مثل هذا الموضع.

فـــي المتن[1]. والثاني: نحو: ملؤه، فإنه مقياس لا مقدر، وقد يجيء فيما ليس إياهما، وذلك ما ذكر في المتن، فانتصاب رجلا، وفارسا، وناصرا على التمييز؛ لأن التقدير: من رجل، ومن فارس، ومن ناصر. وكل شيء حسُن فيه مِن للبيان فهو تمييز، وبعضهم[2] ينصب على الحال وليس بمستقيم، إذ المعنى حينئذ ويحه في حال رجوليته، ولله دره في حال فروسيته، وحسبك بـــه فـــي حال ناصريته، فكأنه إنما يستوجب الدعاء في تينك الحالتين، والوصف بالكفاية في الحالة الأخرى، وهذا مما لا يجوزه مَن له أدنى تمييز.

وقـــيل صـــحة [اقتـــران][3] مِنْ بهذه المنصوبات تنفي وهم كونه أحوالا، وقولهم: لله دره. يستعمل في التعجب.

والـــدَّرُّ: فـــي اللغة: اللبن[4]. وفيه خير العرب، إذ به معاشهم، فلما/54، ب/ كان ذلك معظما عندهم، مرغوبا فيه، استعملوه في موضع الخير، أي: لله ما خرج منك من خير. فإن قلت: الضمائر معارف، فما وجه [الافتقار][5] إلى البيان في: ويحه. و:دره. و:به ؟. قلت: ليس الأمـــر كـــذلك، إنما الضمير المعرفة هو الذي يرجع إلى شيء نحو زيد ضربته، فالهاء لزيد وهو معرفة.

وقـــولهم: ويحـــه رجلا. الضمير فيه نكرة يُرمى به من غير قصد، يحتمل أن يكون المترحم عليه رجلا، أو امرأة، أو صبيا[6]، وغير ذلك، فيحتاج إذ ذاك لا محالة إلى الكاشف المبين.

والـــباء فـــي: به. زائدة[7]، مثلها في ﴿وَكَفَى بِاللهِ﴾ [8] أي فحسبك وكافيك، وضمير التثنية في قوله: (فيما ليس إياها) على اعتبار المثنى فاعرف.

وروي(فيما ليس إياها) بضمير المؤنث، أي فيما ليس هذه الأشياء المذكورة.

---

[1] / وهي 1ـــ الكيل نحو قفيزان برا، 2ـــ الوزن نحو منوان عسلا، 3ـــ المساحة نحو موضع كف، 4 ـــ العدد نحو عشرون درهما ينظر المفصل ص 93.

[2] / ينظر الكتاب 44/1ـــ 174/2، والأصول في النحو لابن السراج 226/1، وابن مالك في شرحه للتسهيل 2/ 382، والرضي في الكافية 69/2.

[3] / في: أ [اقران].

[4] / ينظر اللسان مادة [د، ر، ر] 324/4.

[5] / في: أ [الافتعال].

[6] / في: ب زيادة وهي قوله:- [أو حرا أو عبدا].

[7] / ينظر الجامع لأحكام القرآن 278/16.

[8] / سورة الفتح / 28.

[تقديم المميز وتأخيره عن عامله]

قوله: (وَلَقَدْ أَبَى سِيبَوَيْه)

المُمَيَّـــز إن كـــان عن مفرد فتقديمه على عامله ممتنع بلا خلاف، وإن كان عن جملة فكــذلك. وعند[1] سيبويه[2] لا يجوز: نفسا طاب زيدٌ؛ لأن المميز في الحقيقة فاعل، والفاعل لا يتقدم [على الفعل[3]][4].

وأجازه أبو العباس المبرد[5]، وحجته شيئان:

أحـــدهما: أن العامـــل[فعل][6] محض فيجوز تقديمه وكأنه قاس على الحال، إذ تقمها جائز نحو: راكبا جاء زيد؛ لأن العامل فعل محض فيعمل في الحال مقدمة ومؤخرة.

والثاني: البيت الذي أنشده بوجه الاستدلال به[7] أن في كاد ضمير القصة، وفي تطيبُ: ضـــمير سلمى، فكأنه قال: وما كاد تطيب سلمى نفسا، ثم قدم نفسا. فالجواب عن الأول: أن

---

[1] / وردت كلمة: عند، في جميع النسخ بدون واو، والذي أراه أنها بواو كي يستقيم السياق.

[2] / قـــال ســـيبويه في الكتاب 205/1 " ....ولا يقدم المفعول فيه فتقول ماء امتلأت كما لا يقدم المفعول فيه في الصفة المشبهة،أ هـــ "، فرأي سيبويه أنه لا يجوز تقديم التمييز على عامله.

[3] /تقـــديم التمييـــز علـــى عامله وكان العامل فيه متصرفا قضية خلافية بين البصريين والكوفيين، فقد جوزه بعض الكوفيـــين وتـــبعهم في ذلك المازني والمبرد من البصريين، واستدلوا على جواز قولهم بالنقل والقياس، وذهب أكثر البصريين إلى أنه لايجوز. تنظر المسألة مفصلة في الإنصاف 828/2ـــ832.

[4] / سقط من: أ.

[5] / صرح المبرد بذلك في مقتضبه 36/3 وقال: " واعلم أن التبيين ـــ وهو مصطلح يطلق على التمييز ـــ إذا كان العامل فيه فعلا جاز تقديمه لتصرف الفعل فقلت تفقأت شحما "، ثم قال فإن شئت قلت شحما تفقأت.

[6] / سقط من: ب.

[7] / البيت هو:- أَتَهجُرُ سَلْمَى لِلفِراقِ حَبيبُها وَما كانَ نَفساً بِالفِراقِ تَطيبُ

البيت من الطويل، وقائله مختلف فيه، فقيل هو للمخبل السعدي، وقيل هو لأعشى همدان .

والشـــاهد فـــيه قوله: نفسا، حيث جاء منصوبا بأنه تمييزٌ من قوله: تطيب، وتقديم التمييز على عامله، والأصل فيه: تطـــيب نفسا، وهذا قد جوزه الكوفيون، والمازني والمبرد وابن مالك، ينظر المقتضب 36/3، والأنصاف 828/2، وشرح التسهيل 389/2.

وهـــو من شواهد: المقتضب 37/3، والخصائص 384/2، والإنصاف 828/2، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري / 188، وهـــو في التخمير 451/1، وفي ابن يعيش 73/2 ـــ 74، وفي الإيضاح في شرح المفصل 357/1، وشرح

المميـز فاعل فلا يجوز تقديمه بخلاف الحال[1]، فقولك جاء زيد فعل وفاعل، وراكبا بعد ذلك فضلة في حكم المفعول فيجوز تقديمه جواز تقديم المفعول نحو ضرب زيدًا عمروٌ.

والجـواب عن الثاني: أن الرواية: وما كاد نفسي، فـ:نفسي اسم كاد، وتطيب خبرها، فكأنه قال: وما كاد نفسي طيبةً.

والجـواب الثانـي: أن ذلك على خلاف القياس واستعمال الفصحاء، ومثل ذلك مردود ساقط عن الاحتجاج به، وأوله:-

أَتهجُرُ لَيلى للفِراقِ حَبيبُها [.........................]

قوله: (وَصْفٌ فِي الفَاعِلِ)

قـال فخـر المشائخ[2] التمييز إنما يكون فاعلا، أوالفاعل في المعنى إذا ورد بعد تمام الكـلام، وأمـا إذا جاء بعد تمام الاسم نحو: عشرون درهما فلا يكون فاعلا، ولا الفاعل في المعنى.

فـإن قلت: ما تقول في قوله تعالى:﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [3]، وقولهم: وامتلأ الإناءُ ماءً ؟ قلت: إذا رجعت إلى المعنى في قوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ صادفت العيون فاعلة فكأنـه ــ والله أعلـم ــ قال: وتفجَّرت عيونُ الأرض، كذا قاله شيخنا[4]، وكذا لو رجعت إلى المعنـى في قولهم: امتلأ الإناءُ ماءً وجدت الماء فاعلا من حيث أن الإناء يقتضي فاعلا فَعَلَ المـلءَ، فكأنـك قلت: ملأ الإناءَ، ونظير كون المنصوب مرفوعا في المعنى هو الحال؛ لأن قولك: جاءني زيدٌ راكبًا. معناه: جاءني زيد الراكبُ، إذ الراكب عبارة عن زيد، إلا أنَّ

التسـهيل لابن مالك 389/2، واللسان مادة [ح ،ب، ب] 7/3، وشرح أبيات المفصل 352/1، وشرح الأشموني 2/ 148، والهمع 343/2، والدرر اللوامع 574/1.

[1] /وافق الشارح هنا ابن جني ، ينظر الخصائص 384/2ــ385.

[2] / فخر المشايخ هو علي بن محمد بن علي بن أحمد بن مروان العمراني الخوارزمي أبو الحسن الأديب الملقب بجحة الأفاضل، وفخر المشايخ، وهو أحد تلاميذ الزمخشرى، ويبدوا أن له شرحا على المفصل، وهذا بإشارة الخوارزمي له في شرح أبيات المفصل 647/1 ــ 961/2، في قوله: " وعن فخر المشايخ ــ وفي نسخة فخر المشائخ ، توفي ما يقرب من سنة: 650هـ، تنظر ترجمته في معجم الأدباء61/15ــ62.

[3] / سورة القمر/ 12.

[4] / بقصد الزمخشري، ينظر الكشاف 37/4.

الفرق نحو: العرق والشحم، بعض الفاعل، والراكب كل ذي الحال.

ووجه آخر: أن الفعل في تصبَّبَ بدَنُ زيدٍ عرقًا، للعرق على /39، ج/ الحقيقة وليس/ 70 ، أ/ للــبدن فــيه شيء، وكذا التفقؤ في: تفقأ شَحْمًا للشحم لا لغيره، بخلاف قولك: جاءني زيد راكبا؛ لأن الفعل لزيد وراكب تابع له وعبارة عنه[1].

قوله: (إِلَى ضَرْبٍ مِنَ الْمُبَالَغَةِ)

ووجهــه أن الفعــل إذا أسند إلى غير من له الفعلُ عرَضَ فيه الإبهام والتعميم، فيردَّد فيه المستمع ويسبح، وَهْمُهُ في وادٍ من الأنواع التي يصلح لها هذا الفعل، وينبعث عــن رِوم ما يورثه السكينة والوقار، ويزيل عنه القلق والانزعاج، فإذا هو بنحو: نفَسًا وعَــرَقًا وشَيْبًا، في تلك الحالة حل من قلبه في محل وكادةٍ، واستقر فيه استقرارا قلما يُحضــى بذلك قولك: طاب نفسُ زيدٍ، فمن الجائز أن يغفل عنه السامع أو يتغافل، ولا يلــتفت إلــى مــا قلت لعدم ما يستحثه على روم المسند إليه، وهذا نوع من البلاغة، وضرب من الفصاحة.

---

[1] / ينظر المقتصد 695/2.

[فصل]: الاستثناء

قوله: (الاستِثْنَاء)

هو إخراج الشيء من حكم دخل فيه غيره[1]، ولم يقل دخل فيه هو وغيره، ليتناول ما قاله الاستثناء المنقطع. فإنك إذا قلت: ما جاءني أحد إلا حمارا، كنت مخرجا حمارا من حكم دخل فيه غيره، وذلك الحكم: عدم المجيء، ولكنّ: ما: أخرجتَه من حكم دخل فيه هو وغيره، إذا لم يدخل الحمار تحت أحد في قولك: ما جاءني أحد. وحد الاستثناء مُشْكِل؛ لأن الاستثناء يجمـــع المتصل والمنقطع، ولا يتميز المتصل إلا بالإخراج، ولا إخراج في المنقطع، والأولى أن يخرج كل واحد منهما على حِدَةٍ.

فالمتصل: هو إخراج الشيء من حكم دخل فيه هو وغيره.

والمنقطع: هو أن يُذْكَر لفظٌ من ألفاظ الاستثناء ولم يُرد به إخراج شيء، سواء كان من جنس الأول، أو من غير جنسه.

فلو قلت: جاء القوم إلا زيدا، وليس زيد من القوم كان منقطعا، والاستثناء من ثناه إذا صرفه؛ لأن المستثنى مصروف عن غير المستثنى.

قوله: (مِنْ كلَامٍ مُوجِبٍ)

المـــوجب مالم يكن فيه أحد [الثلاثة][2]: النَّفي، والنهي، والاستفهام. وغير الموجب ما اشـــتمل علـــى أحدهما. فقولك: جاءني القوم، حكم بكون المجيء منهم ووجوده، فإذا حكمت بوجوده فقد أوجبته وأثبته فيكون الكلام موجبا.

وغيـــر المـــوجب علـــى عكـــس هذا الفسْر، والاستفهام شقيق النفي، إذ في كل منهما عدم اســـتقرار؛ ولأن: مِـــنْ الاســـتغراقية تُزاد فيه كما تُزاد في النفي نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَـــلِقٍ غَيْرُ الله﴾ [3]

---

[1] / ظاهـــر كلام الجندي يوحي بأن القول للزمخشري، ولم أقف عليه في المفصل، فلربما وقع عليه في إحدى نسخ المفصـــل، والتـــي يشير إليها في بعض الأحيان بقوله: وفي بعض النسخ، وهو بنسبته له هذا القول يخطئه في حده للإســـتثناء بحـــد واحـــد؛ لأن الاستثناء ينقسم إلى متصل ومنقطع ولا يتميز المتصل إلا بالإخراج، ولا إخراج في المنقطع، فلذا يرى الجندي أن الصواب هو ان يدحد كل واحد منهما بحد مستقل

[2] / في : ب [الثلثة].

[3] / سورة فاطر/ 3.

وانتصاب المستثنى بالفعل الذي قبله لكن بتوسط إلا[1]، فـ:جاء،

فـي قولك: جاءني القوم إلا زيدا، لا يتعدى إلى زيد؛ لأنه متعد، لكن إلى مفعول واحد لا إلى اثنـين، وقـد أخذ مفعوله وهو ياء المتكلم، فلا يتعدى إلى زيد، فلما جئت بـ:إلا أوصلت " جاءني زيد " كما أوصلت الباءُ الفعلَ اللازم وهو ذهب في ذهبت بزيد إلى زيد بالتوسط.

فإن قلت: الباء في ذهبت بزيد فقد جرّت فما بال إلا لم تجر الاسم الذي بعدها ولا تفاوت في أن كلا منهما واسطة توصل فعلا إلى الاسم ؟ قلت: الفصل بينهما أن العامل لا بد له من أن يختص بقبيل من اسم أو فعل، كـ:من الجارة ولم الجازمة ، ولا اختصاص لـ:إلا بقبيل منهما لدخولها عليهما.أما الدخول على الاسم فظاهر.

وأما الدخول على الفعل فقولهم: نشدتك بالله إلا فعلت، فإنما انتصب بالفعل السابق على التشبيه بالمفعول لكونه فضلة ، وله شبه خاص بالمفعول معه لأن العامل فيهما بتوسط الحرف. وذهب الزجاج [2] وجماعة من الكوفيين إلى أن العامل فيه: إلا؛ لأن معناه استثني[3] وهـذا باطل [لوجوه][4] منها ما حكي على عضد الدولة[5] أنه سأل الشيخ أبا علي[6] ذات يوم في الميدان عن ناصب المستثنى، فقال هو منصوب بتقدير استثني، فقال عضد الدولة هلا كان مرفوعا بتقدير امتنع فقال الشيخ هذا جواب ميداني وإذا رجعت ذكرت لك الجواب الصحيح[7].

---

[1] /اقتفى الشارح هنا أثر البصريين في قضية العامل في نصب المستثنى، وقال هو الفعل الذي قبله بتوسط إلا، وهذه المسألة خلافية بين البصريين والكوفيين وتشعبت فيها الآراء ووقع الخطأ فيها في نسبة بعض الآراء وإليك بيانه:- فسيبويه يرى أن العامل في المستثنى هو ما قبل إلا. ينظر الكتاب310/2.

وذهب المبرد إلى أن العامل في المستثنى هو الفعل المحذوف، وتقديره: (أستثني أو أعني وإلا بدل منه). ينظر المقتضب 390/4، والكامل68/2، في حين نسب ابن يعيش ص76/2 وابن الأنباري في الإنصاف261/1، إلى المبرد أن رأيه هو أن العامل في المستثنى هو إلا نيابة عن المستثنى، وقد نبه إلى هذا التباين محقق المقتضب في ص390/4 حاشية رقم (1).

[2] / سبقت ترجمته.

[3] / ينظر المقتضب 390/4 ــ 391، والإنصاف 261/1.

[4] / في: ب [الوجه]،

[5] / هو أبو شجاع فناخسروا، الملقب بعضد الدولة بن ركن الدولة أبي علي الحسن بن بويه الديلمي

[6] / يقصد أبا علي الفارسي.

[7] / ينظر القول في الإنصاف263ــ264 والتخمير 457/1، ومعجم الأدباء 238/7.

ومـــنها أن انتصابه لو كان على معنى استثني لما ساغ في باب الاستثناء غير النصب، وغير النصب سائغ بالإجماع، فعلم أن ذلك مما لا يبالى به.

وذهـــب الفراء[1] إلى أن:إلا، مركبة من: إنّ المشددة و: لا[2]، خففت نون إن فأدغمت في لام: لا. فلـــذا تعمـــل إلا في الموجب نظرا إلى جانب إنّ؛ لأنها تنصب الاسم، ولا تعمل في غير المـــوجب نظـــرا إلـــى جانب لا؛ لأنها من حروف العطف ولا عمل لها، وهذا المذهب ليس بســـديد؛ لأن الحروف إذا ركب بعضها مع بعض يبطل معناها الأصلي، ويحدث معنى آخر نحو: لولا، فـــ:لو من حروف الشرط. و:لا، من حروف النفي، وبالتركيب [يطل المعنيان][3]، وحدث معنى ثالث وهو التخضيض،/55، ب/ وعلى هذا كثير من الحروف.

تقـــول هب أن [أصل][4] إلاّ إنّ لا، لكن بالتركيب بطل المعنيان، وحدث معنى الاستثناء، فلو كانـــتا على معنييهما للزم اجتماع النفي والإثبات وهو محال، فيبطل ما كان لـــ:إنّ و لا، قبل التركيب.

قوله: ([وَمَا عَدَا][5] وَخَلاَ)

إذا قلـــت: جاءني القوم عدا زيدا، فالمعنى: جاوَزَ بعضُهم زيدًا، وفيه معنى الاستثناء؛ لأن بعـــض الآتـــين المقابل لزيد في الإتيان إذ حاوزه ولم يصاحبه، وتركه كان خارجا من جملتهم، فبقولك جاءني القوم عدا زيدا كنت مخرجا زيدا من حكم دخل فيه هو وغيره، وعلى هـــذا قولك جاءني القوم خلا زيداً؛ لأن خلا جار مجرى عدا في تضمنه معنى المفارقة، فإذا قلت خلوت منه فمعناه فارقته وجاوزته، فلذا استعملوه استعمال عدا في قولهم(خلاك ذم)[6].

---

[1] / سبت ترجمته .

[2] / ينظر رأيه في الإنصاف 261/1.

[3] في: ب [يطل للمعنيين].

[4] / وردت في جمع النسخ [الأصل]، وهذا غير متفق مع السياق.

[5] / في: ب[وبعدا].

[6] / هذه العبارة وردت في المراجع نثرا وشعرا، فأشار إليها الكثير من المؤلفين بقولهم: والمسموع خلاك ذم) أي لا تـــذم، ينظـــر الدينوري، عبد الله بن مسلم، في كتابه أدب الكاتب ص483، ووجدتها في النظم شعرا، ولعله قصدُ الشـــارح، وهـــو مـــا ثـــبت في عجز بيت من المجتث، وقائله الشريف الرضي وهو في ديوانه ص 391/1، وهو بتمامه:- خَلاكِ ذَمٌّ وَذَمٌّ لِلدَهرِ فيكِ وَقَصبُ

والمعنى خلاك لوم، أي لم يصبك ولم تكن محلا للوم، ينظر اللسان مادة [ذ، م، م] 5 /59.

قوله: (بَعْدَ كُلِّ كَلَامٍ)

أي كلاهمـــا ينصب المستثنى من الكلام الموجب وغير الموجب، وهو قول من جعلها مـــن الأفعال[1]، وبعضهم يجعل خلا وحده من حروف الجر[2] فيجر به المستثنى نحو: جاؤني خـــلا زيد، وكذا في غير الموجب، وبعضهم يجعلها من حروف الجر[3]، ولم يعتبر المصنف الجـــر بعـــدهما لشذوذه، فجعل ما بعدهما مما يكون منصوبا أبدا، ولذا استضعف هذا القول بقوله (ولم يورد هذا القول سيبويه ولا المبرد)[4].

قوله: (فَالنَّصْبُ)

لأن: ما، المصدرية تعيّن الفعلية لاختصاصها بالفعل فيكونان بمعنى الفعل جاوز، وقد مر التقدير والجرُّ في جاءني القوم خلا زيدٍ بالجر، كان على تأويل الحرفية، ولا حر فيّه عند دخول: ما،[5] فلا انجرار.

فـــإن قلـــت: فمـــا تقدير الكلام في نحو: جاء القومُ ما خلا زيدًا ؟ قلت: تقديره جاءوني خُلُوَّ بعضهم زيدا أي وقت خُلُوّ بعضهم؛ لأن: ما، مع الفعل في تقدير المصدر/71، أ/، وقد يجعل المصـــدر حيـــنا لسعة في الكلام على ما مر، فتنزل: ما، مع الفعل منزلة المصدر المجعول حيـــنا، ونـــوي فـــي الفعل الضمير للبعض، للعلم بأن زيدا لا يقابله منهم إلا بعضهم، واللفظ للمعنى، وقد حصل ذلك المعنى فلا حاجة إلى إبراز لفظه.

قوله: (وَهَذِهِ أَفْعَالٌ مُضْمَرٌ فَاعِلُوهَا)

المراد بالفاعل البعض؛ لأن أصل الكلام جاءني القوم جاوز بعضهم زيدا، وليس بعضهم

---

[1] / وهـــم سيبويه وأكثر البصريين، ويفهم رأي سيبويه على أن : عدا وخلا. من الأفعال قوله في 349/2: وتقول أتانـــي القوم ما عدا زيدا، وأتوني ما خلا زيدا ، فـــ:ما. هنا اسم، وخلا وعدا صلته، وقال بعد هذا الموضع بقليل، ص2 /350 عـــند تعرضه لـــ:ما. التي قال عنها أنها اسم، وعدا وخلا صلتها، قال: "أن ما اسم، ولا تكون صلتها إلا الفعل هنا"، وينظر رأي ابن يعيش في 77/2، وابن الحاجب في الإيضاح 364/1، والهمع 280/2.

[2] / نسب هذا الرأي إلى الأخفش في شرح المفصل لابن يعيش 78/2.

[3] / يرى الجرمي والربعي والكسائي أنه يجوز الجر بخلا على تقدير أن: ما، التي قبلها زائدة ، ينظر الهمع 2/ 282، ووصف ابن هشام هذا الرأي بالندرة، حيث قال: " وهو نادر " عقب الكلام عليه، ينظر المغني 314/1.

[4] /ينظر المقتضب 427/4.

[5] / عند من يرون الجر بعد خلا وعدا بعد: ما، بدون زيادة: ما، وعدم تقديرها كما أسلفنا.

زيدا ولا يكون بعضهم زيدا، والإضمار لما ذكرنا، إذ من المعلوم المتيقن أن القوم لا يكونون زيـــدا، وإنمـــا هو بعضهم، والدليل على أن الفاعل هو البعض: صحة قولهم: جاءتني النساء لـــيس هندا. فلولا أن الفاعل هو البعض لما صح في ليس التذكير، وللزم أن يقال: لسْنَ هند بضـــمير النســـاء، [أو بالــتاء الســـاكنة][1]، ولا يجـــوز إظهار هذا الضمير المستكن في عدا وأخواتها؛ لأن هذه الألفاظ صرن كالأمثال لكثرة دورهن على ألسنتهم، والأمثال لا تتغير.

قوله: (وَمَالِيَ[2][..............   ....])

شيعة الرجل أتباعه وأنصاره، ومشعب الحق طريقه.

قوله: (مُنقَطِعًا)

[قـــيل المنقطع][3]: ما لم يكن من جنس المستثنى منه كمثاله[4]، إذ الحمار ليس من جنس أحد، فمذهب أهل الحجاز فيه النصب[5] وهو المختار؛ لأنك لو أبدلت وقلت: ما جاءني أحد إلا حمـــارٌ بالرفع، كنت جعلت الشيء بدلا عما لا يجانسه، والقائم مقام الشيء لابد من أن يكون بيـــنهما [مجانسة][6]، ولو نصبت كنت مخرجا للحمار من حكم أحد، وقد يخرج من حكم مالا

---

[1] / سقط من: أ.

[2] / مطلع بيت من الطويل، وقائله: الكميت بن زيد الأسدي، وهو بتمامه:-

فَمَا لِيَ إلاّ آلَ أحمدَ شيعةٌ   وَمَا لِيَ إلاّ مَشعَبَ الحَقِّ مَشعَبُ

آل أحمد: آل محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وشيعة الرجل أنصاره، ومشعب الحق طريقه.

والمعنى: مالي من أنصار وأعوان إلا آل بيت النبي ومن على سنته، وليس لي طريق إلا طريق الحق.

والشـــاهد فيه:قوله: آل، وفي الشطر الثاني: مشعب، حيث جاءا منصوبين وجوبا؛ لأنهما مقدمان على المستثنى منه، والأصل:-

وَمَالِيَ شيعَةٌ إلاَّ آلَ أَحْمَدَ   وَمَالِيَ مِشْعَب إلاَّ مِشْعَبَ الْحَقِّ

وهـــو من شواهد المقتضب 398/4، والإنصاف 275/1، وهو في التخمير 461/1، وفي ابن يعيش 79/2، واللسان مـــادة [ش، ع، ب] 128/7، والأشـــموني 396/1، والهمع 255/2، والخزانة عرضا 314/4ـــ 319 ـــ 9 /138، والدرر اللوامع 527/1.

[3] / في: ب، و: ج [المنقطع قيل].

[4] /يقصد مثال الزمخشري على المستثنى المنقطع وهو: ما جاءني أحد إلا حمارا، وقد أورده سيبويه في الكتاب2/ 319، وقال هو لغة الحجاز.

[5] / ينظر الكتاب 321/2.

[6] / في: أ [مجالسة].

يجانســـه، إذ جـــاز أن يشـــاركه في الفعل نحو: جاءني رجلا لا حمارا؛ لأن الحمار وإن لم يشارك الرجل في الجنس يجوز أن يشاركه في الفعل.

وبنو تميم يبدلون [فيقولون][1]: ما جاء أحد إلا حمارٌ بالرفع بطريق تغليب اسم الآدميين على غيرهم، فيصير الحمار داخلا تحت أحد، وعلى هذا بيت الكتاب[2]:-

وَبَلْدَةٌ لَيْسَ بِهَا أَنِيسٌ   إلاَّ الْيَعَافِيرَ وَإلاَّ الْعِيسُ[3]

جعل اليعافير من أنيس ذلك المكان، فرفعها على الإبدال منه لدخولها تحته حتى كأنه قال: ليس بها أنيس إلا قومك.

والـــيعفور: تـــيس الظـــباء، أو ولـــد البقرة[4] الوحشية، من العفرة، وهي بياض ليس بالخـــالص، ولكن كلون العفر، وهو وجه الأرض، ومنه ظبي أعفر، وظبية عفراء، وهذا هو الكـــلام على قول من أبى في المنقطع أن يكون المستثنى من جنس المستثنى منه. فأما على قول الآخر /40، ج/ وهو ما ذكرنا في حد المنقطع، فانتصاب المستثنى قد قيل بـــ:إلا[5] لأنها

---

[1] / في: أ [فيقون] وهو خطأ إملائي.

[2]/ ينظر الكتاب 322/2.

[3] / البـــيت مـــن الرجز، وقائله: عامر بن الحارث ، المعروف بـــ:(جان العود النمري)، وهو في ديوانه الموسوعة الشعرية برواية:-   قَد نَدَعُ المَنزِلَ يا لِمَيسُ   يَعيسُ فيهِ السَبُعُ الجَروسُ

الذِئبُ أَو ذو لِبَدٍ هَموسُ   بَسابِساً لَيسَ بِهِ أَنيسُ

إِلّا اليَعافيرُ وَإِلّا العيسُ   وَبَقَرٌ مُلَمَّعٌ كُنوسُ

كَأَنَّما هُنَّ الجَواري الميسُ

واليعافـــر: جمـــع يعفور بفتح الياء أو بضمها وهو الضبي الأعفر أي الذي لونه يشبه التراب، والعيس: الإبل ملمع لـــونها البياض والسواد، يخاطب عشيقته ويقول لها أنه سوف يترك الديار ويذهب إلى مكان خلو من البشر ليس فيه إلا الإبل والبقر أي في الأرياف والمراعي.

والشاهد فيه: قوله: إلا اليعافر وإلا العيس، حيث جاء قوله اليعافر والعيس مرفوعان على أنهما بدلا من قوله: أنيس، مـــع أنهمـــا ليسا من جنس الأنيس أي الذي يؤنس به، وهو من شواهد الكتاب 322/2، والإنصاف 271/1، وشرح التســـهيل لابـــن مالك 286/2، واللسان كادة [ك، ن، س] 167/12، وأوضح المسالك 44/2، والأشموني 393/1، والهمع 256/2، والخزانة 314/4 ـ 319 ـ 138/9.

[4] / ينظر اللسان مادة [ع، ف، ر] 284/9.

[5] / هذا مذهب سيبويه وأكثر البصريين، ينظر الكتاب 325/2، وشرح الرضي على الكافية 82/2، والهمع 250/2 .

تعمل عمل لكنّ ولها خبر مقدر على حسب المعنى المراد.

قوله: ﴿إِلاَّ مَنْ رَّحِمَ[1]﴾

فمـن رحمه الله فهو معصوم، والمعصوم ليس من جنس العاصم، كأنه قيل: ولكنَّ من رحمه الله [تعالى][2] فهو معصوم كذا قال المصنف[3].

ومنهم من جعل هذا الاستثناء متصلا بأن جعل عاصما على معنى النسب، كـ:لاَبِنٍ وتَامِرٍ[4]، ورفـع مـن رحم، والتقدير: لا معصوم من أمر الله إلا من رحم، إذ المعصوم وذو العصمة واحد، ولا شبهة في أن من رحم الله فهو من جنس المعصوم[5].

قوله: (إِلاَّ مَا نَقَصَ)

عـن المصـنف: مـا، في:ما نقص، و:ما ضر، مصدرية.والمعنى: ما زاد زيادة إلا النقصـان، ومـا نفع نفعا إلا المضرة، وفي زاد ونقص ضمير فاعل جرى ذكره، وهذا في المعنى من جنس قولهم:-

وخيلٍ قد دَلَفتُ لها بِخَيلٍ   تحيّةُ بَينِهم ضربٌ وَجيعُ[6]

والناقص ليس من جنس الزائد، وكذا النافع ليس من جنس الضار.

قوله: (وَالاخْتِيَارُ الْبَدَلَ)

---

[1] / سورة هود /43.

[2] / يشر إليها المصنف بعبارة [تع].

[3] / ينظر الكشاف 271/2.

[4] / لابن وتامر أي رجل ذو لبن وذو تمر، ينظر إصلاح المنطق لابن السكيت /362.

[5] / ينظر الخوارزمي في التخمير 463/1، وابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل 364/1، والرضي على الكافية 86/2، والبحر المحيط 158/6 ــ 159.

[6] / البـيت من الوافر، وقائله عمر بن معدي كرب الزبيدي، وهو في ديوانه في الموسوعة الشعرية، ودلفت معناها دنوت وزحفت من دلف الشيخ إذا مشى مشيا لينا.

والمعنـى: رب خـيل للأعـداء أغارت علينا، فلاقيتها ودلفت لها بخيل كان إلقاء التحية بينهم ضرب موجع مقسم للظهور.

والشاهد فيه :قوله: تحية بينهم ضرب وجيع، حيث جعل الضرب يحية على الاتساع والمجاز.

وهو من شواهد الكتاب 323/2 ــ 50/3، والخصائص 368/1، وابن يعيش 80/2، ونوادر أبي زيد /428، وشرح الرضي 197/4عرضا، والخزانة 257/9.

إذ فـــي الإبـــدال إثـــبات المجانسة بين إعراب الاسم الأول والثاني دون النصب على الاستثناء، والمجانسة من باب المناسبة فيكون الإبدال أولى من النصب.

فـــإن قلـــت: فما بالهم لم يبالوا بطلب المجانسة فيما سبق من المنصوبات على الحتم؟ قلت: لـــتعذر وجـــة الإبدال، أما المستثنى من كلام موجب فلأن الإبدال فيه مؤدٍ إلى الإحالة؛ لأن الـــبدل يقوم مقام المبدل منه، ويعمل فيه عامله، بدليل مجيئه صريحا في قوله تعالى:﴿لِلَّذِينَ ٱسۡتُضۡـــعِفُوا لِمَـــنۡ ءَامَـــنَ﴾ [1]، فـــ:مَن آمن بدل، والذين استضعفوا مبدل منه[2]، وقد كُرِّر فيه العامل وهو اللام كما ترى، فلو أبدلت في قولك جاءني القوم إلا زيدا، صار جاءني القوم إلا جاءني زيدٌ، وفيه إثبات المجيء لزيد، وقد قصدتَ بالاستثناء أن تجعل زيدا خارجا من جملة الجائـــين، وكون الواحد جائيا [وخارجا عن المجيء في][3] حالة واحدة محال. وَيُحْتَجُّ لامتناع البدل هنا بوجه آخر أيضا، وهو أن البدل في حكم تنحية المبدل [منه][4] فإذا قلت جاءني القوم إلا زيـــد بالـــرفع كـــان القوم في حكم التنحية، والتقدير جاءني إلا زيدٌ، ولا بد للاستثناء من مســـتثنى منه فيقدر على نحو: جاءني ما في العالم إلا زيدًا، إذ لو عينت للمستثنى منه يلزم ترجح أحد المتساويات وهو باطل، ومجيء ما في العالم محال فيمتنع الإبدال. وقال بعضهم[5] هـــذا الاحـــتجاج فاسد؛ لأنا قد نجد[6] مواضع يتصور فيها ذكر الخلق كلهم ثم لا يصلح البدل كقولـــنا: يموت الخلق كلهم إلا زيداً، فهذا كما نراه كلام [فصيح][7]، والبدل ممتنع هذا كلامه، ومـــا ذكـــره هذا القائل[8] غير قادح في ذكر هذا الاحتجاج لأنهم يقولون لو جاز الإبدال يلزم الإحالـــة، والإحالة منتفية فينتفي الإبدال، ولم يتعرضوا للزوم الإحالة في كل صورة فيلزم ما ذكـــره من القدح، فإن هذا القدر كاف لهم في إثبات المدعى، لأن المقصد بهذا الاحتجاج أن يلزم على تقدير الإبدال ما هو ثابت الانتفاء، وقد لزم في هذا مواضع لا تكاد تضبط كثرةً.

---

[1] / سورة الأعراف /74.

[2] / ينظر ابن يعيش 67/3، والبحر المحيط 94/5.

[3] / سقط من: أ.

[4] / في: ب [الأول]، وفي: ج ساقطة.

[5] / القول لابن الحاجب، ينظر الإيضاح في شرح المفصل 366/1.

[6] / في: أ زيادة قوله [فيها].

[7] / في: ب، و: ج [صحيح].

[8] / يقصد ابن الحاجب.

فوضح من هذا أن ريح طعنه لاقت إعصارا، وجدول قدحه صار تيارا.

أما المستثنى المقدم فلامتناع تقديم البدل على المبدل منه.

وأمـــا المنقطع فلكون اتحاد الجنس مشروطا في باب الإبدال، على أحد القولين، وعلى القول الآخر فظاهر.

فـــإن قلت: على القول الأول قد جاء بدل الغلط، قلت: كلامنا في الكلام الفصيح وبدل الغلط / 72، أ/ لا يجـــيء فـــيه البتّة، وليس غرض النحاة في إيراد بدل الغلط تعليم الغلط، بل الغلط وجه التدارك [إذا غلط غالط][1].

قوله: (وَالْمُبَرِّدُ)

المـــذهب المســـتقيم[2] أن [حاشـــا][3] حرف وليس بفعل بدليل أنه لا يقال حاشاني بنون الوقاية كما يقال دعاني، ولذا لزم الجر لزوم سوى إياه.

والمبـــرد ذهب إلى أنه فعل[4]، وجوز النصب، وحجته أنه قبِل التصرف بالحذف[5] في [قوله][6] ﴿حَاشَ للهِ﴾ [7]، وبالاشتقاق في قوله:-

[.........................]　　　　وَمَا أُحَاشي مِنَ الأَقْوامِ مِن أَحَدِ[8]

---

[1] / سقط من: أ، و:ج.

[2] / يقصـــد بالمذهب المستقيم المذهب البصري فهم يرون أن: حاشا، حرفا وقد اقتفى أثرهم في هذا الرأي، ودليلهم أنه لا يجوز دخول ما عليه، وقال سيبويه: " وأما حشا فليس باسم ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء. ينظر الكتاب2/349، والإنصاف1/280.

[3] / في: ب، و: ج رسمت [حاشى].

[4] / ذهـــب المبـــرد إلى أنّ حاشا تكون حرفا تارة وتكون فعلا تارة أخرى، حيث قال في مقتضبه " وما كان حرفا سوى إلا فحاشا وخلا، وما كان فعلا فحاشا، وخلا وإن وافقا لفظ الحروف ينظر المقتضب 4/391، وفي الإنصاف ينظر تعليق لمحققه ص1/379.

[5] / دليل المبرد على فِعليّة : حاشا.

[6] / في جميع النسخ [قولهم].

[7] / سورة يوسف / 51.

[8] / عجـــز بـــيت مـــن البســـيط من البسيط، وقائله النابغة الذبياني، وهو ص33، من قصيدة يمدح فيها النعمان بن المنذر، وهو بتمامه: ـــ وَلا أَرى فاعِلاً في الناسِ يُشبِهُهُ　　　وَلا أُحاشي مِنَ الأَقوامِ مِن أَحَدِ

[لأنـــه][1] وقـــع بينه وبين ما بعده من الاسم حرف الجر وهو اللام في﴿لِلهِ﴾ في: ﴿حَاشَ لِلهِ﴾، وحـــرف الجـــر[56، ب/ وضعه لإيقاع معنى الفعل على الاسم. كالباء في مررت بزيد، فلو كـــان حرفا لما قبل التصرف، ولما وقع بعده حرف جر. فالجواب عن الأول: أن الحذف لا يدل على أنه ليس بحرف كـــ:رُبَ، بالتخفيف في: رُبَّ بالتشديد.

والجـــواب عـــن الثاني: أن [أحاشي][2] لعله مأخوذ من لفظ حاشى كما أخذ بسمل من لفظ بسم الله، وبسم الله ليس بفعل فكذا هنا.

والجـــواب عـــن الـــثالث: أنا لانسلم أن اللام يتعلق بحاشى، وإنما هي زائدة كاللام في قوله تعالى: ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾ [3] والزيادة: للتعويض عما حذف من حاشى.

قوله: (بـــ:لاَ سِيَمَا)

وهو مركب من: لا، و: سي. والسي: المثل، وأصله سوي، قلبت واوه ياء [وأدغمت][4] لما عرفت[5].

و أمَّـــا إن كانت صِلة [مثلها][6] في﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾ [7] أي: فبرحمة، فالجرُّ لأن التقدير: ولا سيَّ يومٍ.

ولإن كانت موصولة فالرفع على أن المرفوع خبر مبتدأ محذوف وهو: هو، وكذا إن كانت موصولة على تقدير: ولاسيَّ الذي هو يوم، أو: ولا سي شيءٌ، هو يوم: جملة وقعت

والشـــاهد فـــيه قوله: ولا أحاشي، حيث جاء الفعل حاشا متصرفا مما جعل المبرد يستدل به على فعليته مخالفا بذلك جمهـــور البصـــريين، وهو من شواهد الأصول في النحو لابن السراج 289/1ـــ 309/2، والتخمير 466/1، وابن يعـــيش 85/2، والرضـــي على الكافية 124/2، والمغني 121/1، والهمع 283/2، والخزانة403/3، وشرح أبيات المغني 86/3، والدرر اللوامع 544/1.

[1]/ سقط من: أ.

[2] / في: ب [أحاشا].

[3] / سورة النمل / 74، وينظر البحر المحيط 266/8.

[4] / سقط من : أ.

[5] / قال الجوهري: " وقولهم لا سيما كلمة يستثنى بها، وهو سي ضُم إليه ما" ، ينظر الصحاح مادة [س، ي، ا] 6/ 23ـــ87.

[6] / في: ب [مثله].

[7] / سورة آل عمران /159.

صلة في الأول وصفة في الثاني[1].

قوله: (وَقَدْ رُوِيَ فِيه[2] النَّصْبُ)

الوجه الثالث في لا سيما النصب، وهو على قول من يجعل هذه الكلمة برمتها بمنزلة إلا، وتقدير هذا القول في بيت امرئ القيس معضّل؛ لأنه لا يقال: جاءني القوم وإلا زيدا، بإدخال الواو على كلمة الاستثناء، وقد دخلت هنا على: لا سيما، على أنا نقول: الاستثناء غيرُ مستقيم في البيت، وإن كان بغير [الواو][3]؛ لأن المراد تفضيل هذا اليوم على سائر الأيام الصالحة، ولو استثنى هذا اليوم كان المعنى أنه قد حضي بالأيام الصالحة كثيرا، وفاز فيهن بملاقاة [الحبائب][4] إلا يوم: دارةَ جلجل، فإنه غير صالح، والأمر على عكس هذا.

فالجواب عن الأول لا يَتَأَتَّبُ إلا بأن تُحمل الواو على أنها مقحمة؛ لأنها لا تتوسط بين العامل والمعمول، لا يقال: ضربت وزيدا، والواو تقحم عند بعضهم[5] وإن أباه البصريون، وعليه قول امرئ القيس في هذه القصيدة:-

---

[1] / هذا شرح للبيت الذي أورده الزمخشري، ولم يذكره الشارح في شرحه وهو:-

ألا رُبَّ يَومٍ لَكَ مِنهُنَّ صالحٌ وَلا سيَّما يَومٍ بِدارَةِ جُلجُلِ

والبيت من الطويل، وقائله امرؤ القيس وهو في ديوانه ص10.

والمعنى: يصف طيب يوم أن كان في هذا المكان ويقول ألا رب يوم حصل لك من النساء صالح لا مثل يوم كائن بداره جلجل . والشاهد فيه: قوله: يوم، حيث أتى به مرفوعا لأن المستثنى بلا سيما يجوز فيه النصب والرفع، ورواية الديوان الرفع، وهو من شواهد التخمير 467/1، وابن يعيش 86/2، واللسان مادة [س، و، ا] 445/6، وشرح أبيات المفصل 359/1، والمغني / 140، ـ313 ـ 421، والأشموني 411/1، والهمع 286/2، والخزانة 3 /444، وشرح أبيات المغني 216/3، والدرر 546/1.

[2] / الضمير في قوله: فيه، يعود على بيت امرئ القيس الذي استشهد به الشارح قبل قليل، حيث ورد بالنصب في قوله: يوما، فتصير : ولا سيما يومًا: بالنصب على الظرفية ـ تنظر الخزانة 444/3.

[3] / في:أ [واو] بدون ألف ولام.

[4] / في: ب [الحبيب].

[5] / يرى الكوفيون، وأبو الحسن الأخفش، والمبرد، وأبو القاسم برهان من البصريين، أن واو العطف تأتي زائدة أي مقحمة، ينظر الإنصاف 456/2.

فَلَمّا أَجَزنا ساحَةَ الحَيِّ وَاِنتَحى   بِنا بَطنُ خَبتٍ ذي حِقافٍ عَقَنقَلِ [1]

أي: لما جاوزنا ساحة الحي .... الجملة، صرنا إلى أرض مطمئنة بين حقاف أحاطت بتلك الأرض رمال منعقدة، والانتحاء: الاعتماد، وإسناد الانتحاء إلى البطن توسع، وهو في الحقيقة لامرئ القيس وحبيبته. والبطن: مكان مطمئن حولها أماكن مرتفعة، والخَبْتُ: أرض مطمئنة. والحِقفُ: رمل مشرف معوج، والعَقَنْقَلُ: رمل متعقِّد مُتَلبِّد من العَقْل وهو الشد. والواو في وانتحى مقحمة، وعند البصريين: هي للعطف وجواب لمَّا: مقدر، وهو: طابت حالنا، أو تمتعت بها، أو نحو ذلك[2]. وعلى مذهبهم التقصي عن [مضيق][3] هذا السؤال متعذر.

والجواب عن الثاني :أن الاستثناء بـ:لا سيما، يغاير الاستثناء بـ:إلا، فـ:إلا، لإخراج المستثنى من حكم ثبت لغيره كالمجيء الثابت لغير زيد في: جاءني القومُ إلا زيدا. ولا سيما: لإخراج المستثنى عن حكم ثبت لغيره، لكن بإثبات ما هو الأفضل له. تقول أكرمني القوم لا سيما زيد، والمعنى: أكرمني زيدٌ لا كإكرامهم، بل إكرامه أبلغ من إكرامهم، وهذا واضح، فلما تحقق في: لا سيما معنى الاستثناء صح أن ينصب به كما بـ:إلا.[وفي لفظ المصنف إشارة[4] إلى أن النصب قليل][5].

قوله: (جَارٍ عَلَى إعْرَابِهِ)

أي لا تأثير لـ:إلا في اللفظ؛ لأن الفعل مفرغ لما بعدها والعامل هو: [إلا][6] لاهو بتوسطها؛ لأنه عامل بنفسه فلا حاجة به إليها.

---

[1] / البيت من الطويل، وقائله: امرئ القيس وهو في ديوانه ص 15.

والمعنى: يخبر أنه لما عبر ساحة الحي أو القرية ن وانتحى أي أخذ به الطريق إلى بطن الوادي، عرضته حقف، وهو ما اعوج وثني من الرمال، وهذه الحقاف كالقفاف، أي مرتفعة أحيانا بحيث يصعب السير فيها.

والشاهد فيه قوله: وانتحى، حيث أتى بالواو زائدة مقحمة على رأي من قال بزيادتها.

وهو من شواهد الإنصاف 456/2، وشرح الرضي على الكافية 393/4، والخزانة 43/11.

[2] / ينظر الإنصاف 456/2 ــ 457.

[3] / في: ب [مذهب].

[4]/ وذلك بقوله (وقد روي فيه النصب) ينظر المفصل /98.

[5] / سقط من: ب، و: ج.

[6] / سقطت من جميع النسخ، والسياق لا يصح إلا بها.

والفرق بين هذا القسم وبين القسم الثاني من هذه الأقسام الخمسة: أن المستثنى هنالك من تام، وهــنا مــن نــاقص، والضابط: أن المستثنى منه إذا كان مذكورا فالمستثنى من تام نحو: ما جاءنــي أحــد إلا زيــد، فــ:الأحد مستثنى منه، وهو مذكور كما ترى، وإن لم يكن مذكورا فالمســتثنى مــن نــاقص نحو: ما جاءني إلا زيد، وما رأيت إلا زيدًا ، فالمستثنى منه ليس بمذكور، إذ لم يقل ما جاءني أحد إلا زيد،وما رأيت أحدا إلا زيدا.

قوله: (فِي أَحَدِ وَجْهَيْهِ)

يــريد بذلك وجه النصب في[قولك][1]: ما جاءني أحد إلا زيدًا، ووجه المشابهة ما ذكر فــي المــتن[2] مــن أن كلا من المنصوبين فضلة فقولك:/41، ج/ عَمْرا، في: ضربتُ عَمْرًا: فضلة كزيد في: ما جاءني أحدٌ إلا زيداً؛ لأنها قد جاءت بعد أخذ الفعل فاعله.

[حكم غير]

قوله: (لإِبْهَامِهِ)

إذا قلــت: خَلْــفَ زَيْــدٍ، لا ينتهــي بشــيء دون شيء إلى أقصى العالم، كما أنّ: غير زيد، لا ينتهي بشيء دون شيء إلى أقصى ما ينتهي به الخلق، فعلم أن بينهما شبها من حــيث الإبهــام. وغير المتعدي يتعدى إلى نحو: خلف، تقول: جُلس خلف زيد، فتعدي جلس إلــيه، وهــو لازم غير متعد، فيجوز أن يتعدى إلى: غير، مالا يتعدى إليه من الأفعال بدون واســطة، وإن امتنع في: جاءني إلا زيدا،جاءني زيدا بدون واسطة، وذلك نحو: جاءني القومُ غيرَ زيدٍ، وذهبوا غيرَ زيدٍ، الأول متعد لكن لا إلى غير، والثاني لازم.

قوله: (وَمَعْنَاهُ الْمُغَايَرَةُ وَخِلاَفُ الْمُمَاثَلَةِ)

اعلــم أنَّ غيــراً علــى وجوه، فإذا قلت: مررت برجل غيرك فالمعنى أنك مررت بالمخاطــب وبغيــره، أو مــررت بغيــر المخاطب ولم تمرر به، أو مررت برجل يخالف المخاطب في الأوصاف والأخلاق، فالمخالفة في الوجهين الأولين في الذات، وفي الثالث في الأوصاف والأخلاق، والمماثلة لا تتأتى إلا في الوجه الثالث؛ لأن الرجل لا يكون نفسَ غيره فــيوافقه في الذات /73، أ/ والأصل، وإنما الموافقةُ في الفرع كالأوصاف والأخلاق، ثم أنهم

---

[1] / سقط من: ب، و: ج.

[2] / ينظر المفصل ص 99.

لما وجدوا بينه وبين: إلا، مشابهة من حيث إنّ بعد كل واحد منهما مغاير لما قبلها أدخلوا كل واحد منهما على صاحبه، أي استعاروا غيراً؛ لمعنى الاستثناء؛ وأعربوه لكونه اسما متمكنا؛ وللزوم الانجرار لما بعده. واستعاروا إلا؛ لمعنى الوصفية؛ وأعربوا ما بعده لإبانة الإعراب بكــونه حــرفا. ثم إن وقوع غير موقع إلا كثير، ووقوع إلاَّ، موقع غير قليل، والفرق: أن غيرا اسم، و: إلا: حرف وتصرفهم في الأسماء أكثر من تصرفهم في الحروف.

قوله: (الرَّفْعُ صِفَةً لِــ:الْقَاعِدُونَ[1])

رُوي فــي﴿غَيْــرَ أُولِــي الضَّــرَرِ﴾ [2] الحــركات الــثلاث، الــرفع[3]على أنه صفة لــــ:القاعدون، أي لا يستوي القاعدون الأصحاء من المؤمنين والمجاهدون. والجر[4] على أنه صــفة للمؤمنــين، أي من المؤمنين الأصحاء والمجاهدون. والنصب[5] على الاستثناء أي لا يســتوي القاعــدون مــن المؤمنين والمجاهدون إلا أولى الضرر من القاعدين فهم يستوون بالمجاهدين.

قوله: (فِي التَّنْزِيلِ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا ءَالِهَةٌ﴾ [6])

امتنع في الآية الاستثناء، إذ لو حُمِلَتْ على الاستثناء فمعناها حينئذ: لو كانَ فيهما آلهة مســتثنى عــنهم الله لفســدتا، وهذا يقتضي أن لو كان فيهما غير مستثنى عنهم الله لم تفسد، ونعوذ بالله من هذا القول.

---

[1] / في قوله تعالى:﴿لا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرَ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ سورة النساء / 94.

[2] / سورة النساء /94.

[3] / الــرفع في: ﴿غَيْرُ﴾ قراءة ابن كثير وأبو عمرو وحمزة ويعقوب وعاصم على أنه صفة لــ: القاعدون كما ذكر الشارح، ينظر البحر المحيط 35/4، والنشر في القراءات العشر189/2، وطيبة النشر 217.

[4] / الجر في :﴿ غَيْرِ﴾ قراءة الأعمش وهو أبو محمد سليمان بن مهران الأسدي الكوفي، وابن حيوة وهو رجاء بن حيوة، على أنها صفة للمؤمنين كما قال الشارح، وهي قراءة غير متواترة، ينتظر الجامع لأحكام القرآن 343/5، والبحر المحيط 35/4.

[5] / النصب في: ﴿غَيْرَ﴾ قراءة نافع وابن عامر والكسائي وخلف، على الإستثناء كما قال الشارح، وهذه القراءة وقراءة الرفع قراءتان متواترتان، أما قراءة الجر فغير متواترة، ينظر البحر المحيط 35/4، والنشر 189/2، وطيبة النشر 217.

[6] / سورة الأنبياء /22.

قوله: (وَكُلُّ أَخٍ[1]...........   ....])

أراد: وكــلُّ أخٍ غيرُ الفرقدين [مفارقه][2] أخوه. حُذِف غير ووضع مكانه إلاّ، والفرق بــين جعــل إلاّ في البيت للوصف، وبين جعله للإستثناء: أنك لو جعلته للوصف لا يلزم أن يكون لهما أخ سواهما، ولو جعلته للإستثناء يلزم ذلك.

بــيانه أنك لو جعلته للوصف فالمعنى: كل أخ يفارقه أخوه ولا أدّعي في الفرقدين شيئا، كما تقــول: كلُّ رجلٍ غير زيد يلازمه صاحبه. والمعنى كل رجل يلازمه صاحبه ولا أدعي في زيد شيئا.

ولو جعلته للاستثناء فالمعنى: كل أخ يفارقه أخوه إلا الفرقدين، فهما لا يفارقهما أخوهما. كما تقول: كل رجل يلازمه صاحبه إلا زيدًا وعمرًا، والمعنى: إلا زيدًا وعمرًا فإنهما لا يلازمُهُمَا صــاحبهما، تقــدِّر أن لهما صاحبا، فكذا هنا لزمك أن تقدر لهما أخا، فظهر أن بين الوجهين فرقا بيِّنا.

قوله: (إِلاَّ تَابِعًا)

أي: لــيس لك أن تقول: جاءني إلا زيدٌ بمعنى: جاءني غيرُ زيد، ولا مررتُ إلا بزيدٍ بمعنــى: مــررت بغير زيدٍ، إذ لا أصل لــ:إلا في الصفة، وإنما هو دخيل فيها، فاشترط في اســتعماله فيها أن يكون تابعا لشيء في اللفظ ليظهر انحطاط رتبة الدخيل عن رتبة الأصيل، ولــذا امتنع ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا ءَالِهَةٌ إِلاَّ ٱللهُ﴾ [3]؛ لأن: إلا لما صار دخيلا في الصفة لم يكن فيه دلالة على حذف الموصوف بخلاف غير فهو أصيل فيها.

قوله: (وَشَبَّهَهُ سِيبَوَيْهِ بِــ:أَجْمَعُونَ[4])

أجمعــون: لفــظ تأكــيد لا يجــيء إلا بعد اسم تقع هي تأكيدا له، نحو: جاءني القوم أجمعون، ولو قلت: جاءني أجمعون من غير سَبْقِ ذِكرِ متبوعٍ لم يجز، فصار إلاَّ في الصفة كــ:أجمعون في التأكيد.

---

[1] / البيت من الوافر، وهو بتمامه:- وكُلِ أخٍ مفارقُه أخوه   لعمرُ أبيك إِلّا الفرقدان
وسبقت دراسته في المقدمة ص17.

[2] / في:أ [مفارقوه] والصحيح ما ورد في: ب، و: ج، لتناسبه مه السياق.

[3] / سورة الأنبياء /22.

[4] / ينظر الكتاب 334/2، حيث قال: (ونظير ذلك من كلام العرب أجمعون).

قوله: (فَتَحمِلُ البَدَلَ)

النكـــتة فـــي هـــذا أن: مِـــنْ، الاستغراقية، و:لا، التي لنفي الجنس لاتدخلان إلا في النكـــرات، نحو: هَلْ مِنْ رجل في الدار؟ وَلاَ رجلَ فيها. ولا يقال: هل من عبدِاللهِ في الدار؟ ولا زيـــد فيها، فلو حولت البدل على اللفظ، والبدل في حكم تكرير العامل كنت مدخلا إياهما في المعارف، وهذا ممتنع لامتناع دخول ما هو موضوع لاستغراق الجنس وما هو موضوع لنفـــي الجـــنس /57، ب/ على ما ليس بجنس فيلزم أن يُحْمل على المحلِّ ويرفع وينصب؛ لأن: أحـــد، فـــي: مـــا جاءنـــي مِن أحدٍ، مرفوع بالفاعلية، وفي ما رأيت من أحد منصوب بالمفعولية. وقيل في امتناع الحمل على اللفظ مع لا أن الحمل عليه مع لا يؤدي إلى تقدير لا بعـــد إلا؛ لأن البدل في حكم تكرير العامل، والعامل في الأول: لا، فوجب أن يكون كذلك في المبدل منه، فيلزم أن يلفظ بلا بعد إلا وهو ممتنع، ويلزم التناقض أيضا؛ لأن إلا للإثبات ولا للنفـــي، ولا أحد محله مرفوع بالابتداء[1]، فكأنك قلت: ما جاءني أحدٌ إلا عبد الله، وما رأيتُ أحـــداً إلا زيدا، ولا فيها أحدٌ إلا عمروٌ. فإن قلت: ما وجه إفادة: مِنْ الاستغراقية للاستغراق؟ قـــيل هو أنها تدخل ومعناها: من واحد إلى أقصى هذا الجنس، كذا قاله أبو سعيد السيرافي[2]، فلذا اختصت بالدخول على النكرة المنفية، وفي التنزيل:﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلاَّ اللهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ[3]﴾.

قوله: (لَيْسَ زَيْدٌ)

إنمـــا لـــم يَجُـــزْ غيرُ النصب؛ لأن ليس له معنيان، النفي والفعلية. بطل معنى النفي بـــــ:إلا، وبقـــي معنى الفعلية، فيجب النصب على تقدير: إلا كان شيئا، [وتقدير هذا الكلام][4] أنّ: ليس، إنما عملت لا لكونها للنفي بل لكونها فعلا فهي بمنزلة قولك: ما كان، ولو قلت: ما كان زيد شيئًا إلا شيئًا لاستقام؛ لأن العمل لكان، وتقدير: كان، بعد: إلا، مستقيم. فإن قلت: لِمَ

---

[1] / تبع الشارح رأي سيبويه وجرى على منواله في هذه المسألة، ينظر الكتاب 317/2.

[2] / هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، أبو سعيد، ولد سنة: 284هـــ، فبرع في النحو وعلم القرآن وقرا آتـــه واللغة والأدب والشعر والفقه والحساب وكان يدرسها جميعا، أخذ عن ابن دريد، والنحو عن ابن السراج، كان زاهـــدا ورعا، ولي القضاء ببغداد، ومن مصنفاته:- شرح أبيات سيبويه، وأخبار النحويين البصريين، والإقناع في النحو ولم يتمه، تنظر ترجمته في إنباه الرواة 1/ 313 ، والبغية 507/1، والأعلام 210/2.

وينظر قوله المنسوب إليه في الكتاب 315/2، حاشية رقم: 3.

[3] / سورة ص/64.

[4] / سقط من: أ.

لَــمْ يجز الجرُّ بالنظر إلى الباء في بشيء؟ قلت: لأنه جاء لتأكيد النفي، وقد بطل الأصل وهو النفي بـــ:إلا، فبطلان الفرع كان أحق وأولى، ولأنه لو جاز الجر للزم أن تكون الباء الداخلة علـــى خبـــر ليس داخلة في مقام الإثبات، وذلك ممتنع. وبَنُو لُبَيْنَى[1] قوم من بني أسد، وأمهم لُبَيْنَـــى،[2] يقـــول لهم: أنتم في ترك لومكم لهم واطرحكم أمرهم بمنزلة يد لا عضد لها، فكيف تصنع اليد إذا كانت عن عضدها.

قوله: (وَمَا زَيْدٌ)

لـــم يجز غير الرفع؛ لأن:ما، تعمل بمشابهة ليس في معنى النفي، فبدخول: إلا بطلت المشابهة؛ لامتناع تقدير: مابعد إلا؛ لأدائه إلى فساد المعنى، فعاد الكلام إلى الابتداء والخبر، فـــلا يجوز إلا الرفع، بخلاف ليس فإنها تعمل لا لأجل النفي، فالوجه الذي هي نافية فيه غير الوجه الذي هي عاملة فيه.

وإنشاد الإمام فصل القضاة يعقوب الجندي[3] فيه وهو من تلامذة المصنف:-

مَا تَابِعٌ لَمْ يَتَّبِعْ مَتْبُوعَهُ فِي لَفْظِهِ وَمَحَلِّهِ يَا ذَا الثَّبَتْ

مَاذَا بِعِلْمٍ غَيْرُ عِلْمٍ نَافِعِ بَالَغْتُ فِي إِتْقَانِهِ حَتَّى ثَبَتْ[4]

---

[1] / بدأ في شرح شاهد الزمخشري، وهو: أَبَني لُبَينى لَستُمُ بِيَدٍ إِلّا يَداً لَيسَت لَها عَضُدُ

وهو من الكامل، وقائله طرفة بن العبد، وهو في ديوانه ص45.

والمعنى: أنه شبههم في الضعف بيد لا عضد لها.

والشـــاهد فـــيه قوله: يدا، الثانية حيث نصبها لوقوعها بعد إلا بدلا من محل الجار والمجرور لتعذر حمله على لفظ المخفوض؛ لأن ما بعد إلا موجب، والباء مؤكد للنفي. وهو من شواهد الكتاب 317/2.

[2] / قـــال الخوارزمي في التخمير 478/1، أن بني لبينى هم قوم من بني أسد، أمهم لبينى من بني والبة بن الحارث بن علبة، وينظر شرح أبيات المفصل 367/1.

[3] /هـــو الإمام فضل القضاة أديب الملوك يعقوب بن شيرين الجَندي بفتح الجيم والنون، أبو إسماعيل، أفضل الفتيان فـــي عصـــره وأعقلهم وأذكاهم وأدهاهم، وكان كاتب سلطان خوار زم، وهو يكتب باللسانين العربي والفارسي وهو تلميذ الزمخشري، وقال عنه معلمه يمدحه: وهو ممن ربيت وخرجت وبلغت تلك الذروة وهو أوثق سهم من كنانتي، ولـــه شـــرح للمفصـــل كمـــا ذكر محقق التخمير 47/1، ينظر المقري التلمساني، أحمد ابن محمد ، كتاب: أزهار الرياض في أخبار القاضي عيّاض ص1842.

[4] / من الواضح أن هذين البيتين لقاضي القضاة يعقوب الجندي، فلما عرضها على الزمخشري قال له لقد جئت شيئا إدًا ، تنظر التخمير 480/1، فالبيت الأول من الكامل، أما الثاني فهو من الرجز، والشاهد فيه قوله: غيرُ بالرفع مع أن متبوعه مجرور وهو العلم.

فـــ:غير مرفوع، مع أن متبوعه وهو العلم الأول مجرور [أومنصوب][1].

قوله: (مَا أَتَانِي أَحَدٌ إلاَّ أَبُوكَ خَيْرٌ مِن زَيْدٍ)

تقديـــره: مـــا أتاني أحدٌ خيرٌ من زيدٍ إلا أبوك، فـــ:خيرٌ من زيدٍ، صفة لـــ:أحد، لا صفة لـــ:أبوك، وهو صورة تقديم المستثنى على صفة المستثنى منه،/74، أ/ فسيبويه اختار الـــرفع ترجيحا لجانب الموصوف؛[2] لأنه هو الأصل، وجعل تقديم المستثني على الصفة كلا تقديم. ومما يدل على صحة المذهب: أنه غير مستثنى مما تأخر عنه؛ لأن زيدا لم يخرج إلا مـــن الأحدين، وهو متقدم، و[خير][3] إنما جاء لبيان المراد بالأحدين، فيكون تقديمه وتأخيره بمنزلة، فلم يكن مستثنى مقدما فلا يجب النصب.

ووجـــه الـــوجه الثاني: أن الصفة مع الموصوف كشيء واحد، بدليل أنهما عبارتان عن ذات واحدة، فلما لم تتقدم الصفة على المستثنى جعل كأن الموصوف وهو المستثنى لم يتقدم عليه، بل تقدم المستثنى على المستثنى منه فيجب النصب.

قوله: (مَا أَتَانِي إلاَّ زَيْدٌ إلاَّ عَمْرًا)

معنى هذا: أنك إذا قلت: ما أتاني إلا زيدٌ فقد جعلت جميع الناس عدَوْا زيدًا تاركيك، فقـــولك: إلا عمرًا استثناءٌ من هو إلا الذين تركوك، فكان التقدير [لذلك][4] تركوني إلا عمرًا، فيلزم النصب[5]، والذي حداهم على هذا التقدير امتناع ارتفاعهما وانتصابهما.

أما ارتفاعهما: فلأنك لو قلت: ما أتاني إلا زيدٌ إلا عمرو برفعهما، فرفعهما إما للفاعلية وهو ممتـــنع؛ لأن الفعـــل الـــواحد لا يكون له فاعلان، وأما على أنه بدل من زيد، وفيه/42، ج/ فسادان.

---

[1] / سقط من: أ.

[2] / ينظر الكتاب 336/2.

[3] / في: أ [وخيرة].

[4] / في: أ [كذلك].

[5] / وجوب النصب هما لأن المستثنى لا يكون بدلا من المستثنى منه؛ لأنك لا تريد أن تخرج الأول من شيء تريد أن تدخل فيه الثاني، ينظر الكتاب 338/2.

أحدهما: بطلان الغرض؛ لأن المبدل منه في حكم الساقط، ولو أبدلت كان التقدير: ما أتاني إلا عمرو. والغرض إتيانهما، لا إتيان عمرو وحده.

والثانـــي: أن عمـــرا ليس زيدًا ولا بعضه، ولا مشتملا عليه، فالإبدال هنا يدخل في الغلـــط، وهو كاسمه غلط. وأما انتصابهما: فامتناع ذلك للزوم تعرِّي الفعل عن الفاعل، فلما امتـــنع الوجهان لزم الوجه الثالث، وهو أن يرفع أحدهما، وينصب الوجه الآخر وطريقُه ما بيّنا.

قوله: (مَنْصُوبَيْنِ)

لأن الفعل أخذ فاعله فنُصِبَ عمروٌ وبشرٌ لتقدمهما على المستثنى منه كقوله:-

[.........................]   وَمَالِيَ إلاَّ اللهَ غَيْرَكَ نَاصِرُ[1]

كأنـــه قال: ومالي إلا الله إلا إياك ناصر، وإذا قلت: ما أتاني إلا عمرا أحدٌ إلا بشرٌ لم يخل من أن تجعل بشرًا هو البدل، وعمرًا استثناء. أو تجعل عمرا بدلا ثم قدمتَه، ففي الأول يختار رفع بشر، ويكون قولك: إلا عَمْرًا استثناء من قولك: أحدٌ إلا بشرٌ، ويجوز نَصْبُ بشرا على الاستثناء.

وفي الثاني: ينصب بشرٌ على الاستثناء؛ لأن الذي كان يقع بدلا وهو عمرو، قد قدمته، وبشرٌ مستثني. وأما نصبُ عمروٍ فواضحٌ.

قوله: (مَا مَرَرتُ بِأَحَدٍ)

هذا من الاستثناء المُفرّغ باعتبار الصفات. والمراد بالمُفرّغ ما لم يكن المستثنى منه مذكـــورا فـــيه[2]، والتفـــريغ جار في الصفات أيضا، قال تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلاَّ لَهَا مُنذِرُونَ﴾ [3]. ولا فرق بين أن تكون الصفة بمفرد أو بجملة.

---

[1] / عجز بيت من الطويل، وقائله: الكميت، وهو في ديوانه في الموسوعة الشعرية، وهو بتمامه:-

وَمَالِيَ إِلاَّ اللهَ لاَ رَبَّ غَيْرَهُ   وَمَالِيَ إِلاَّ اللهَ غَيْرَكَ نَاصِرُ

والشاهد فيه قوله: الله، وغيرك، حيث جاء منصوبا؛ لأنه مستثنى متقدم، والتقدير: (ومالي ناصر إلا الله غيرك) فكأن الله بـــدلا من ناصر وغيرك منصوبا على الاستثناء فلما قدما لزما النصب جميعا؛ لأن البدل لا يقدم.وهو من شواهد الكتاب 339/2، وابن يعيش 93/2، والحلل في إصلاح الخلل /340.

[2] / ينظر شرح الرضي على الكافية 99/2.

[3] / سورة الشعراء /208.

فلك أن تقول: ما جاءني أحد إلا ظريف، وما جاءني أحدٌ إلا أبوه كريمٌ.

فـــإن قلـــت: معنـــى الاستثناء المفرغ نفي الحكم عن كلِّ ما عدا المستثنى، نحو: ما جاءنـــي إلا زيدٌ، ففيه نفي المجيء عن كلِّ واحد وإثباتُه لزيدٍ، ومثل هذا ممتنع في الصفات، فإنـــك إذا قلت: ما جاءني أحدٌ إلا راكبٌ مثلا، لم يستقم أن ينتفي عنه جميع صفاته، ألا ترى أن كـــونه عالما وحيّا وغير ذلك مما لا ينفك عنه من الصفات لا ينتفي عنه! قلت: معلوم أن جمـــيع صفاته لا يستقيم انتفاؤها، وإنما الغرض نفي ما يُضاد الصفة المذكورة بعد إلا، وإنما ساغ استعمال لفظ النفي والإثبات المفيد للحصر وإن لم يكن الغرض إفادة الحصر، لكون ما ذكرنا من الغرض معلوما، وإذ قد [عرفت أو][1] وقفت على هذا فاعلم أن قوله: زيدٌ خيرٌ منه [2] جملـــة من مبتدأ وخبر، وقعت صفة لـــ:أحد، وفي: منه: ضمير عائد إلى الأحد، وهي في موضع جرٍّ لوقوعها صفة للمجرور، ولا عمل لـــ:إلا في اللفظ، وعملها في المعنى، فإنها قد أبطلـــت النفي في المعنى، فخلص الكلام لمعنى الإيجاب، فصار المعنى: زيد خير من جميع مـــن مـــررت به. وإنما صارت إلا لغوا في اللفظ؛ لأن إلا يؤتى بها للمعاونة، ولا حاجة هنا إلى المعاونة؛ لأن الصفة والموصوف يَنصَبُّ عمل العامل عليهما انصِبَابَةً واحدة.

قوله: (وَقَدْ أَوْقَعَ)

هذا لِسُلوك طريقة الافتنان في الكلام، فكم من اسم وقع موقع الفعل! وكم من فعل وقع موقع الاسم! ولسلوك طريقة الاختصار أيضا، ففيه ذكر الإثبات وإرادة النفي، ومعنى نشدتك بـــالله: ســـألتك بالله. [ومعناه][3]: ما أطلب منك إلا فعلكَ. وفي القَسَم معنى الطلب، ومعنى ما أقسمت عليك إلا فعلت ما أطلب منك إلا فعلت. وقد أَلَمَّ بهذا الأسلوب عبدُ الله بن عباس[4] ـــ رضـــي الله تعالى عنه ـــ في قوله ـــ وقد دخل مجلسا غاصًّا بالأنصار فقاموا له تعظيما:

---

[1] / سقط من: أ.

[2] / أي في قول الزمخشري: "مامررت بأحد إلا زيد خير منه" ينظر المفصل ص 101.

[3] / في: ب، و: ج [ومحصوله].

[4] / سبقت ترجمته.

بالإيـــواء والنّصرة إلا جلستم[1]، أي: ما أطلب بحق هاتين الخصلتين إلا جلوسكم. وأراد قوله تعالى: ﴿ وَالذِينَ ءَاوَوْا وَّنَصَرُوا ﴾ [2] فذكّرَهم ما هم محصنون به.

قوله: (عَزَمْتُ عَلَيْكَ)

أي أقســـمت علـــيك وهـــو من أقسام الملوك،[3] و:لمّا، في: لمّا ضربت، بمعنى: إلا. والخطـــاب فـــي علـــيك: لأبـــي موسى الأشعري[4]، وكأن كاتبه فرّط فيما كتب إلى عمر بن الخطاب ــ رضي الله عنه ــ حيث عَنْون كتابه بقوله: [من أبو[5] موسى] الأشعري، فكتب إليه عمر رضي الله عنه إذا أتاك كتابي فاضربه سوطا واعزله عن عملك[6]، أي ما أطلب منك إلا ضربك كاتبك سوطا، وهذا القبيل من الاستثناء فيه تغييران:

أحدهما: الإيجاب بمعنى النفي.

والثاني : وقوع الفعل موقع الاسم.

[حذف المستثنى]

قوله: (لَيْسَ إلاَّ وَلَيْسَ غَيْرُ)

أي: لـــيس إلا هو إلا المذكورَ وغيرَ المذكور، ثم حذف المضاف إليه من: غير، مع إرادة معناه، فبني على الضم، وهذا الحذف إنما يتأتى إذا كانت: إلا و:غير بعد ليس. كذا قاله الســـيرافي[7]، وإنمـــا يكون ذلك عند قيام قرينة دالة على خصوصية المستثنى المحذوف، ولذا

---

[1] / ينظرا بن يعيش 95/2، البصائر والذخائر 25/2.

[2] / سورة الأنفال /73 ــ 75.

[3] / قال ابن يعيش " وقوله عزمت عليك من قسم الملوك، وكانوا يعظمون به عزائم الأمراء" ينظر 95/2.

[4] / هو عبد الله بن قيس بن حضار، أبو موسى الأشعري اليماني صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم، قدم عليه مسـلما مـــن الحبشة واستعمله الرسول صلى الله عليه وسلم على زبير وعدن، وولي الكوفة والبصرة لعمر، حفظ الكثيـــر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، توفي سنة: 44 هـــ، على الصحيح، تنظر ترجمته في العسقلاني، ابن حجـــر، كـــتاب: الإصـــابة في تمييز الصحابة، دار صادر، الطبعة الأولى 1328هـــ ص 359/12، رقم الترجمة 4898، والأعلام 254/4.

[5] / في جميع النسخ [من أبو موسى] وأثبتت صوابها.

[6] / ينظر الخصائص8/2، واليغموري، يوسف بن أحمد بن محمود، كتاب: نور القبس ص/ 3.

[7] /ينظر القول في الكتاب ص346/2حاشيةرقم/2 ، وتنظر حاشية السيرافي على الكتاب، مطبعة المثنى بغداد، 1/ 376.

امتـــنع جـــاءَ القومُ [ليس][1] إلا، وصحَّ ضربتُ زيدا ليس إلا؛ لانتفاء القرينة في الأول، وتحققهـــا فـــي الثاني؛ لأن المعنى ليس المضروب إلا زيدًا، وكذا: ليس غير، أي ليس المضروب غير زيد.

[1] / سقط من : أ .

فصل: الخبر والاسم في بابي كان وإن.

قوله: (**لَمَّا شَبَّهَ الْعَامِلَ فِي الْبَابَيْنِ**) الخ

لــم يذكر مرفوع كان في المشبهات بالفاعل عند قوله: وأما المبتدأ وخبره، وخبر إنّ وأخـواتها، ولا التـي لنفـي الجنس، واسم ما، و: لا المشبهتين بليس، فملحقات بالفاعل)[1]. وظاهـر كلامـه ههنا أن مرفوع كانَ مشبَّه بالفاعل، وتركُ ذِكْرِه عند/75، أ/ ذكر/58، ب/ المشـبهات بالفاعـل دليل على أنه عنده فاعل، فتحقق الاختلاف في قوله: فلعل قوله: (شبه العامل في البابين)الخ محمول على أنَّ: إنّ شُبِّهت بالفعل المتعدي باعتبار معمولها، وأن كان شُـبِّهت باعتـبار منصـوبها خاصةً، وأنَّ ما عمل فيه إنَّ وهو الاسم والخبر[2] شبه بالفاعل والمفعول، وأنَّ بعض ما عمل فيه كان وهو الخبر شبه بالمفعول، ويحتمل أن يكون اختار ثم مـذهب من يقول إن مرفوع كان فاعل، واختار هنا مذهب من يقول أنه مشبه بالفاعل[3]، لكن في الوجه الأول حُمِل كلامه المذكور هنا على خلاف ظاهره.

وفي الوجه الثاني: تحقق الاختلاف في قوله: والعلم عند الله تعالى.

قوله: (إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ)

فيه أربعة أوجه:

أحـدها: نصب الأول ورفع الثاني، وهو الأحسن؛ لأن كان الناقصة كثيرة الدور في كلامهم، فساغ إضمارهما؛ لأنها كالمذكورة، وقد دخل الفاء في: فخير، وهي تدخل في الجملة الاسمية إذا وقعت خبرا نحو: إنْ تأتني فأنت مُكْرِم.

والثاني: نصبهما، أي إنْ كان عمله خيرًا فجزاؤه يكون خيرا، أو فهو يُجْزى خيرا.

الـثالث: رفعهما، أي إن كان في عمله خير فجزاؤه خير، فــ:كان هنا إما التامة، أي: إنْ حدث، أو الناقصة.

---

[1]/ ينظر المفصل /37.

[2] / هذا مذهب البصريين، ينظر الإنصاف176/1 وما بعدها.

[3] /هذا مذهب البصريين، ينظر الإنصاف 821وما بعدها.

الـــرابع: [أو فهـــو يجزى خيرا][1] وهذا أردأ الأوجه؛ لأن رفع الأول إنما يكون بما ذكرنا من التقدير، وهو ضعيف لفظا ومعنى.

أما لفظاً: فلكثرة ما يقدر محذوف. وأما معنى: فلكون المعنى على الخصوص، وليس المعنى علـــى الخصـــوص، وإنمـــا المعنى على الإطلاق؛ لأن المراد إن كان عمله على الخصوص خيرا.

فـــإن قلت: أنا أُقَدِّر كان التامة على معنى إن حدث خيرٌ. قلت: تقديرها أيضا ضعيفٌ؛ لأنها قلـــيلة الاستعمال، وما قل استعماله ضعف حذفه، وما كثُر استعماله قوي حذفه، وفي تقديرها محذور آ خر، وهو الإخلال بالمعنى؛ لأنه يصير كأنه أجنبي عن الأول، والمعنى على تعلقه بـــه،.والـــتعلق فـــي تقدير الناقصة لا التامة، فلذا كان نصبُ الأول على تقدير الناقصة على الـــوجه الذي هو في الوجه الأول أحسن، وإنما ضعف نصب الثاني إذ فيما ذكرنا من التقدير كثـــرة ما يقدر محذوفا، وفي الرفع تقليله؛ لأن التقدير: فجزاؤه خيرٌ، ولو قدرت: إن كان في عملـــه خيـــر كان جزاؤه خيرا، يلزم منه حذف الفاء الثابتة في المسألة، وهو أيضا ضعيف، فعلم أن الوجه الأول هو الأحسن.

والـــوجه الـــرابع الأردأ، والـــوجه الثاني والثالث هما الواقعان بين منزلتي الأحسن والأردأ؛ لاشتمال كل منهما على ما في الأحسن، وعلى ما في الأردأ.

ولـــم يذكـــر المصنف الوجه الرابع؛ لأنه ذكر جواز نصبها ورفعها، ويلزم من جواز نصبها ورفعها جواز رفع الأول و نصب الثاني، ويجوز أن يكون ترك ذكره لكونه[هو][2] الأردأ.

قوله: (قَدْ قِيلَ[3][............ ....])

---

[1] / سقط من: أ.

[2] / سقط من: أ.

[3] / مطلع بيت من البسيط، وقائله: النعمان بن المنذر، وهو بتمامه:-

قَدْ قِيلَ ذَلِكَ إِنْ حقًّا وَإِنْ كَذِبًا   فَمَا اعتِذَارُكَ عَنْ شَيْءٍ إِذَا قِيلاَ

والمعنـــى يتمثل في مناسبة هذا البيت حيث كانت بين النعمان والربيع بن زياد العبسي قربة، فكان النعمان يستضيف الـــربيع ويـــؤاكله فســـمع ذات يـــوم أنه أبرص، وكان العرب يتطيرون من البرص فطرده عن مجلسه وقال له :

شَرِّدْ بِرَحْلِكَ عَنِّي حَيْثُ شِئْتَ وَلاَ   تُكْثِرْ عَلَيَّ وَدَعْ عَنْكَ الأَقَاوِيلاَ

نصب كذبا وحقا بإضمار كان، وتمامه:-

[.........................]   فَمَا اعتِذَارُكَ عَنْ شَيْءٍ إِذَا قِيلاَ

وســـبب هذا الشعر أن الربيع بن زياد العبسي كان نديم النعمان بن المنذر فوفدت بنو عامــر إلـــى النعمان وأقاموا عنده لبعض حوائجهم ، وكان الربيع يقع [فيهم][1] ويحقرهم عند الملك، وكان لبيد يومئذ غلاما قد أخذوه معهم ، فأخذت بنو عامر لبيدا معهم في بعض الأيام ودخلوا على النعمان فزُجر لبيد بالربيع وقال يخاطب الملك:-

مَهلاً ــ أَبَيتَ اللَعنَ ــ لا تَأكُل مَعَه   إِنَّ اِستَهُ مِن بَرَصٍ مُلَمَّعَه

وَإِنَّـــهُ يُدخِـــلُ فيـــها إِصبَعَـــه   يُدخِلُها حَتّى يُواري أَشجَعَه

كَأَنَّما يَطلُبُ شَيئاً ضَيَّعَه[2]

فترك النعمان مؤاكلته وقال له: عد إلى قومك ولك عندي ما تريد من الحوائج، فمضى الربيع إلى قبة وتجرد وأحضر شاهد بدنه وأنه ليس فيه سوء فأخبروا النعمان بذلك فقال له:-

قَدْ قِيلَ ذَلِكَ[..................   ....])

أي: إنـــك أبرص،أي إن كان الذي قيل حقا وإن كان كذبا، فما اعتذارك منه وأنت لا يمكنك أن تمنع الناس من الحديث، ولا تضبطه بعد انتشاره فلا ينفعك الاعتذار.

قوله: (وَمِنْهُ أَمَّا أَنْتَ)

أصل الكلام: لأن كنت منطلقا حذف الجار؛ لأنه يحذف كثيرا مع أنْ، و: أنَّ /43، ج/ ثم حذفُ: كان، للاختصار وضمّت ما، وهي للتأكيد إلى أنْ لتكون عِوَضا من ذهاب الفعل

فقال له الربيع هذا كذب، فقال له وإن كان كذبا فقد انتشر خبره فلا تستطيع أن تمحوه من عقول الناس، ولا يستطيع اعتذارك أن يمحوه من عقولهم.

والشاهد فيه قوله : حقا وكذبا) حيث يجوز فيها الرفع والنصب، الرفع على تقدير إن وقع حق، والنصب على تقدير إن كان، وهو من شواهد الكتاب 260/1، وأمالي الشجري 341/1ــ 347/2، وهو في التخمير 489/1، وابن يعيش 96/2ــ 97، وشرح أبيات المفصل 368/1، والمغني /61، والهمع 440/1، والأشموني 1/ 196، والخزانة 10/4، وشرح أبيات المغني 8/2، والدرر 247/1.

[1] / في : ب [فيه] .

[2] / تنظر القصة مفصلة والرجز مشروحا في الخزانة 577/9 .

كالهــاء فــي الزنادقة، وأدغمت النون في الميم وانقلب الضمير المتصل في: كنت، منفصلا فصار إلى: أما أنت منطلقا انطلقت.

فإن قلت: هذا تقدير فيه استبعاد؛ لأن فيه تغيرات شتى، قلت: نعم غير أنه قريب بالنظر إلى مــا يلــزم لــو لم يرجع إلى هذا التقدير الذي ذكرنا وهو الخروج عن قياس كلامهم بلزوم اســتعمال تــركيب غيــر مستقيم إعرابه، فارتكاب مستبعد أجدرُ من ارتكاب ما يؤدي إلى الخروج عن قاعدتهم المعلومة.

قوله: (أبا خراشة[1]............ ....])

تمامه:- [........................] فَإِنَّ قَومِيَ لَم تَأكُلهُمُ الضَبُعُ

الفاء في: فإنَّ [للتعليل][2] لم أذل المقدر.

والمعنــى: لكــونك ذا نفر لم أذل، وقوله لم تأكلهم الضبع أي السَّنَة المُجْدبة، شُبِّهت السنة المجدبةُ في إهلاكها الناس [بعيث][3] الضبع.

وفي أمثالهم: أفسد من ضبع[4].

---

[1] / مطلع صدر بيت من البسيط، وقائله العباس بن مر داس، وهو في ديوانه، تحقيق: د/ يحي الجبوري ص 106 ، وهو بتمامه:-

أبا خُراشَةَ أمّا أنتَ ذا نَفَرٍ فَإِنَّ قَومِيَ لَم تَأكُلهُمُ الضَبُعُ

والمعنى: يخاطب الشاعر أبا خراشة ويقول له إن كنت معتزا ومفتخرا بقومك بأنهم كثيرون وأقوياء فإن قومي أيضا أقــوياء فلم ينهكهم سنون قحط ولم تضعف هممهم أيام حرب، ولم يضعفوا لقطع الصحراء، فلا يستهن بهم فإنهم لم تأكلهم الضباع وتفنيهم.

والشاهد فيه حذف كان وتعويض ما عنها وإدغامها في أن.

وهــو مــن شــواهد الكتاب 293/1، وأمالي ابن الشجري 34/1، والخصائص 381/2، والإنصاف 71/1 ،وشرح شواهد الإيضاح لابن بري 479، وهو في التخمير 491/1 ــ493، وأمالي ابن الحاجب411/1 ــ442، واللسان مادة [خ، ر، ش] 61/4ـــ ومادة [ض، ب، ع]، وشرح أبيات المفصل 373/1، والمغني 44/1ــ437ــ694، وشرح قطر الندى /140، والأشموني 198/1، والهمع 443/1، والخزانة 13/4، وشرح أبيات المغني 173/1، والدرر 1/ 253.

[2] / في: أ [للعطف على].

[3] / سقط من: ب، و: ج.

[4] / ينظر مجمع الأمثال للميداني 84/2، والمستقصى 271/1.

قوله: (إِمَّا أَقَمْتَ[1][.........   ....])

التقدير: ولأن كنت مرتحلا حفظت، و:فالله يكلأ، يدل على حُفظت.

والمعنـــى: أنْ أقمتَ حفظك، ولكونك مرتحلا أيضا حفظك الله، وكسر همزة إما الأولى واجب؛ لأنها للشرط، ودخول: ما على إنْ فيها كدخولها في نحو: إمَّا تُكْرمني [أكرمْك][2]، وكذا فتح همزة أَمَّا) من وأمَّا أنْت؛ لأنه مثل قولك: أَمَّا أنْت منطلقًا، وقد تقدم ذكره.

---

[1] / مطلع صدر بيت من البسيط، ولم يعرف قائله، وهو بتمامه:-

إِمَّا أَقَمْتَ وَإِمَّا أَنْتَ مُرْتَحِلاً   فَاللهُ يَكْلأُ مَا تَأْتِي وَمَا تَذَرُ

والمعنى: أي يحفظك مقيما ومرتحلا في الحل والسفر حيا وميتا، وفي جميع أمورك التي تأتي بها وتدركها.

والشاهد فيه: حذف كان بعد: أن المصدرية في قوله: أنت مرتحلا، والتقدير: لأن كنت مرتحلا.

وهـــو من شواهد التخمير 494/1، وابن يعيش 98/2 ــ 99، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب 383/1، وأمالي ابن الحاجب 410/1ـــ 411، واللسان مادة [أ، م، ا]199/1، والمغني 36/1، وشرح أبياته 179/1، والخزانة 19/4.

[2] / في: أ [أكرمه].

فصل: المنصوب بلا التي لنفي الجنس

قوله: (الْمَنْصُوبُ بِلاَ التِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ)

[قــد ذكــرنا][1] قبل أن المراد بنفي الجنس ما هو فلا عليك أن تتذكره[2]، والمصنف لم يذكر ما يقع به التمييز للمنصوب بـــ:لا، وكان الأولى أن يقال: هو المسند إليه بعد دخول لا نكــرة يلــيها مضافا أو مشبها بالمضاف، وإنما لم يذكره استغناء بما ذكر في أثناء مسائل هذا الباب.

قوله: (لاَ غُلاَمَ رَجُلٍ)

المضاف في هذا الباب مشروط فيه أن يكون مضافا إلى نكرة؛ لأن المراد العموم واستغراق الجنس، ولا ذلك إلا بكون /76، أ/ المضاف إليه منكورا.

والحــركة فـــي [الغـــلام][3] للإعراب بمنزلتها في رأيتُ غلامَ رجلٍ، إذ لو كانت الحركة فيه [بنائـــية][4] لما نُوِّن المضارع للمضاف في نحو: لا خيراً منه قائمٌ هنا، كما لا ينون المفرد في لا غـــلامَ فـــي الدار، وإنما امتنع بناء المضاف مع لا لما فيه من جعل ثلاثة أشياء وهي: لا، والمضـــاف، والمضاف إليه، شيئا واحدا، ولو لم تكن الإضافة معاقبة للتنوين لنون المضاف. ولا يلــزم من تعري الاسم من التنوين كونه مبنيا. ألا ترى إلى أنهم أجمعوا على أن حركة المضاف في: ياغلامَ رجلٍ إعرابية، ولا تنوين فيه، وإنما لم ينتصب إلا إذا كان مضافا؛ لأنه إذا كان مفردا تضمَّن معنى الحرف فيلزم بناؤه.

---

[1] / سقط من: أ.

[2] / ذكــر الشـــارح في الفصل الرابع (خبر لا التي لنفي الجنس) وقال" اعلم أن نحو رجل يشتمل على الجنس كله بطريق البدل، وذلك أنك تقول جاءني رجل فيصلح لكل واحد من الأمة ولا يكون أكثر من واحد ....إلى أن يقول بحيث لا يجوز نحو : لا رجل في الدار بل رجلان، وهذا معنى قوله لنفي الجنس"، ينظر الفصل الرابع ص 358، وهو يريد أن يوضح أن لا التي لنفي الجنس تقيد نفي وقوع الشيء المتكلم عليه من جنس المتكلم عنه مثل لا رجل في الدار أي لا يوجد جنس الرجال في الدار لا مفردا ولا مثنى ولا جمع.

[3] /في: أ [الكلام].

[4] / في: أ [بنا] وسقط الجزء الأخير من الكلمة.

قوله: (فَإِذَا كَانَ مُفْرَدًا)

بَنَــي [المفــرد][1] [المنفــي][2] فــي نحــو: لا رَجُــلَ أفضلُ منك، لتضمنه معنى مِنْ الاســتغراقية، وقــد سبق أنّ إفادة مِنْ الاستغراقية الاستغراق لأنها تدخل لابتداء الجنس إلى انتهائه. فقولك: هلْ مِنْ رجُلٍ؟ تقديره: هل من واحد من هذا الجنس إلى أقصاه؟ إلا أنه اكتفى بذكــر مِــنْ عن ذِكْر: إلى[لا][3] لدلالة إحدى الغايتين على الأخرى، وإنما قلنا يتضمن المفرد معنــى مِــنْ الاستغراقية لأن قولهم: لا رجلَ في الدار أبلغ في النفي من: لا رجلٌ في الدار، [بالــرفع، ومِــن: ليس رجل في الدار][4]، ولا يمكن تقدير ما يكون به كذلك إلا بحرف مؤكد مثبت للإستغراق، وذلك الحرف هو: من، فوجب تقديرها.

فــإن قلت: لِمَ لَمْ يُستفذ معنى الاستغراق من حرف النفي؟ قلت: لو كانت لا مفيدة للاستغراق لــذاتها لمــا جاز قولهم: لا رجل في الدار بل رجلان، طريقة أخرى في بناء المفرد أنّ: لا، معناها النفي، والنفي كالاستفهام في أنهما يتشبَّثان بمضمون الجملة لا بالاسم وحده.

ألا تــرى أنك إذا قلت: هل خرج زيد ؟ فاستفهامك عن التباس خروج زيد في زمان ماض بزيد؛ لأنك لم تجهل الخروج في زمان ماض حادثا على الإطلاق، ولم تجهل أيضا زيدا، بل جهلت التباس الخروج به، فعلم أنّ الاستفهام مُتَشبِّث بمضمون الجملة.

وإذا تقرر هذا في الاستفهام فالنفي شبيه في هذا الحكم، فإنك إذا قلت: ماخرج [زيد][5] فالنفي مُتشــبِّث بمضمون الجملة، إذ من المعلوم أنك لم تقصد بذلك نفي جنس الخروج الحادث في زمن ماض، ولئن قَصدتَهُ لَتُكَذَّبَنَّ في ذلك؛ لامتناع تصور هذا النفي، ولم تقصد نفي زيد /59، ب/ أيضــا بــل قصدت نفي التباس الخروج به، فعلم أن النفي بمنزلة الاستفهام في تشبثها بمضمون الجملة.

و: لا، فــي: لا رجل، في: قولنا: لا رجل أفضل منك، يفيد النفي الذي من شأنه أن يتشبث بالاسم المنفي، لا بمضمون الجملة، وهو النفي على معنى الاستغراق؛ لأنه غيرُ مُتصَوَّرٍ في

---

1 / سقط من: أ.

2 / سقط من: ج.

3 / سقطت من جميع النسخ، وأرى أن السياق يقتضيها.

4 / سقط من: أ.

5 / سقط من: أ.

غيـر الاسـم المنفـي في الجملة، وهي إفادتها هذا المعنى كـ:لام التعريف، فإن اللام تفيد التعـريف فـي نفـس الرجل في قولك: خرج الرجل، ولما خُصَّت [لا][1] في هذا المقام بحكم أحبُّوا أن يُنَصِّبُوا للاختصاص دليل؛ا لتنفصل هذه الحالة من سائر حالاتها التي لم تتنزل فيها منـزلة حرف واحد يُحْدث في الاسم وحده معنى فبنوا الاسم المنفي؛ لأن هذا الحكم مما يدل على فرط امتزاج الحرف بالاسم. والحرفُ المحدِث [لِمعنى][2] في نفس الاسم، شأنُه أن يتنزل منـزلة حـرف مـن حـروفه، ألا تـرى إلى وقوع اللام في بـ:الرجل فاصلة بين العامل والمعمـول، وجعل فصلها كلا فصل، كما في جزء الكلمة. [فإن الراء في بـ:رجل لم تُجعل فاصـلة].[3] فـإن قلت: فليُبنَ نحو الرجل؛ لأن اللام نازلة منزلة الجزء من الاسم، فناسب أن يُبْنـى ليكون البناء دالا على فرط امتزاج الحرف بالاسم، قلت: البناء للمميز، ولا حاجة هنا إلـى المميز؛ لأنه ليس حالة تزول فيها عن صفة الامتزاج بالاسم فيحتاج إلى نصب الدليل لامتـزاجها بـه بخلاف: لا، فإنها تفيد تارة نفي المتشبث بمضمون الجملة لا غير، وأخرى تقيده وتفيد النفي المتعلق بالاسم أيضا، على ما سبق إليك فيما سبق آنفا.

فإن قلت: فلم اختيرت الفتحة للبناء؟

قلـت: لأن: لا، استحقت النصب في الأصل؛ لكونها محمولة على إنَّ، فلما وجب البناءُ بني الاسم المنفي على الحركة المستحقة دون الأجنبية رعاية لجانب الأصل من وجه.

قوله: (لاَ نَسَبَ[4][................ ....])

---

[1] / في: أ [إلا]وما أثبته أنسب للسياق.

[2] / في: أ [المعنى].

[3] / سقط من: أ.

[4] / البيت من السريع، واختلف في قائله، فقيل هو لأنس بن العباس بن مر داس السليمي في الكتاب 285/2، وابن يعيش 101/2، واللسان مادة [ع، ت، ق] 38/9 ـ ومادة [ق، م، ر] 300/11، نقلا عن ابن بري والعيني، وهو لابن حمام الأزدي في المختلف والمؤتلف /127، وف التخمير لابن عامر السليمي 500/1، وهو بتمامه:- لاَ نَسَبَ الْيَوْمَ وَلاَ خُلَّةُ اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ

والمعنـى: أنه لا فائدة من ذكر أواصر القربى بيننا لإطفاء حميتنا ورغبتنا في قتالكم فلا تنفع اليوم نسبة ولا قربة فقد استوى الأمر واتسع الخرق على الراقع أي أن الثوب الذي يخرق خرقا كبيرا يتعب راقعه ولا فائدة من عمله فيه فكذا نحن.

والمناسبة ما ذكره الشارح.

تمامه:-[.........................] اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ

وفـــي بعض النسخ: إتَّسَعَ الْفَتْقُ عَلَى الرَّاتِقِ، زعم بعض الرواة أن النُّعمان بن المنذر بعــث جيشــا إلـــى بنـــي سُــليم لشيء كان وجد عليهم من أجله، فمر الجيش على غطفان فاستجاشوهم على بني سليم فهزمت بنو سليم الجيشَ، ومتّ غطفان إلى بني سُليم بالرحم التي بينهم، فقال أبو عامر قصيدته التي منها قوله:-

لاَ نَسَبَ الْيَوْمَ وَلاَ خُلَّةً اتَّسَعَ الْفَتْقُ عَلَى الرَّاتِقِ

لاَ صُلْحَ بَيْنِي فَاعْلَمُوهُ وَلاَ بَيْنَكُمْ مَا حَمَلَتْ عَاتِقِي

سَيْفِي وَمَا كُنَّا بِنَجْدٍ وما قَرْقَرَ قَمَرُ الْوَادِ بِالشَّاهِقِ[1]

يــريد أنهم أعانوا جيش الملك علينا، ولم يرعوا ما بيننا وبينهم من النسب والصداقة، فــنحن أيضـــا لا نرعى لهم، وقد تفاقم ما بيننا وبينهم فلا يرجى صلاحه، فهو كالفتق الواسع يتعب من يريد أن يرتقه، فلا صلح بيننا أبدا.

قوله: (فَعَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ)

هــذا الكـــلام غيــر مستقيم؛ لأن: لا نسب، و: لا خلة، مثل قولهم: لا حول ولا قوة، وهناك لم تضمر فعل، فكذا هنا بخلاف قوله: ألا رجلا، فإنه لا يمكن جعله من باب: لا حول ولا قوة، لعدم التكرير فيه، فلذا حملوه على إضمار فعل، واستقام ذلك منهم.

قولهم: (أَلاَ[2][................. ....])

والشاهد فيه قوله: خلة، حيث نصب بفعل مقدر تقديره: (لا أرى خلة).

وهــو من شواهد الكتاب 285/2ـ 309، والكامل، ولا شاهد فيه في الكامل لأنه أورده برفع: خلة، والأصول لابن السـرج 403/1، وهــو فــي التخميــر 500/1، وابن يعيش 101/2، والإيضاح لبن الحاجب384/1، وأمالي ابن الحاجب 412/1، وشرح أبيات المفصل 378/1 والمغني 266/1 ـ600 ، والأشموني 261/1 وشرح أبيات المغنى 343/4.

[1] / ينظر القصة في الإنصاف388/1.

[2] / مطلع بيت من الوافر، وقائله: عمر بن قعاس، أو: فنعاس المرادي المدجحي.

وهو بتمامه:- أَلاَ رَجُلاً جَزَاهُ اللهُ خَيْرًا يَدُلُّ عَلَى مُحَصَّلَةٍ تَبِيتُ

والمعنـــى: يقــول: دلونـــي علـــى رجــل مــن صـــفاته أنــه يدلنـــي على امرأة تروق لي وتعينني على حياتي.

والشاهد فيه قوله: رجلا، حيث جاء منصوبا بفعل مقدر تقديره: (ألا ترونني رجلا).

تمامه:- [......................]   يَدُلُّ عَلَى مُحَصِّلَةٍ تَبِيتُ

المحصلة بالصاد المهملة المكسورة المرأة التي تحصل تراب المعدن[1].

تبيتُ: أي تُبَيِّنُ، إنما أضمر الفعل لقيام الدليل على تقديره؛ لأن قوله: إلا رجلا تضمن معنى الفعل، وهو التمني، والدليل على هذا تسميتهم تلك المرأة المتمنية لقولها:-

ألا سبيلَ إلى خمرٍ فأشربها   أم لا سبيلَ إلى نصر بن حجّاجِ [2]

ولأن الهمزة في: ألا، للاستفهام وهو مستدع للفعل.

قوله: (نَوَّنَ مُضْطَرًّا)

قال المصنف هذا الاضطرار على مذهبه كالاضطرار الذي في قوله:- /77، أ/

سَلامُ اللَّهِ يا مَطَرٌ عَلَيها[3]   [......................]

قوله: (وَحَقُّهُ أَنْ يَكُونَ نَكِرَةً)

لأن النفي فيه شمول، ولا يحصل شمول [المنفي][4] إلا بدخولها على المنكور، أما: ما، فلذات النفي فلذا عمَّت بدخولها المعرفة والنكرة.

وهو من شواهد الكتاب 308/2، ونوادر أبي زيد الأنصاري /256.

[1] / ينظر اللسان مادة [ح، ص، ل] 208/3، والخزانة 45/3.

[2] / البيت من البسيط ، وقائلته فريعة بنت همام الزلفاء، شاعرة إسلامية، لها شعر في ذم عمر بن الخطاب فلما وصل شعرها إليه خافت فأرسلت إليه شعرا فيه اعتذار، وهذه من قصيدة قصيرة من ستة أبيات مطلعها:-

يا لَيت شعريَ عَن نفسي أزاهقةٌ   منّي ولَم أقضِ ما فيها من الحاجِ

والمعنى أنها تتمنى لنفسها قرينا وزوجا بمواصفات ذكرتها في بقية أبيات القصيدة.

والشاهد في قولها: سبيل، حيث جاء منصوبا بفعل مقدر تقديره: أجد سبيلا، على التمني، ولهذا سمت بالمتمنية.

وهو من شواهد: سر صناعة الإعراب 242/1،شرح شواهد الإيضاح لابن بري527.

[3] / صدر بيت من الوافر، وقائله: الأحوص، ومنا سبته أن الأحوص كان يعشق امرأة فتزوجها رجل اسمه مطر فهجاه بهذه القصيدة، وهو بتمامه:-

سَلامُ اللَّهِ يا مَطَرٌ عَلَيها   ولَيسَ عَلَيكَ يا مَطَرُ السَلامُ

والشاهد فيه: تنوين مطر، في الأول للضرورة .

وهو من شواهد : الكتاب 202/2، وأمالي ابن الشجري431/1، والإنصاف311/1.

[4] / سقط من: أ.

والـــوجه الثانـــي لوجوب التنكير: أن الغرض بـــ: لا: نفي الجنس، فلو عُرِّف لم يُعَرَّف إلا تعريفَ جِنسٍ، وكما يحصل ذلك بالمعرفة [كذلك][1] يحصل بالنكرة، فيقع التعريف ضائعا.

قوله: (لاَ هَيْثَمَ[2][............... ....])

أي لا مـــثل هيثم. ومثل: إذا أضيف إلى معرفة فإنه نكرة لما سنقرره بعد إن شاء الله تعالى.

وهيثم: اسم راع[3] حَسَنُ الرعية، وقيل اسم حادٍ[4]، وبعده:-

[........................] وَلاَ فَتَى مِثْلَ ابنِ خَيْبَرِيّ

قوله: (وَقَوْلُ ابْنُ الزَّبِيْرِ[5])

هو بفتح الزاي يهجو ابنَ الزُّبير /45، ج/ عبدَ الله[6]، وقد سأله فلم يعطه،

(وأبو خُبَيْبٍ) كنية عبد الله[7]، والنكد: قلة الخير[8].

---

[1] / في: ب [وقد].

[2] / مطلع صدر بيت من الرجز، وقائله بعض بني دبير، وقيل أحد أبيات سيبويه الخمسين، وهو بتمامه:-

لاَ هَيْثَمَ الليْلَ لِلْمُطِيِّ وَلاَ فَتَى مِثْلَ ابنِ خَيْبَرِيّ

والمعنى:لا مثل هذا الرجل الذي اسمه هيثم الليلة يرعى الإبل مثل رعيه، وفيه تحسر على غيابه ومدح له. والشاهد فيه قوله: هيثم، حيث جاء منصوبا لأنه اسم لا النافية للجنس، وهو اسم علم، فهو مؤول كما ذكر الشارح. وهو من شواهد الكتاب296/2، والمقتضب362/4، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ص105.

[3] /هو هيثم بن الأشر، وكان مشهورا بين العرب بحسن الصوت في حدائه الإبل، تنظر الخزانة 58/4.

[4] / أي يجيد الحداء للمطي، ينظر ابن يعيش103/2، والإيضاح في شرح المفصل386/1.

[5] /هـــو عبد الله بن الزَّ بير بن الأشيم بن الأعشى الأسدي، شاعر كوفي أموي، توفي سنة: 75هـــ، تنظر ترجمته في الأغاني5088/14، والخزانة264/2، والأعلام87/4.

[6] / هـــو: عـــبد الله بن الزُبير بن العوّام بضم الزاي، وهو ابن العوام القدسي الأسدي من: 1ــ 83هــ، وهو أول مولـــود ولـــد فـــي الإسلام بعد الهجرة، كان خطيبا وفارسا شجاعا بويع بالخلافة سنة: 64 هـــ، بعد موت يزيد بن معاويـــة، وقـــتل في مكة على يد الحجاج، تنظر ترجمته في الكامل لابن الأثير 348/4ـــ 361، والإصابة 89/4، والخزانة64/4، والأعلام87/4.

[7] / كنية عبد الله بن الزُبير بن العوّام بضم الزاي.

[8] / شرع في شرح بيت أورده الزمخشري من الوافر، وقائله:عبد الله بن الزَّبير الأسدي، والبيت بتمامه:- أرى الحاجاتِ عند أَبي خُبَيبٍ نَكِدنَ وَلا أُمَيَّةَ في البِلادِ

ولا أُمَيَّة: ولا مِثل أُمَيَّة[1].

قوله: (وَقَضِيَّةٌ وَلاَ أبا حَسَنٍ لَهَا[2])

يـــريد عليا ـــ رضي الله عنه ـــ وقيل، هذا قولُ الصحابة ـــ رضي الله عنهم ـــ كانوا يقولونه عند القضاء، ومعناه: أنحكم نحن وليس علي ـــ رضي الله عنه ـــ حاضرا فيه؟ [وقد][3] قيل: من قال ولا أبا حسن لها، فكأنه قال: لا عالم لها؛ لأنه كان معروفا بالعلم، والرجل إذا كان مشهورا بصفة كان اسمه صفة بمنزلة الجنس الدال على ذلك المعنى، ألا ترى أنه يقال: فـــلام حـــاتم، أي: جـــواد لكـــون حاتم مشهورا بالجود، وهذا هو الوجه الثاني في نحو هذه المسائل، يؤيد هذا الوجه قولهم: لكلِّ فرعونٍ موسى، أي لكل جبار قاهر.

قوله: (فَمِثْلُ لاَ مِثْلَ)

لأن السِّيَّ بمعنى المثل.

قوله: (لاَ أَبَ لَكَ)

المنفـــي مفـــرد نكـــرة، فيبنى على الفتح لما قدمنا، وإنما أورد هذا وإن كان معلوما بالقياس على ما تقدم لأجل اللغة التي سيذكرها بعد؛ لكونها على خلاف القياس، وهي: لا أبا لك. فإن قلت: لِمَ لَمْ تقل إن: لا أب لك مضارع للمضاف بمنزلة: لا خيرا منه قائم هنا؛ لتعلق اللام به كما تعلق [فيه][4] بـــ:خيراً ؟ قلت: متعلق بمحذوف، والتقدير: لا أب لك كائن [لك][5]،

والمعنى: يقول الشاعر أنه رفع حاجاته إلى عبد الله بن الزبير فلم يقضها له فقال أرى حاجاتي ولم تقض عنده، ولا مثل أمية في الجود وفي التفاني في خدمة الناس.

والشاهد فيه: قوله: أمية، حيث نصب لأنها اسم لا النافية للجنس وهي علم. وهو من شواهد الكتاب 2/296ـــ297، وأمالـــي ابن الشجري1/239، والمقتضب4/362، وهو في التخمير /503ـــ 504، وفي ابن يعيش2/103، وشرح أبيات المفصل1/386، والأشموني 1/256، والهمع 1/523، والخزانة 4/61، والدرر1/337.

[1] / أمية أبو قبيلة من قريش، وهما أميتان، الأكبر والأصغر أبناء عبد شمس بن عبد مناف، تنظر الخزانة 4/64.

[2] / هذا الأثر موجود في الكتاب2/297، والمقتضب4/363، والتخمير1/505، وابن يعيش 2/104.

والشاهد فيه قوله: أبا حسن، حيث جاء منصوبا على أنه اسم: لا، وهو علم لـــ:على بن أبي طالب كرم الله وجهه.

[3] / سقط من: أ، و: ج.

[4] / سقط من: ج.

[5] / سقط من: أ.

وقولهم لا أبا لك يستعمل في الذم.

وقيل في المدح، ووجه المدح هنا مثل وجه الدعاء لعين بُثينة في قوله:-

رَمى اللَهُ في عَينَي بُثَينَةَ بِالقَذى[1] [.........................]

وذُكــر فـــي شرح قوله عليه السلام {عَلَيْك بذَاتِ الدِّينِ تَرِبَتْ يَدَاكَ}[2] أن تربت يداك دعاء له وليس بدعاء عليه. ومثاله: لا أبا لك[3]، وعن النضر بن شُميل[4] أنه قال: سألت الخليل عــن قول العرب: لا أبا لك فقال: معناه (لا كافئ لك)[5]، وقيل:[6] قولهم لا أبا لك معناه: بعث وتحضيض وليس بنفي الأبوة.

قوله: (نَهَارِ بْنِ تَوْسِعَةَ[7])

نهار علم منقول ضد ليل، وتوسعة بفتح التاء وكسر السين.

---

[1] / صدر بيت من الطويل، وقائله جميل بثينة، وهو في ديوانه ص68، وهو بتمامه:-

رَمى اللَهُ في عَينَي بُثَينَةَ بِالقَذى وَفي الغُرِّ مِن أَنيابِها بِالقَوادِحِ

والمعنـــى الظاهر أنه دعاء، والمعنى الصحيح هو أنه أراد سبحان الله ما أحسن عيناها، ومن ذلك قول العرب: قاتل الله فلانـــا مـــا أشجعه، ورمى الله الفساد والهلاك في سادات قومها لأنهم منعوني من زيارتها والإلتقاء بها، وأنياب القوم ساداتهم.

والقوادح: أي ما يقدح به من سوء الفعل والقول.

والشاهد فيه: قوله: لا أب لك، حيث يستعمل في المدح والذم، واستعمال هذا البيت فيه للمدح، أي لمدح بثينة.

وهو من شواهد الخصائص 122/2، واللسان مادة [ق، د، ح]50/11، والخزانة 398/6.

[2] /جـــزء من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو بتمامه:- {تنكح المرأة لأربع، لمالها ولحسبها ولجمالها وديـــنها فاظفـــر بـــذات الـــدين تربت يداك } والحديث أخرجه البخاري كتاب النكاح، رقم الحديث 5090، صحيح البخاري ص 244/2. ومسلم كتاب النكاح، باب استحباب نكاح ذات اليمين 623/1.

[3] / ينظـــر الجوزية، ابن القيم، كتاب عون المعبود في شرح سنن أبي داو ود، تحقيق: عبد الرحمن محمد، الطبعة الثانـــية، الناشـــر محمد عبد المحسن 1388 هـــ 1968 م ص 43/2، والنووي، شرح صحيح مسلم، دار الفكر، الطبعة الثانية 1392 هـــ 1972 م 51/10.

[4] /هـــو النضـــر بن شميل بن خراشة المازني التميمي، أبو الحسن :122ـــ 203 هـــ، صادق ثقة، صاحب حديث وفقه وغريب وشعر ومعرفة بأيام الناس، أخذ عن الخليل ، تنظر ترجمته في البغية 31/2، والأعلام 33/8.

[5] / ننظر القول في اللسان مادة [أ، ب، ا] 61/1.

[6] / القول للمر زوقي في شرحه للحماسة، تنظر ص1429/3.

[7] / هـــو نهار بن توسعة، بن أبي عتبان من بني بكر بن وائل، شاعر بكر في خرسان، كان هجاء، وكان أبوه من أشعر بكر، تنظر ترجمنه في الشعر والشعراء 1/ 537، والأعلام 89/8 .

قوله: (وَلاَ غُلاَمَيْنِ لَكَ)

هــذا أيضــا علـــى نهج لا أبا لك في البناء، وفي تعلق اللام في تعلق بما ذكرنا من المحــذوف في: لا أبا لك، كائنين لك. فإن قلت: التنوين لا يجامع البناء، والنون في غلامين عوض عنها، قلت: بل هي عوض عن الحركة كالنون في يا غلامان، ألا تراك تقول لا غلامَ ويا غلامُ فتجده عاريا عن التنوين.

قوله: (وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: لاَ أَبَا لَكَ)

الـــلام فـــي: لا أبا لك مُعْتَدٌّ بها من وجه دون وجه، فوجه الاعتداد: أنّ الأب لو كان مضـــافا علـــى الحقـــيقة لما حامت لا حوله لاختصاصها بالنكرات، والمضاف إلى المعرفة معـــرفة، وكـــيف يجمـــع بين [النصب والنون][1]؟ فلو أن اللام داخلة في حد الاعتداد بها في الثبوت، والحجز عن الإضافة لما ساغ قولهم: لا أبَا لك. ووجه عدم الاعتداد بها ثبوت الألف فـــي: أبا؛ لاختصاص ثبوتها بالإضافة، يقال: رأيت أباك، ولا يقال: رأيت الأبا، فلو لم تكن الـــلام في تقدير الزائل الساقط مثل ما، في: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ﴾ [2]، و﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ﴾ [3] لما ثبتت هي، وثبوتها هنا نظير سقوط النون في مثاليه، إذ الثبوت والسقوط كلاهما [للإضافة][4]، واللام في [الوجهين][5] معتدٌّ بها من وجه دون وجه، وهذا الثبوت والسقوط من الشواذ، كما أن الملامح في جمع لَمْحَة، وهي الشبه، يقال:فلان لمحة من أبيه، أي: مشابهة، وأن المذاكير في جمـــع ذكـــر[6]، وأن لـــدن غدوةَ بالنصب في لدن غدوة بالجر للإضافة من الشواذ، والقياس لمحات، وذكور، ولدن غدوة بالجرِ[7].

قوله: (وَقَصْدُهُمْ)

---

[1] / في: ب [بين النون والنصب].

[2] / سورة آل عمران /159.

[3] / سورة المائدة /14.

[4] / في: أ [بالإضافة].

[5] / في:ب ، و:ج [الفصلين].

[6] / ينظر الكتاب 2/281ـــ282.

[7] / لـــدن: فـــي لغة العرب دائما مضافة، ومجرور ما يليها، وشذ إفرادها ونصب غدوة بعدها، والقياس جر غدوة بعدها، وفي هذا قال ابن مالك:– وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً لَدُنْ فَجُرْ وَنَصْبُ غُدْوَةَ بِهَا عَنْهُمْ نَدَرْ

أنظر ألفية ابن مالك ـــ باب الإضافة، وشرح الشافية الكافية لابن مالك 953/2.

فيه يريد أنه مضاف على الحقيقة باعتبار المعنى، وجعل إعطاءه حكم المضاف لذلك، ثم أكد كونه مضافا بأن جعل اللام مزيدة لتوكيد الإضافة، ثم ذكر معنى آخر [في مجيء هذه اللام][1]، وهو ما يظهر بها من صورة الانفصال، بمعني أنه لما تعذر قضاء حق المنفي باعتبار المعني في كونه نكرة قضى حقه باعتبار اللفظ، وكل ما ذكرنا من كلامه مشعر بأنه مضاف في الحقيقة، وهذا غير مستقيم، إذ لو كان مضافا لامتنع دخول لا عليه؛ ولأن التكرير للمنفي المعرفة لازم ولا تكرير هنا، وللزم الرفع أيضا للزوم الرفع المنفي المكرر [من المعارف][2].

والوجه الذي يعول عليه هو أن يقال أعطي أحكام المضاف على وجه الشذوذ لشبهه بالمضاف بمشاركة بينهما في أصل المعنى، فقولك: صديقك، وصديق لك، مشتركان في أصل النسبة وإن اختلفا في الأخصيَّةِ عند حذف اللام، والأعميَّة عند ثبوتها، لذا لم يقل: لا أبا فيها، إذ لا مدخل لـ:في الشبه الإضافيّة الأخصيّة ولا الأعميّة.

قوله: (تَوكِيدًا لِلإِضَافَةِ)

إذ الإضافة هنا بمعنى اللام، بدليل أن الفاصل إذا كان سوى اللام لا يجوز، لا يقال: لا أبا فيها، فإن قلت ينبغي أن يجوز/60، ب/ لا خاتمي من فضةٍ كما جاز لا أبا لك؛ لأنّ الإضافة في: خاتمِ فضةٍ بمعنى: مِنْ، كما كانت هنالك بمعنى اللام.

قلت إنما امتنع لا خاتمي من فضة؛ لكونه غير مسموع من العرب، لا لأن مِنْ غير صالحة لتأكيد الإضافة، مع أن نحو: لا أبا لك شاذ، والقياس على الشواذ ممتنع.

فأن قلت: قد قررت أن اللام لا بد منها في نحو: لا أبا لك، فما بالها محذوفة في نحو قوله:- [......................] وَأَيُّ كَرِيمٍ لاَ أَبَاكَ مُخَلَّدِ[3]

---

[1] / سقط من: أ.

[2] / سقط من: أ.

[3] / البيت من الطويل، وقائله مسكين الدرامي، وهو في ديوانه ص/31، والبيت بتمامه :-

قَدْ مَاتَ شُمَاخٌ وَمَاتَ مِزْرَدٌ وَأَيُّ كَرِيمٍ لاَ أَبَا لَكَ مُخَلَّدُ

والمعنى: يخبر عن موت شماخ، وموت مزرد، وهما شاعران معروفان، ثمة يقرر أن الهلاك مصير كل شريف، وقال وأي كريم لا أبا ك يخلد.

والشاهد فيه قوله: لا أبا ك، حيث حذف لام الإضافة، والأصل: لا أبا لك يخلد.

وقوله:- أَبَا الْمَوْتِ الذِي لاَ بُدَّ أَنّي مُلاَقٍ لاَ أَبَاكَ تُخوِّفِينِي[1]

قلت: لما استقر في الأذهان، وعلم في مكان أنه لابد منه إجترئ على حذفها ثقة على حذف السامع، ونظير هذا الحذف: حذف حرف النفي وجواب /78، أ/ القسم في قوله: ﴿تَاللهِ تَفْتَؤُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [2]، أي: لا تفتؤ، وسيجيء ذكره في المشترك أن شاء الله تعالى.

قوله: (وَقَضَاءً)

عَطْفٌ على: توكيداً، أي أنّ حق لا أن لا تدخل إلا على المنكر فأقحموا اللام لينفك الاتصال المشعر بكون المضاف معرفة.

قوله: (بِتَيْمَ الثَّانِي[3])

أي هذه اللام مع الإضافة شيئان بمنزلة شيء واحد، تراد ما قبل المضاف إليه كما أن التمييز كذلك.

قوله: (وَالفَرْقُ)

يريد أن: لا أبا معرب، وكذا لا غلامَيْ لك، ولا ناصِرَيْ لك، وأن لا أبا لك مبني؛ لأن المنفي في: لا أبا لك، مجرد عن الإضافة المعرِّفَة، إذ لو كان مضافا لكانت الألف ثابتة ثبوتها في: لا أبا لك، فأما: لا غلامَيْن لك، ولا ناصِرَيْن لك فمبني عند سيبويه[4] بالقياس على الواحد،

وهو من شواهد الكتاب 279/2 برواية يمتع، بدل يخلد، والمقتضب 375/3، والكامل 106/2 ــ 160/3، والأصول في النحو لابن السراج 390/1، والعقد الفريد488/2، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري /212، وابن يعيش 105/1 ، والخزانة 100/4.

[1] /البيت من الوافر، وقائله الهيتم بن الربيع بن زراره ــ أبو حية النميري المتوفى سنة: 183 هـ،

والمعنى يخاطب الشاعر الناس ويقول إني لا أهاب الموت التي أدرك لا محالة ملا قيني.

والشاهد فيه قوله: لا أبا ك، حيث حذفت منه اللام، والأصل: لا أبا لك.

وهو من شواهد الخصائص 345/1، وشرح شواهد الإيضاح /211، وابن يعيش 105/2، واللسان مادة [خ، ع، ل] 105/4، وشرح شذور الذهب /328، والهمع 525/1، والخزانة 100/4، والدرر 553/1.

[2] / سورة يوسف /85.

[3] / يشير إلى قول الشاعر: يا تَيمُ تَيمَ عَدِيٍّ لا أبا لَكُمُ لا يوقِعَنَّكُمُ في سَوأَةٍ عُمَرُ

وقد مر الكلام عليه.

[4] / ينظر الكتاب 2 /283.

وعند المبرد منصوب[1]، وحجته أنه لو كان مبنيا لسقط كما سقط التنوين من الواحد، والجواب ما ذكرنا قبل.

قوله: (امْتَنَعَ الْحَذْفُ وَالإِثْبَاتُ)

أي: حـــذف النون من: لا يدين بها،[2] وإثبات الألف في لا أب فيها، فحجة يونس[3] أن قولهم لا أبا لك نزل منزلة المضاف والمضاف إليه، ولذا أثبت الألف في لا أبا لك، والفصل بينهما بالظرف كما في قوله:-

هُمَا أَخَوَا فِي الْحَرْبِ مَنْ لاَ أَخاً لَهُ[4] [.........................]

أي: همـــا أخـــوا مَـــنْ. و:في الحرب: فاصل، فيجوز الفصل هنا، وحجة سيبويه أن الفصل هنا بشيئين: الظرف، واللام، فلا يجوز[5].

وحجـــته علـــى الوجه الذي ذكرنا أنه مشبه بالمضاف على وجه بعيد؛ لأنه بطريق الشذوذ، والفصـــل يبعِّد المضاف عن المضاف إليه ويوهم زوال الإضافة؛ لأن المضاف مع المضاف ككلمة واحدة فلا يفصل بين أجزاء الكلمة بفاصل،[فلا يلزم][6] من تشبيهه بالمضاف بوجه بُعيد

---

[1] / نظر المقتضب 357/4 ـ 376.

[2] / ينظر الكتاب 2 / 283، و المقتضب 376/4

[3] / تنظر حجة يونس في: الكتاب/279/2.

[4] / صدر بيت من الطويل، وقائلته عمْرة الختْعَمية، شاعرة جاهلية، لها ميمية في رثاء اثنين من قومها، والبيت بتمامه :- هُما أخوا في الحربِ مَن لا أخاً له إذا خافَ يوماً نبوةً فدعاهما

والمعنـــى: أنهـــا تمـــدح هذين الرجلين وتقول هما من الشجاعة بمكان حيث أنهما يشعران بالأخوة لمن يدعهما ليوم النزال والفزع.

والشـــاهد فيه: قوله: في الحرب، حيث جاء به فاصلا بين المضاف والمضاف إليه والأصل: هما أخوا من لا أخا له في الحرب، وهذا الفصل جائز في الشعر فقط.

وهو من شواهد الكتاب92/1، ونوادر أبي زيد /365، والخصائص 405/2، والإنصاف 424/2، والتخمير 50/2 ـــ 53، وابن يعش19/3ــ 21، واللسان مادة [أ، ب، ي] 59/1، وشرح أبيات المفصل 474/1 ، والهمع 526/2، والدرر 171/2.

[5] / ينظر الكتاب 181/1.

[6] / في: أ [فلا بد] .

تشبيهُهُ بما هو أبعد [منه][1] فلذا امتنع الحذف والإثبات اللذان هما من أحكام الإضافة فيما نحن بصدده، ومعنى: لا يدين بها لك، لا طاقة بهذه الحادثة لك.

قوله: (لَمْ يَكُنْ بُدٌّ)

هـذه المسألة متفق عليها، إنما لم يجز إسقاط النون من الصفة والموصوف؛ لأنك لو قصـدت الإسقاط فلا يخلو من أن تسقط النون من الموصوف أو الصفة وكلاهما ممتنع، أما الإسقاط من الموصوف فلأن الإسقاط في: غلامي لك، كان على تقدير: سقوط اللام من لك، فأجمـل أحـوال قولك: لاَ غلامَيْ ظريفَيْن لك، أن يتنزل منزلة المضاف، وليس في كلامهم مضـاف فُصِل بينه وبين المضاف إليه بصفة، نحو: رأيت غلامَيْ الظرِيفَيْنِ زيدٍ، والتقدير: رأيت غلامَيْ زيدٍ الظريفينِ. وأما الإسقاط من الصفة فإنما امتنع لأنه للإضافة، والموصوف يضـاف دون الصفة، ألا تراك لا تقول: رأيتُ غُلاَمَيْنِ ظرِيَفَيْك بجعل الظريفين صفة، وإنما تقول: غلاميك الظريفين.

[حكم صفة لا]

قوله: (وَفِي صِفَةِ الْمُفْرَدِ)

اعلم أن المنفي المفرد إذا وُصِف ففي صفته ثلاثة أوجه:

إحداها :- أن تُمْزج الصفة بالموصوف وتُجعلا بمنزلة اسم مفرد؛ لأنهما بمنزلة شيء واحد؛ لدلالتهما على ذات واحدة. ألا ترى أنك إذا قلت: لا رجل في الدار كان النفي لجنس الرجال عموما، وإذا قلت لا رجل ظريف كان النفي لنوع الظرفاء خاصة، فعلم أن صفة المنفي ليست كغيرها من الصفات في كونهن فضلات، فإنك تقول: يا زيد الظريفُ /45، ج/ ولا يفيد الصفة إلا توضيحا في المنادى، ولم تجعله لنوع دون نوع.

وثانيهما:- أن تَنصِبَ الصِّفَةَ وتُنوِّنَها، وإنْ كان الموصوف مبنيا. أما الإعراب: فلانتفاء علة البناء؛ لأن تضمن معنى الحرف في الموصوف لا في الصفة، ولذا أُعْرِبت ونُصِبت حملا على لفضه؛ لأن هذه الحركة التي في المنفي شُبِّهَت لكونها عارضة بحركة الإعراب، كضمة

---

[1] / سقط من: أ.

المنادى، فلذا ساغ النصب حملا على [لفظه][1]، كما تقول: يا زيدُ الظريفُ فترفع الصفة لتضاهي الموصوف، إلا أنّ هذه الصفة لما عَرِيَت من اللام نُوِّنَت.

وثالثها:- أن ترفع الصفة حملا على مَحلّه، فقولك: لا رجلَ ظريفٌ فيها، بمنزلة: ما رجلٌ ظريفٌ فيها، وإن لم يكن في: ما: ما في: لا من معنى الاستغراق، ورجلٌ كما ترى مرفوع بالابتداء فيجوز رفع الصفة.

قوله: (وَلَيْسَ فِي الصِّفَةِ الزَّائِدَةِ)

إذا كان للموصوف أكثرُ من صفة واحدة نحو: لا رجلَ ظريفًا عاقلاً فيها، فالزائدة لا تُبنى لأنهم لا يجعلون ثَلاثةَ أشياء شيئًا واحدا؛ لكراهية كثرة التراكيب، وفي الصفة الأولى ما سبق من الأمرين.

قوله: (فَإِنْ كَرَّرْتَ الْمَنْفِي)

المنفيُّ المكررُ بمنزلة المنفيِّ الموصوف، فهناك يجوز الأمران فكذا هنا ، ووجه الإعراب: أن القياس أن يكون التكرار غير مانع عن البناء؛ لأن المكرر عن الأول، إلا أنه لما كان من أصلهم أن لا تُبْنَى ثلاثُ كلمات حصل المانع عن البناء فلم يُبْن فحمله على اللفظ، فقيل: لا ماءَ ماءً باردًا، ولأن الثاني تابع كالصِّفَة فجاز فيه الإعراب كما جاز فيها.

وأما البناء: فلأنّ الأول في حكم السقوط، لأنه بدل عن الأول وهو في حكم الساقط، فكأنه قيل: لا ماءَ غيرَ مكرّرٍ، وإنما لم يجز البناءُ في الصفة في قولك: لا ماءَ ماءَ باردٌ مع المنفي لوقوع الاسم المكرر فاصلا بينهما.

[حكم معطوف اسم لا]

قوله: (وَحُكْمُ الْمَعْطُوفِ)

أي: لك أن تنصب المعطوفَ أو ترفعه حملا على لفظ المعطوف عليه، ومحله كما في الصفة، وليس لك أن تَبْنِيَه وتقول: لا أبَ وابْنَ، كما قلت: لا رجلَ ظريفَ، والفرق أن الصفة مع الموصوف كشيء واحد، فأمكن أن يُجعلا شيئا واحدا كخمسة عشر، وبُنِيا كما بُنيا بخلاف المعطوف مع المعطوف عليه لوقوع الفصل بينهما لفظا ومعنى. فالفصل لفظا بوقوع حرف

---

[1] / في: أ [اللفظ].

العطـــف بينهما، والفصل معنى أن الابن ليس هو الأب في المعنى، كما أن الظريف كان هو الرجل في المعنى في قولك: لا رجُلَ ظريفَ، فلما انفصل أحدهما عن الآخر لفظا ومعنى لم يكـــن أن يمـــزجا /79، أ/ ويجعلا شيئا واحدا، فانسدَّ طريق البناء، وليس لك أن تقول لِيُبْنَ المعطـــوف جهـــة الاستقلال؛ لأن من شرط مثل هذا البناء التلفظ بـــ:لا، بدليل أنك لو قلت: رجل في الدار وأنت تريد لا رجل لامتنع.

قوله: (لاَ أَبَ[1]................ ....])

ويروى فلا أب الأول أثرم والثاني مقبوض[2]، وتمامه:-

[........................ إِذْ هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا

ويروى:- [........................ إِذَا مَا ارْتَدَى بِالْمَجْدِ ثُمَّ تَأَزَّرَا

قوله: (................................ لا أمَّ[3] ....)

---

[1] / مطلع صدر بيت من الطويل، وقائله:رجل من عبدة مناة بن كندة في شرح شواهد الإيضاح لا بن بري /207، وقال عنه صاحب الخزانة أنه من أبيات سيبويه الخمسين وهو بتمامه:-

فَلاَ أَبَ وَابْنًا مِثْلَ مَرْوَانَ وَابْنَهُ إِذْ هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا

والشاهد فيه قوله: ابنا، حيث جاء منصوبا بالعطف على اسم لا التي لنفي الجنس، ويجوز فيه الرفع؛ لأن اسم لا إذا تكرر وعطف عليه وجب فيه فتح الأول وجاز في الثاني النصب والرفع.

وهو من شواهد الكتاب 285/2، والمقتضب 372/4، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري /207، وهو في التخمير 1/ 511، وابـــن يعـــيش 101/2ـــــ 110، وأمالي ابن الحاجب 419/1ــ 593/2، والإيضاح لابن الحاجب في شرح المفصل 385/1، وشرح أبيات المفصل 397/1، والأشموني 264/1، والخزانة 69/4.

[2] / الأثرم في تفعيلات البيت قبض، وهو حذف الخامس الساكن من فعولن، وخرم وهو حذف حركة من أول الجزء ، وإذا دخل القبض والخرم على بيت يسمى أثرم، ينظر العقد الفريد باب الخرم 429/5.

[3] / البيت من الكامل، وقائله مختلف فيه، وقيل لرجل من بني عبد مناه بن كنانة، وقيل لرجل من مدحج، وقيل: لابن أحمد الكناني، وهو في الموسوعة الشعرية لجساس بن مرة، ولضمرة النهشلي، وهو بتمامه:-

هَذا لَعَمرِكُمُ الصَغارُ بِعَينِهِ لا أُمَّ لي إِن كانَ ذاكَ وَلا أَبُ

والمعنى: أن الشاعر يعامله أهله معاملة خارجة عن الإنصاف، فمتى ما استغنوا عليه أهانوه، ومتى ما احتاجوا إليه فـــي يـــوم كريهة قدموه، فآلمه هذا الصنيع وقال هذا هو الهوان والذل أن ادعى في يوم الكريهة فقط .والشاهد فيه قوله: أب، حيث جاء معربا مرفوعا على جعل لا بمعنى ليس في محل اسم لا .

أوله:- هَذا لَعَمرِكُمُ الصَغارُ بِعَينِه [.........................]

وقبله:- هَلْ فِي الْقَضِيَّةِ أَنْ إِذَا استَغْنَيْتُم وَأَمِنتُمْ فَأَنَا [البَعِيد][1] الأَجْنَبُ

وَإِذَا تَكُونُ كَرِيهَـــةٌ أُدْعَى لَهَا وَإِذَا يُحَاسُ الْحَيسُ يُدْعَى جُنْدُبُ

هَذَا لَعَمْرُكُمُ .... البيت

وبعده:- عَجَبٌ لِتِلْكَ قَضِيَّتِي وَإِقَامَتِي فِيكُمْ عَلَى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أَعْجَبُ

يقــول: هل في القضية العادلة أن أُدْعى إذا نزلت بكم نازلة، وإذا تخلَّصتم منها وكان ما بكم خيرٌ دُعي جُندُب إليها وتُرِكت أنا، ويُحاس الحِيسُ!.

والصـــغار: الهوان. وذاك: اسم كان، وهو إشارة إلى الفعل الذي جرت عادتهم أن يفعلوا به، وكـــان: تامة بمعنى حدث، أي أنْ حدث معنى ذلك منكم فصيرت عليه، ثم عجبت من جعلهم [حظّهُ][2] منهم أنْ يُستعان به في الشدة ويطرح في الرخاء.

وعجـــب: مبـــتدأ، ولتلك: خبر، وقضيةً: حال، و: لا في قوله: ولا أب: للتكرير لا للعطف، نصب في البيت الأول المعطوف، ألا تراه نوَّنه فقال: وابنًا، ورفع الثاني.

قوله: (وَلاَ الْعَبَّاسُ)

إنما ارتفع العباسُ لأن المعرف يخالف المنكر، فيَقْبُحُ حملة على اللفظ ومحله مرفوع، فحمل على محلِّه، إذ لا مخالفة بين المعرفة والنكرة من حيث المحل، وإنما المخالفة من جهة اللفــظ، ويعنـــي بالمحل أنه وقع موقع المعرفة لأنه مبتدأ، إلا أنه من ضرورة وقوعه بعد لا جعلـــه نكـــرة، إذ هي لا تدخل إلا على النكرات، والمحل هو الإعراب، وشارك المعطوفُ المعطـــوفَ علـــيه في حكم المحلِّ، أو يقول: إنما جاز في نحو: لا رجل، ولا امرأة، إجراءً لحـــركة البـــناء مجـــرى الحـــركة الإعرابية، فجُعل المعطوفُ كأنّ حرف النفي قد باشره،

وهـــو من شواهد الكتاب 292/2، والمقتضب 371/4، وهو في التخمير 513/1، وابن يعيش 110/2، وأمالي ابن الحاجـــب 593/2، والإيضـــاح فـــي شـــرح المفصـــل 395/1، وشرح أبيات المفصل 399/1، والمغني 593/2، والأشموني 260/1، وشرح أبيات المغني256/7، والخزانة 38/2.

[1] / في: أ ، و: ج [الغريب]، والذي أثبته هو الذي ثبت في الموسوعة.

[2] / في: ب مكررة.

والمعرفة لو باشرها حرف النفي لم تكن إلا مرفوعة نحو: لا زيدٌ في الدار، ولا عمرٌو، فهي إذا كانت تابعة كانَ أنْ تكون مرفوعة أولى.

[حكمه إذا كرر]

قوله: (**وَيَجُوزُ رَفْعُهُ إِذَا كُرِّرَ**)

أي: يجوز رفع المنفي المكرر، لأنهم إذا كرروا جوَّزوا الابتداء، ويكون قولك: لا رجلٌ فيها ولا امرأةٌ جوابا لقول من قال: أرجلٌ في الدار أم امرأةٌ ؟ وهذا هو سؤال سائل ثبتَ عنده أحدهما لا يعنيه، لكنه يطلب بسؤاله التعيين، فجاء الجواب وهو قولك: لا رجلٌ فيها ولا امرأة، نافيا لما ثبت عنده / 61، ب/ على [طريق][1] التفضيل، فلذا جاءا مرفوعين؛ لأن السؤال صدر مرفوعا بالابتداء، والجواب مبني على السؤال بخلاف حالة الإفراد؛ لأن السؤال متضمن لعلة البناء فبني الجواب عليه فقيل: لا رجلَ بالفتح، وقولك: لا رجلَ فيها ولا امرأةَ بفتحهما مبني على سؤال متضمن لعلة البناء، وكأن السؤال هل من رجل في الدار؟ وهل من امرأةٍ ؟ فلذا بُنيا على الفتح.

قوله: (**مَفْصُولاً**)

امتنع البناء عند الفصل؛ لأن البناء يشعر أن الشيئين امتزجا وجُعِلا شيئا واحدا، فالفصل إذًا بمنزلة الفصل بين راء رجل وباقيته، وهذا منتف، ألا ترى أنك لا تجد باب خمسةَ عشرَ، وحضْرَ موْتَ مفصولا بين شطريه بشيء لما في البناء مع الفصل من مناقضة تامة فينتفي، البناء فيما نحن فيه لوقوع الفصل، فلما انتفى البناء وجب الرفع [على الابتداء][2]. وقيل: لأن: لا، لا تعمل إلا فيما يليها[3]؛ لأنها مشبهة بـ:إنَّ[4] ولا تعمل إنَّ مع الفصل مع ما لها من الأصالة، فما ظنك من امتناع الفرع من العمل مع الفصل، فلما بطل العمل ارتفع الاسم على الابتداء، وزيدٌ من المعارف فلا تعمل فيه.

---

[1] / في: ب، و:ج [طريقة].

[2] / سقط من: أ.

[3] / ينظر شرح الرضي على الكافية 154/2.

[4] / ينظر شرح الرضي على الكافية 160/2 ــ161.

والوجه الثالث:في الرفع عند الفصل: أن قولك: لا فيها رجلٌ: جواب لقول من يقول: هل فيها رجل؟ وفيها: بيان لموقع استقرار الرجل وبيان موضع الشيء بيان له فلا يبقى معنى العموم، فلا يتحقق تضمن معنى الحرف فتعين الرفع لانتفاء علة البناء.

أمـــا اشتراط التكرير: فلأن هذا إنما جاء مبنيا على السؤال نحو: أفي الدار رجلٌ أم امرأةٌ ؟ وأزيـــدٌ فيها أمْ عَمْرٌو ؟ بدليل أن المفرد لا يفتقر إلى ذكر الاسم، فإذا قيل أزيد عندك ؟ كان الجواب أن تقول: لا، كأنك قلت لا أصل لذلك.

ووجـــه آخر في تكرير المعرفة: أن: لا، للشيوع، فيجب التكرير ليحدث ضرب من الشيوع، ويكـــون كالقاضـــي من حقّها في أصل وضعها، لما في التكرير من التعدد والمشابهة لما في الأجناس.

فـــإن قلت: قولهم: لا نولك أن تفعل كذا معرفة بالإضافة[1]، ومع ذلك وقع مرفوعا بعد لا من غير تكرير، قلت: ذلك لمشاكلة بينهما وبين: لا ينبغي، في المعنى، ولا تكرير في لا ينبغي، فكذا في هذه تنزيلاً لها منزلة ما هو بمعناها، وكأنها أُخذت من النَّول وهو الإعطاء[2] أي ليس مـــا أعطيت أن تفعل كذا، بمعنى: ليس خُلُقك هذا، ولا يليق بك؛ لأنك إذا أخبرته بأنه لم يُعط ذلك ولم يجوِّز له فقد كففته عنه. فنولك: مبتدأ، وأنْ تفْعَل: خبره.

ومثل ما نحن فيه انفتاحُ دال يَذَرُ مع عرائه من حروف الحلق لكونه في معنى يَدَعُ فاعرفه، فإنهما متشابهان حَذْوَ القُذَّة بِالقُذَّةِ[3] [وقيل[4]: لا، هذه بمعنى ليس، فيكون ارتفاع نولك بليس][5].

قوله: ([......................]   حياتك[6] [...............])

---

[1] /ينظر المقتصد 818/2.

[2] / ينظر اللسان مادة [ن، و، ل]335/14.

[3] / قوله: حذو القدة بالقدوة جزء من حديث صحيح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو بتمامه:{ لتتبعن سنن الذين من كان قبلكم حدو القدة بالقدة حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلتموه} أخرجه البخاري في صحيحه، نسخة إحياء التراث العربي بيروت لبنان ،/ كتاب بدء الخلق ص206/4. ومسلم كتاب العلم، باب اتباع سنن اليهود والنصارى462/2.

[4] / ينظر شرح الرضي على الكافية 162/2، وشرح أبيات المفصل 405/1.

[5] / سقط من: أ.

[6] / صدر بيت من الطويل، وهو بتمامه:-

وَأَنتَ امْرِئ مِنَّا خُلِقتَ لِغَيْرِنَا   حَيَاتُكَ لاَ نَفْعٌ وَمَوتُكَ فَاجِعُ

أوله:- وَأَنْتَ امْرُؤٌ مِنَّا خُلِقْتَ لِغَيْرِنَا [.........................]

أي: أنت منا ولا ننتفع بك، بل إنما ينتفع بك الأباعد، وإن مُتَّ فجعتنا بنفسك؛ لأن لنا بك جمالا رائعا وذكرا شاسعا.

ووجه ورود: لا نفع: أنه نكرة مرفوعة بعد لا.

وأول البيت الثاني :-

بَكَتْ جَزَعًا وَاسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ آذَنَتْ[1] [.........................]

ووجه شذوذه قوله: أنْ لا إلينا رجوعها: أنه/ 80، أ/ معرفة غيرُ مكرر ومفصول بين لا ومفنيها، وهو غيرُ مكرر.

وقيل في ترك التكرير في البيتين أن: لا، وقع فيهما موقع الفعل فلا يجب التكرير[2]، فكأن التقدير: لا تنفع، وأن لا ترجع.

ووجه آخر: أن لا في لا نَفْعٌ بمعنى غير أي: حياتك غير نافعة.

وقد اختلف في قائله، فقيل هو لرجل من بني سلول في الكتاب 305/2، وابن يعيش 112/2، وقيل لأبي زيد الطائي، في حماسة البحتري ص116، وقيل: للضحال بن هنام الرقاشي، في التخمير 518/1، والخزانة 37/4.

والشاهد فيه: وقوع النكرة المرفوعة بعد: لا، غير مكررة في قوله: لا نفع، وهو ضعيف حيث أن الرفع يجوز بعد تكرير: لا، وأجاز المبرد ذلك.

وهو من شواهد ما ذكرنا في نسبة البيت والمقتضب 360/4، وهو في التخمير 518/1، وابن يعيش 112/2، والإيضاح في شرح المفصل 394/1، وشرح التسهيل لابن مالك 68/2، وشرح الرضي على الكافية 161/2، والأشموني 269/1، والهمع 535/1، والدرر 353/1.

[1] / البيت من الطويل، ولم يعرف قائله، وهو بتمامه:-

بَكَتْ جَزَعًا وَاسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ آذَنَتْ رِكَائِبُهَا أَنْ لاَ إِلَيْنَا رُجُوعُهَا

ويروى:- قضت وطرا..............البيت.

والمعنى : قضت الحبيبة حاجة كانت لها، واستعظمت حادثة الفراق ،حتى كأنه مصيبة الموت، وأعلمتنا أنه الفراق الذي لا وصال بعده.

والشاهد فيه قوله: لا إلينا رجوعها، حيث جاء اسم لا معرفة من غير تكرير لضرورة الشعر، وهو رجوعها، وقد أجازه المبرد في السعة.

وهو من شواهد الكتاب 298/2، والمقتضب 361/4، وهو في التخمير 513/1.

[2] / ينظر التخمير 517/1.

وفي: أنْ لاَ إلينا رجوعُها بمعنى: ليس رُجُوعُها إلينا على التقديم.

قوله: (**وَقَدْ أَجَازَ الْمُبَرِّدُ فِي السَّعَةِ أَنْ يُقَالَ: لاَ رَجُلٌ فِي الدَّارِ وَلاَ زَيْدٌ عِنْدَنَا**)

يعني في سَعَةِ الكلام،[1] وغيره يجيز ذلك في الشعر للضرورة، والمراد بذلك أنه يجيز لا رجــلُ في الدار على انفراده، كما يجيز: لا زيدٌ عندنا على انفراده، وإلا فهما جائزان في فصيح الكلام إذا اجتمعا بالاجتماع، وإنما الكلام إذا انفردت كل واحدةٍ من المسألتين.

[إعراب: لا حول ولا قوة إلا بالله]

/46، ج/ قوله: (**وَفِي لاَ حَوْلَ**)

وجــه فــتحهما ظاهر؛ لأن كلا منهما بمنزلة لا رجلَ؛ لأنهما وردا جوابا عن سؤال ســائل: أَمِن حَوْلٍ عن معصية الله ؟ أَمِنْ قوة على طاعتة ؟ فيكون التقدير: لا مِنْ حولٍ عن معصــية الله إلا بــالله، ولا من قوة عن طاعة الله إلا به، إلا أنه استغنى بذكر قولك: إلا بالله [مرة][2]عن ذكر الآخر فيكون الامتناع عن المعصية بعصمة الله، والقوة على طاعته بتوفيقه.

ووجــه نصــب الثانــي ورفعه: العطف بالحمل على اللفظ والمحل، ولا الثانية في الوجهين مؤكدة للنفي غيرُ عاملةٍ، ألا ترى إلى أن لا في قولهم: ليس زيد ولا أخوه منطلقين، لا عمل لها لكونها مزيدة للتأكيد فجرى ما بعد لا الثانية مجرى ما ليس فيه لا، كقوله: فلا أب وابنا، [3] ووجــه رفعهما: أنهم إذا كرروا المنفي يُجَوِّزُون الرفع على الابتداء ولا يجعلون لــ:لا، إذ ذاك عملا، وقد ذكر هذا قبل، كأنَّ قائلا قال: أَحَوْلٌ له ؟ أَقُوَّةٌ له ؟ فقيل: لا حول له ولا قوة.

ووجــه رفع الأول عند فتح الثاني: ما ذكره أنّ: لا بمعنى: ليس، وما بعد ليس يرفع، فكذا ما بعد: لا هنا، وعليه بيت الكتاب:-

[......................] فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لاَ بَرَاحُ[4]

---

[1] / قال المبرد [فالتكرير : لا زيد في الدار ولا عمرو ــ ولا رجل في الدار ولا امرأة] فبهذا صرح بجواز رفع اسم لا بدون تكرير اسمها، ينظر المقتضب 360/4.

[2] / في:أ [هذا].

[3] /يشير إلى الشاهد الذي مر ذكره قبل قليل وهو:-

فَلاَ أَبَ وَابْنًا مِثْلَ مَرْوَانَ وَابْنَهُ إِذْ هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا

[4] / سبقت دراسة البيت.

فكأنـــه قال؛ ليس براح عندي، والتقدير هنا: ليس حولٌ إلا بالله، ثم اعترض معترض فقـــال: هل من قوة على الطاعة ؟ فقال مجيبا لسؤال المعترض ولا قوةَ بالفتح، ونظيره قول القائل ابتداء: ليس رجلٌ في الدار، فقيل له: أمِنْ امرأةٍ فيها؟ فقال: ولا امرأةٌ فيها فكذا هذا.

ووجْـــه الـــوجهِ السادس: عكس الوجه الخامس، كأنك قلت: لا مِنْ حول وليس قوةٌ إلا بالله، وهـــذا الوجه الثالث في الظاهر إلا أنهما يتباينان من حيث التقدير؛ لأنّ: لا، في الوجه الثالث غيرُ عاملة وهنا عاملة بمعنى ليس.

[حذف اسم لا]

قوله: (وَقَدَ حُذِفَ الْمَنْفِي)

وجه حذفه القياس على حذف المبتدأ، إذ هو المبتدأ بعينه طرأ عليه حرف النفي.

فصل: خبر ما ولا المشبهتين بـــ:ليس

قوله: (إلاَّ مَنْ دَرَى)

معـــناه: إلا مـــن درى أنّـــه المصحف ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾[1] بالنصب فإنه يوافق فيه أهل الحجاز استئنانًا بِسُنَّةِ المصحف، على أن اللغة القُدْمى[2] الفُصحى هي الحجازية، والتميمية لغة سليقة[3].

قوله: (فَإِذَا انْتَقَضَ)

بطل [العمل][4] بدخول إلاّ؛ لأن:ما، و:لا، إنما يعمل كلٌّ منهما لمشابهة ليس في النفي، فبدخول: إلا، زال فانتفت المشابهة، فيبطل العمل.

فـــإن قلتَ: فبدخول إلاّ في خبر ليس أيضا يبطل النفي، ومع ذلك لا يبطل عملها، قلت: إنما تعمـــل لـــيس لكـــونها فعلا، فبانتفاء النفي [فيها][5] لا تنتفي الفعلية، وكذا يبطل عملها إذا تقدم خبرهمنا بخلاف ليس؛ لأن ليس لما كانت هي الأصل عملت عند التقديم والتأخير، ولم تعملا عند تقديم خبرهما لتنحط رتبتهما؛ لأن مراتب الفروع دون مراتب الأصول [أبدا][6].

فصل قوله: (وَدُخُولِ البَاءِ)

الـــباء فـــي الأصل باءُ ليس، فَمن شبَّه ما بليس ، قال: ما زيدٌ بمنطلقٍ، وَمَنْ لا: فَلا. ونحـــو قـــوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [7] على [اللغة الحجازية[8]][9] وبنو تميم يقرؤون

---

[1] / سورة يوسف /31.

[2] / أخذ الشارح تعبير الزمخشري بنصه في وصف اللغة بالقدمى، ينظر الكشاف317/2.

[3] / قـــال أبو حيان: وانتصاب بشرا على لغة الحجاز ....، ولغة تميم الرفع، قال ابن عطية ولم يقرأ بـــه، وقال الزمخشري: ومن قرأ به على سليقته من بني تميم قرأ بشرٌ بالرفع وهي قراءة ابن مسعود، ينظر البحر المحـــيط 270/6، وقـــال المبرد " وكان سيبويه لا يرى فيها إلا رفع الخبر لأنها حرف نفي دخل على ابتداء وخبره كما تدخل ألف الاستفهام فلا تتغير، وذلك كمذهب بني تميم في: ما، نظر المقتضب 362/2.

[4] / في: ب [عملها].

[5] / سقط من: ب.

[6] / سقط من: أ.

[7] / سورة فصلت /45.

[8] / ينظر الكتاب 57/1، الإيضاح في شرح المفصل 399/1

[9] / في: ب، و: ج [لغة الحجاز].

اتِّـبَاعا للقــرآن، وأمـــا في غير القرآن فإنهم يمتنعون من الباء، والحجة لهم أن الباء ممتنع دخولها قبل دخول: ما، لا يقال زيد بمنطلق، فكذا بعد دخولها.

والجواب لأهل الحجاز أن دخول الباء بمقابلة دخول اللام في خبر إنّ، فقولك: ما زيد بمنطلق جواب لقول القائل: إن زيدًا لمنطلقٌ، فالباءُ هنا بمقابلة اللام، ثم [وافقوا][1] فاستويا في التأكيد إثباتا ونفيا، ودخول اللام في الخبر هناك بعد دخول إنّ، فكذا دخول الباء هنا بعد دخول ما.

[لات]

قوله: (يَكْسَعُونَهَا)

كسَعَه: ضَرَبه من خلفه، استعارة لزيادة الحرف أخيرا، أردفت بهذه التاء واختلف فيها.

فمذهب البصريين[2] أنها بمعنى ليس، وذهب الكوفيون إلى أنها التي لنفي الجنس[3]؛ لأنها الكثيرة في الاستعمال، ولا التي بمعنى ليس إنما تكون في الشعر، فوجب أن يحمل ما ورد في القرآن على الشائع لا على القليل النزر.

وحجةُ البصريين أنّ تاءَ التأنيث قد دخلت عليها[4] وهي من خواص الفعل، فوجب أن تكون المشبهة بالفعل ليقوى وجه دخول التاء عليها، وإلحاقُ التاء بالنافية للجنس بعيدٌ من حيث أنها مشبهة بالحرف، وهذه مشبهة بالفعل، فكانت التاء بهذه أولى، وإنما اختصت بالأحيان لما في دخولها على غيرها من إلباسٍ؛ لأن: لا، ليست لنفي الحال صريحا، فتختص بالدخول على الأحيان، بخلاف ليس، فهي أينما وقعت وقعت لنفي الحال فلا تختص بالأحيان، فإن قلت ما وجه قراءة من قرأ ﴿وَلَاتَ حِينِ مَنَاصٍ﴾ [5] بالكسرة،[6] ومثل هذه القراءة قوله:-

---

[1] / سقط من: أ، و: ج.

[2] / ينظر الكتاب 57/1 ـ 58، والمغني 254/1.

[3] / ينظر المُغني 254/1.

[4] / ينظر البحر المحيط 133/9.

[5] / سورة: ص/2 .

[6] /هي قراءة : عيسى بن عمرو، ينظر البحر المحيط 136/9.

طَلَبوا صُلحَنا وَلاتَ أَوانٍ   فَأَجَبنا أَن لَيسَ حينَ بَقاءِ[1] ؟

قلت: وجهها: هو التشبيه بـــ:إذ، في قوله:-

[......................   ....]وَأَنتَ إِذٍ صَحيحُ[2]

فــــ:إذٍ زمـــان قطـــع منه المضافُ إليه، وعوض عنه التنوين فالتقى ساكنان، الذال والتـــنوين، فحـــرِّكت الـــذال بالكسر، فكذا الآية، إذ الأصل: وَلَاتَ حينَ مناصِبِهِم، فلما قطع المضـــاف مـــن المضاف إليه نزِّل منزلة قطعه من الحين؛ لاتحاد المضاف والمضاف إليه، وعـــوِّض عـــن الضـــمير المقطوع التنوينُ، ثم كُسِرَ الحين؛ لأن التنوين كان قد/81، أ/ وقع عقيبه، فنُونُه بمنزلة الذال من: إذٍ.

أما البيت فظاهر؛ لأن الأصل، ولاتَ أوانَ صُلح. حذف المضاف إليه/62، ب/ وعوَّضَ منه التنوين، فصار الأوان شبيها بإذٍ فكسر كما كسر ذلك.

وقـــيل[3]: التاء داخلة على حين، والحجة أنها متصلة بـــ:حين في الإمام[4]، ويجعل هذا القائل الحـــين والتحين لغتين، فعلى هذا تكون لا النافية، للجنس لكنا نقول: إن ذلك ليس مما يحتج به، فكم من شيء وقع في المصحف وهو خارج عن قياس الخط[5]، فلعل هذا من ذاك.

---

[1] / البيت من الخفيف، وقائله حرملة بن المنذر بن معد يكرب، أبو زبيد الطائي المتوفى سنة: 41 هـــ.
والمعنى: أنه حين اشتد البأس في القتال طابوا الصلح لينجوا بأنفسهم فأجبنا أن ليس حين بقاء لكم لنقيم الصلح بيننا.
والشـــاهد فيه قوله: أوان، حيث جاء مكسورا منونا على تقدير أن الأصل: ولات أوان طلبوا، فحذفت الجملة وبنيت أوان على السكون أو على الكسر ثم أبدل التنوين من المضاف إليه فصارت أوان.
وهو من شواهد معاني القرآن للفراء 398/2، وسر صناعة الإعراب 71/2.

[2] / جزء من بيت من الوافر، وقائله: أبو دئيب الهذلي، وهو في ديوانه ص 68/1، وهو بتمامه:-

نَهَيتُكَ عَن طِلابِكَ أُمَّ عَمرٍ   بِعاقِبَةٍ وَأَنتَ إِذٍ صَحيحُ

والشـــاهد فـــيه قوله: إذ صحيح، حيث عوض بالتنوين عن الجملة المحذوفة، والتقدير: وأنت إذا لأمر ذاك صحيح، وهو ما حصل في الشاهد السابق حيث أتى الشارح بهذا الشاهد لبيان شاهده حيث بنى على التنوين تشبيها بـــ: إذ.
وهو من شواهد الخصائص 376/2، وابن يعيش 29/3ـــ 31/9.

[3] / القائل هو أبو عبيد القاسم بن سلام، حيث ذكر أنهم يزيدون التاء على حيم ، وأوان، وآلان، فيقولون: تحين، و: تأوان، وتألان، ينظر القول في الإنصاف108/1.

[4] / يقصد بالإمام المصحف العثماني، قال الزمخشري في كشافه " واستشهاده بأن التاء ملتزقة بحين في الإمام لا متشبث به فكم وقعت في المصحف أشياء خارجة عن قياس الخط" ينظر الكشاف 359/3.

[5] / أي الرسم القرآني المخالف لقواعد الإملاء.

وأمـــا قوله: التحين لغة: فالجواب أن الفصيح هو الحين بدون التاء، فيجب حمل ما جاء في التنزيل على اللغة الفصيحة، فعلم أن الفصيح ما ذهب إليه البصريون[1].

فـــإن قلـــت: أيـــن أنـــت عن لزوم مالم يعهد مثله في كلامهم على هذا المذهب، وهو لزوم الإضـــمار في الحرف، ولو جاز الإضمار في الحذف لجاز زيدٌ ما قائما، وهو ممتنع؟ قلت: جوابه من وجهين:

أحدهما: أنه حذفٌ لا إضمار، والحذف سائغ إذا دل عليه دليل.

والثاني: أنها جرت مجرى الفعل في لحاق التاء بها، فلا يلزم من الإضمار فيما قوي شبهه بالفعل الإضمارُ فيما لم يقوَ.

هذا واعلم أن لكلمات النفي أربع مراتب:

الأولـــى: للـــيس؛ لأنها عاملة في تقديم الخبر وتأخيره، وداخلة على المعرفة والنكرة، ومختصة بنفي الحال وأنها من الأفعال.

الثانـــية: لـــ:ما؛ لأنها لنفي الحال، وتعمل في التأخير لا التقديم، وتدخل على المعرفة والنكرة.

الثالثة:- لـــ:لا؛ لأنها للنفي على الإطلاق وتدخل على النكرة دون المعرفة.

الرابعة:- لـــ:لات؛ لاختصاصها بالحين.

---

[1] / وهو أن التاء كلمة بذاتها، ينظر الإنصاف107/1.